لله أنشرُ التُّراث

تعريفات

نحويَّة وصرفيَّة

أو

دفتر تعريفات

يحتوي على سؤالات وجوابات

نحويَّة وصرفيَّة

تأليف

السَّيد محمَّد حَافظ خليل أفندي الخَالِديّ الحنفيّ المقدسيّ

(كان حيًّا سنة ١٣١٠هـ-١٨٩٣م)

شرُفَ بخدمتِه

مصطفى بن سُليمَان العُلويّ السوسيّ

إشراف وتنسيق

الطَّالب. أبو يُوسُف القِبْلي

تعريفات

نحويَّة وصرفيَّة

أو

دفتر تعريفات

يحتوي على سؤالات وجوابات

نحويَّة وصرفيَّة

تأليـف

السَّيد محمَّد حَافظ خليـل أفَندي الخَالِديّ الحنفيّ المقدسيّ

(كان حيًّا سنة ١٣١٠هـ-١٨٩٣م)

شرُفَ بخدمتِه

مصطفى بن سُليمَان العُلويّ السوسيّ

إشراف وتنسيق

الطَّالب. أبو يُوسُف القِبْلي

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com
نحن لا نصور الكتب وانما نعيد إتاحتها وتجميعها على شكل أرشيف

مِن مَنشوراتِ للهِ أنشرُ التُّراث
@TURASANSHUR

نسخة إلكترونية مجانيّة أجاز المحقق طباعتها لمن أراد الانتفاع الشخصي، ولم يُجِز طباعتها تحت اسم مؤسسة أو مركز، أو التعديل فيها بالزيادة أو الحذف قبل الرجوع إليه

إخراج فني

محمود حسين

مقدمة

الحمدُ لله العظيم المتعال، المنزِّل لأفصح وأبلغ مقال، تحدى به أصحاب اللسان من جميع الأجيال، فعجزت البشرية طرا، وانقادوا لعظمته سرًا وجهرا، فله الحمدُ على ما أجلى للحق من عظيم الآيات، وهدى العباد لأقوم السبل بصريح البينات.

والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد، وأبلغ من بلَّغ الدِّين إلى كل حاضر وباد، سيدنا محمد الحبيب النبي، الصادق الأمين ذي الخلق الزكي، صلاةً تحلّ علينا الشفاعة بها يوم الشدائد، وترفع بها ذكره بين الأماجد.

ورضي الله عن الآل الكرماء، والصَّحبِ النجباء، أعلامِ الهدى، وليوث العدا، وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان، ارض عنهم جميعًا يا منان.

وبعد، فإنَّ من أفضل العلوم الشرعية التي يلزم الفقيه معرفتها، وينبغي لعامة العباد أن لا يجهلوها، علم العربية؛ إذ بها نزل القرآن، وقام الحجة على العباد، وبها تكلم النبي العدنان، وبها فسرت سنته على مدى الأحقاب والأزمان.

وإنَّ مما أجمع عليه أهل الأصول وقواعد الفهم والاستنباط أنَّ علم العربية من الأسس في فهم القرآن والسنة، ومن عدمه عدم الفهم لزومًا، ومن اقتصد فيه كان فهمه على قدر ذلك، وهذا معلوم ببداهة العقول، فإنَّ الفهم إنما يصح إذا كان مطابقًا لمراد المتكلم، وفهم مراد المتكلم لا يتحقق إلا بمعرفة أساليبه، وقواعد لغته، وقرائن مراداته ومقاصده.

ولغزارة اللغة العربية وحيويتها كثرت فروع الفنون المنتسبة إليها، وقد عدوا من علوم الآداب العربي اثني عشر علما، لكن أهمها وأولاها بالعناية والتقديم علما **(النحو)** و**(الصرف)**، فهما أساس الفهم في الحمل، ومعيار السلامة في الاستعمال، وبهما يمتاز الآخذ بزمام اللغة عن الدخيل، وفصيح الكلام عن الناقص المرذول.

وهذان العلمان وإن اختلفا موضوعًا وحدًا وثمرة، إلا أنهما متقاربان في كل ذلك، مهمان على حد سواء أو قريب، فاختلافهما اعتباري لا حقيقي؛ إذ كلاهما يُعنَى بالكلمة العربية؛ **النحوُ بآخرها، والصرفُ ببِنيَتِها**، والثمرة السلامة من الخطإ في النطق بها بالاعتبارين.

هذا ومن فضل الله تعالى أن هيأ أخًا فاضلًا حبيبًا -لا أعرفه بشخصه، لكن أعرفه بجهوده وفضله الواسع على الباحثين، أقصد أخي الحبيب **(أبا يوسف القِبلي)**، أبقاه الله مسدد الرمي اقترح نسخ مخطوط - تحت يده - في **(التعريفات النحوية والصرفية)**، والتعليق عليه، ويتولى إعداده ونشره إلكترونيًا، فطلبت التشرف بالعمل؛ لأسلك في سلسلة العاملين بما ينفع العباد، فتم الاتفاق على ذلك، والحمد لله.

وقد قدمت للكتاب بمقدمة ذكرت فيها حال المؤلف، ووصفت المخطوط شكلًا ومضمونًا.

ورجائي من ربي الكريم أن ينفع به كاتبه، ومكتشفه، وخادمه، وقارئه، إنَّه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

تم يوم الاثنين ٢٠ ربيع الأوّل ١٤٤٤هـ

بمدينة الدار البيضاء / المغرب

مع المؤلـف

اسمه -كما أثبت على طرة المخطوط- محمد حافظ أفندي الخالدي، الحنفي، المقدسي.

لم أعثر للمؤلف رحمه الله على ترجمة في كتب التراجم، وقد أفاد الباحث المتخصص(١) الشيخ يوسف الأوزبكي حفظه الله(٢) أنه لا ترجمة له، لكن الكريم لا تعدم منه كرما، فقد رسم موقعه من الشجرة الخالدية الكبيرة، فقال:

«ليست له ترجمة، ولا مصادر ترجمة، لكن استطعت أن أحدد موقعه من الشجرة العائلية، فهو:

محمد حافظ بن خليل (تـ١٣٠٣هـ) بن محمد علي (تـ١٢٨١هـ) بن علي (تـ١٢٣١هـ) بن محمد بن خليل (تـ١١٦١هـ) بن محمد صنع الله الكبير (تـ١١٣٩هـ)، الخالدي، الديري».

الخالدي: نسبة إلى الصحابي الجليل خالد بن الوليد رضي الله عنه. وهي أسرة كبيرة في الشرق والغرب، منها علماء كثر في الأدب والفقه والتفسير وغيرها.

الديري: نسبة إلى قرية الدير في مردا، بجبل نابلس، بفلسطين، وهو مسقط رأس جد الأسرة الخالدية سعد بن محمد بن عبد الله بن سعد الحنفي المقدسي الخالدي (تـ٨٦٧هـ)(٣).

والعائلة الخالدية عائلة علم وإمارة ومقاومة، عاشت في القدس مسقط الجد الأكبر، ثم غادروها بعد وقوعها في أيدي الإفرنج، وانتقلوا إلى نابلس وما حولها، ولكن ما فتحها

---

(١) رئيس قسم المخطوطات في المسجد الأقصى المبارك.

(٢) في مراسلة معه من طرف الأخ الحبيب الباحث رامي أبي يوسف القبلي أكرمه الكريم.

(٣) ينظر: (الأعلام) (٣/٨٧).

صلاح الدين حتى عادوا إليها من جديد، فكانت المركز العام وإن لم يقم بها كثير منهم بعد ذلك، وكانوا حينها يعرفون بـ«**الديريين**»، ثم بعدها بـ«**الخالديين**»(١).

تولى العلماء الخالديون منصب القضاء في الدولة العثمانية في عهدها الأول، وتولوا المناصب الدنيوية في عهدها الأخير، كإمارة عدد من ولايات الدولة بعد الحداثة التي جرفت العالم كله، والعالم الإسلامي أيضا، وتأثر كثير منهم بالتوجه الجديد، حتى ظهر منهم مناصرون لأتاتورك على عبد الحميد الثاني، بل دعا بعضهم إلى خلع عبد الحميد، وثوروا ضده.

ومن الجهود العلمية لهذه الأسرة المباركة إنشاء مكتبة كبيرة في القدس، تضم مخطوطات وكتب الأسرة الخالدية، وسميت بهذا الاسم (**المكتبة الخالدية**)، ومنشئها الأول الشيخ راغب الخالدي، وتعاقب الخالديون بعده على وضع الكتب فيها، وجمع كل آثار الأسرة في رفوفها.

قال محمد كرد علي (تـ١٣٧٢هـ) في «**الخطط**»(٢): «"**المكتبة الخالدية**" العمومية أنشأها في القدس **راغب الخالدي** رحمه الله، من أعيان تلك المدينة، بمشورة أستاذنا طاهر الجزائري ومعاونته، وقد بلغت نحو أربعة آلاف مجلد، منها ثلثيها من المخطوط، وزادت زيادات كثيرة بما أضيف إليها من خزانة الأسرة الخالدية. **جعلت** سنة (١٣١٨هـ) – (١٩٠٠م) على مقربة من المسجد الأقصى في مقبرة أحد الأمراء».

هذا وقد أثبت على ورقة وصفية لهذا المخطوط الذي أنا بصدد إخراجه أن المؤلف **محمد حافظ** رحمه الله كان حيًا سنة (١٣١٠هـ-١٨٩٣م)، فتكون وفاته في الثلث الأول من القرن الرابع عشر الهجري، والله أعلم.

---

(١) ينظر: مقال: (المكتبة الخالدية في القدس، سيرة مدينة) لمحمد تركي الربيعو.

(٢) (خطط الشام) (١٩٥/٦).

مع الكتاب

الكتاب قد لا يعرف مؤلفه، لكن مكانته العلمية تشهره، وترفع من منزلته، بل قد يشتهر المؤلف بكتابه بعد أن كان خامل الذكر، ولعل كتابنا من هذا الصنف، فإنَّ الكتاب له أهميته التي تخول له الانتشار والقبول، مما قد يعرِّف بكاتبه وإن كان غير معروف.

عنوانه:

المثبت على طرة المخطوط عنوانان، هما:

- **الأول**: (**تعريفات نحوية وصرفية**).
- **والثاني**: (**دفتر تعريفات يحتوي على سؤالات وجوابات نحوية وصرفية**).

والظاهر أنَّ الثاني إنما هو توضيح للأول؛ لأنَّه عطف عليه بـ"أو"، وكلاهما من وضع المصنف، كما سيأتي بيان ذلك في وصف النسخة الخطيّة.

والظاهر أنَّ العنوان أخص من الموضوع، ففيه من المباحث أكثر من مجرد التعريفات، وذلك كالتقاسيم، والأحكام، والفروق، والشروط، وغيرها.

نسبته للمؤلف:

لا ريب أنَّ الكتاب من وضع مؤلفه المذكور، وإن كان غير مشهور؛ لأنَّه أثبت اسمه في أول المخطوط وآخره، كما وضع وصفًا للمخطوط، وفيه التصريح بأنَّه الناسخ، ونص فيه على تاريخ النسخ، وموضوع الكتاب.

فالكتاب لمؤلفه المذكور لا محالة، وجهالة حاله لا تضر ما دام معروف النسب والأصل، كما أنَّ موضوع الكتاب مما لا يضر معه الجهل بعين الكاتب، فالأمر في تعيين المؤلف في هذا قريب، والله أعلم.

موضوعه:

عُني المؤلف في الكتاب ببيان المفاهيم النحوية والصرفية، فأشبه الكتب المؤلفة في الحدود النحوية.

غير أنه أضاف لهذا من التقاسيم والأحكام الكثير، مما جعله مندرجًا في سلك الكتب النحوية والصرفية المختصرة، لا الخاصة بالحدود والتعاريف.

أهميته وقيمته العلمية:

تتجلى قيمة الكتاب في اختصاره مع استيعابه لكثير من قضايا العلمين التي تدرس في عامة الكتب المختصرة فيهما، فمن درس المتون الأولية في علمي النحو والصرف أفاده هذا المختصر كثيرا في مراجعة مسائلهما بسهولة وسرعة.

فالكتاب مفيد جدًا لطالب العلم الدارس للعلمين، ولا أراه شديد الفائدة للمبتدئ الذي يروم تصور المسائل، فهذا محله المتون العلمية المفصلة فيهما، الجامعة للأمثلة والتوضيحات والتفريعات وغير ذلك.

منهج المؤلف فيه:

سلك المؤلف رحمه الله في الكتاب طريقة السؤال والجواب، وهي من الطرق المهمة المفيدة في المراجعة والاختبار الذاتي للعلم، وفيه تربية مهارة الاختصار والتلخيص للكتب والعلوم في الطالب، ويضم هذا إلى أهميته، وهي فائدة مهارية.

وقد يعاب على المؤلف في منهج إيراده التعاريف المفاهيمية عدم نقله واعتماده التعريفات المشهورة المضبوطة المحررة، ففي كثير من التعريفات التي ذكرها نوع إشكال، إما من عدم اطرادها، أو عدم انعكاسها، أو عدم وضوحها..

قسّم المؤلف رحمه الله الكتاب إلى ثلاثة أبواب:

الأول: في العوامل مع مبادئ العلمين، **والثاني**: في المعمولات، **والثالث**: في الإعراب.

لم يضع المؤلف للكتاب مقدمة ولا خاتمة.

موارد المؤلف في الكتاب:

لم يذكر المؤلف من الكتب التي رجع إليها غير ثلاثة كتب، هي: **(الكشاف)** و**(الأنموذج)** كلاهما للزمخشري (تـ٥٣٨هـ) رحمه الله ، و**(إظهار الأسرار في علم النحو)** للبركوي الحنفي (تـ٩٨١هـ) رحمه الله.

والظاهر أنَّه اعتمد على **(الإظهار)** للبِرْكَوِي كثيرًا، وإن كان لم ينقل عنه بالصراحة إلا مرتين، وهذا يظهر بالمقارنة، سواء في التعريفات، وأحيانًا في التقسيمات والتراتيب.

نسخة الكتاب:

اعتمدت في إخراج الكتب على نسخة فريدة من **(المكتبة الخالدية – القدس)**، تحت رقم: (١٥٣٣ لغة عربية ١١٦٠)، ضمن مجموع يضم عددًا من رسائل المؤلف نفسه.

والكتاب وما في المجموع كله بخط المؤلف، كما ثبت في وصفها بخطه أيضا (١).

وتاريخ نسخها: ١٠ ذي القعدة سنة ١٣١٠هـ

وعدد ألواحها: ٤٤ لوحة، في كل لوحة وجهان، وعدد السطور في الوجه ١٨ إلى ٢٠.

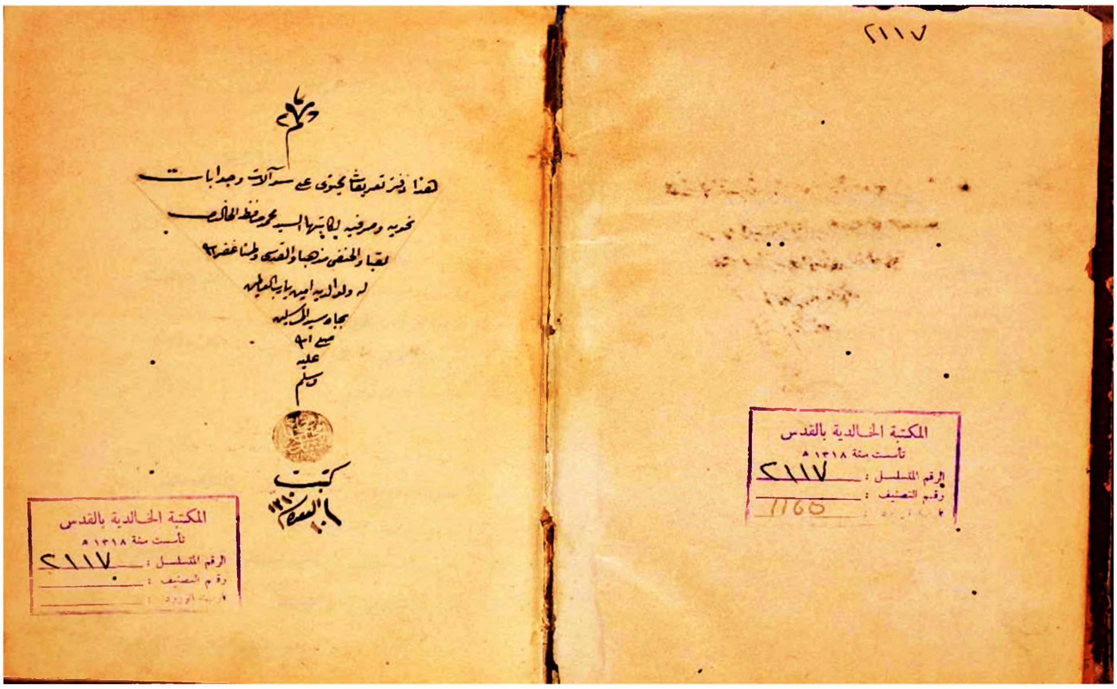
منهجي في خدمة الكتاب:

سلكت في خدمة الكتاب المنهج الآتي:

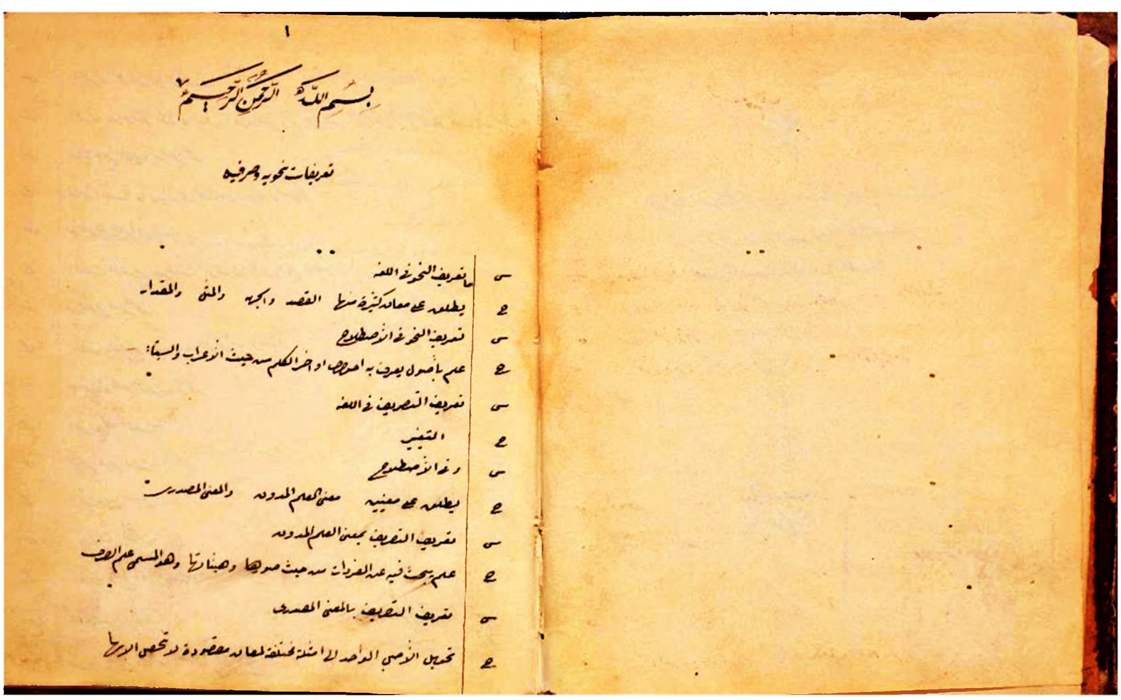
- نسخت المخطوط مراعيًا قواعد الإملاء المعاصر، مع ضبط ما يحتاج إلى ضبط.
- وثقت ما صرح فيه المؤلف رحمه الله بالنقل، وهو يسير.
- ذكرتُ في الهامش ما قد يحتاج إليه من تتميم أو تنبيه أو تصحيح.
- أضفت عناوين فرعية عن العناوين الأصلية للمؤلف، وكل عنوان مزيد وضعته بين معقوفتين.

- قسم المؤلف ﵀ الكتاب على ثلاثة أبواب، وعنوان البابين الثاني والثالث ثابتان، والظاهر أن المؤلف نسي وضع عنوان الباب الأول، وقد أضفته، ووضعته بين معقوفتين.
- وضعت للكتاب مقدمة وصفية للكتاب، وفيها التنبيه على أن المؤلف لا مصادر لترجمته ﵀.

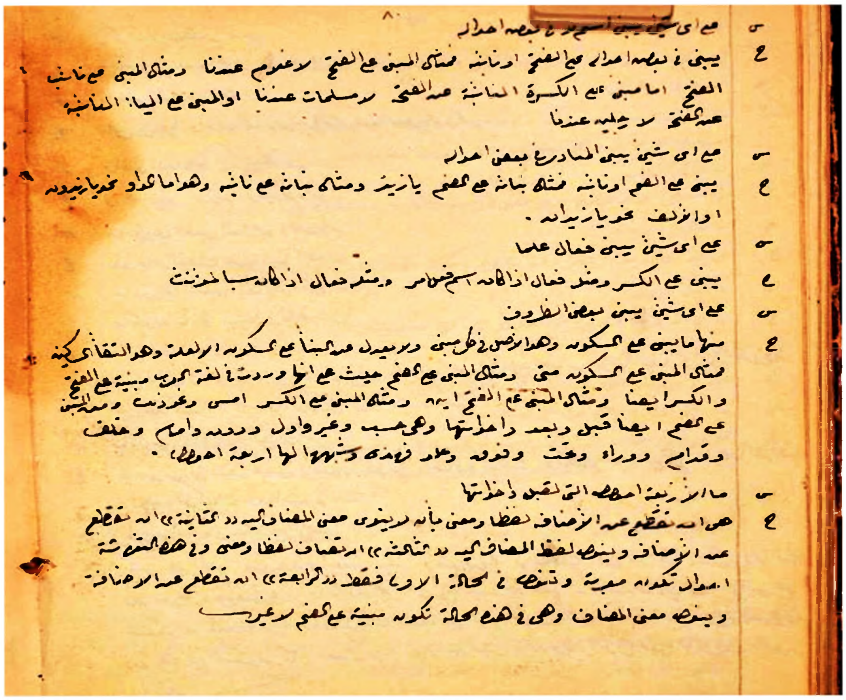
نماذج من صور النسخة:



(اللوحة الأولى)



(اللوحة الثانية)



٨٠

س على أي شيء يبنى [illegible] في بعض أحوال

ج يبنى في بعض أحوال على الفتح أو نائبه فمثال المبني على الفتح لا غلام عندنا ومثال المبني على نائب الفتح أما مبني على الكسرة النائبة عن الفتح لا مسلمات عندنا أو المبني على الياء النائبة عن الفتح لا رجلين عندنا

س على أي شيء يبنى المنادى في بعض أحوال

ج يبنى على الضم أو نائبه فمثال بنائه على الضم يا زيد ومثال بنائه على نائبه وهو إما الواو نحو يا زيدون أو الألف نحو يا زيدان.

س على أي شيء يبنى فعال علما

ج يبنى على الكسر ومثل فعال إذا كان اسم فعل أمر ومثل فعال إذا كان سبا [illegible]

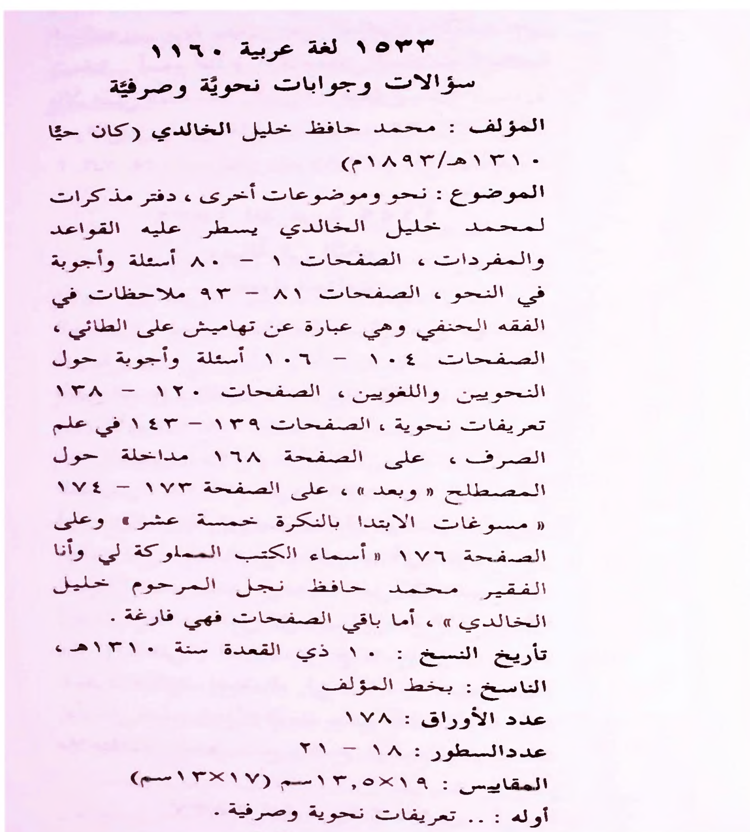
س على أي شيء يبنى بعض الظروف

ج منها ما يبنى على السكون وهو الأصل في كل مبني [illegible] فمثال المبني على السكون متى ومثال المبني على الضم حيث على أنها وردت في لغة العرب مبنية على الفتح والكسر أيضا ومثال المبني على الفتح أين ومثال المبني على الكسر أمس [illegible] ومنه المبني على الضم أيضا قبل وبعد وأخواتها وهي حسب وغير وأول ودون وأمام وخلف وقدام ووراء وتحت وفوق وعل [illegible] وشبهها لها أربعة أحوال.

س ما الأربعة أحوال التي لقبل وأخواتها

ج هي أنه تقطع عن الإضافة لفظا ومعنى بأنه لا ينوى معنى المضاف إليه «الثانية» أنه تقطع عن الإضافة وينوى لفظ المضاف إليه «الثالثة» أن تضاف لفظا ومعنى وفي هذه الثلاثة الأحوال تكون معربة وتنصب في الحالة الأولى فقط «الرابعة» أنه تقطع عن الإضافة وينوى معنى المضاف وهي في هذه الحالة تكون مبنية على الضم لا غير

(اللوحة الأخيرة)



١٥٣٣ لغة عربية ١١٦٠

سؤالات وجوابات نحويّة وصرفيّة

المؤلف : محمد حافظ خليل الخالدي (كان حيًا ١٣١٠هـ/١٨٩٣م)

الموضوع : نحو وموضوعات أخرى ، دفتر مذكرات لمحمد خليل الخالدي يسطر عليه القواعد والمفردات ، الصفحات ١ - ٨٠ أسئلة وأجوبة في النحو ، الصفحات ٨١ - ٩٣ ملاحظات في الفقه الحنفي وهي عبارة عن تهاميش على الطائي ، الصفحات ١٠٤ - ١٠٦ أسئلة وأجوبة حول النحويين واللغويين ، الصفحات ١٢٠ - ١٣٨ تعريفات نحوية ، الصفحات ١٣٩ - ١٤٣ في علم الصرف ، على الصفحة ١٦٨ مداخلة حول المصطلح « وبعد » ، على الصفحة ١٧٣ - ١٧٤ « مسوغات الابتدا بالنكرة خمسة عشر» وعلى الصفحة ١٧٦ « أسماء الكتب المملوكة لي وأنا الفقير محمد حافظ نجل المرحوم خليل الخالدي » ، أما باقي الصفحات فهي فارغة .

تأريخ النسخ : ١٠ ذي القعدة سنة ١٣١٠هـ ،

الناسخ : بخط المؤلف

عدد الأوراق : ١٧٨

عددالسطور : ١٨ - ٢١

المقاييس : ١٩×١٣,٥سم (١٧×١٣سم)

أوله : .. تعريفات نحوية وصرفية .

(ورقة وصف المجموع)

النّص المحقَّق

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الباب الأول

(في مبادىء علمي النحو والصرف، والكلام على العوامل)(١)

[مبادئ العلمين]

س: ما تعريف (النحو) في اللغة؟

ج: يطلق على معان كثيرة منها: **القصد، والجهة، والمثل، والمقدار**(٢).

***

س: تعريف (النحو) في الاصطلاح؟

ج: علم بأصول يعرف به أحوال أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء.

***

س: تعريف (التصريف) في اللغة؟

ج: التغيير.

***

---

(١) هذا العنوان زيادة مني، ولعله سقط مثله من الأصل؛ لأنه سيذكر (الباب الثاني) بعد، وذكر هنا المبادئ الأولية للعلمين، والمسائل الأولية التي تذكر في مقدمات الكتب النحوية، كأقسام الكلام مع العوامل.

(٢) جمعها بعضهم في قوله:

النحو في اللغة: قصد، أصل *** وجهة، قدر، وقسم، مثل

س: وفي الاصطلاح؟

ج: يطلق على معنيين: معنى العلم المدوَّن، والمعنى المصدري.

***

س: تعريف **(التصريف)** بمعنى العلم المدون؟

ج: علم يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها وهيآتها، وهو المسمى: **(علم الصرف)**.

***

س: تعريف **(التصريف)** بالمعنى المصدري؟

ج: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة؛ لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها.

***

س: ما المراد في الأصل(١) الواحد؟

ج: المراد في الأمثلة المطردة: **(المفردُ)**؛ لأن المثنى والجمع يتحول عنه، والمراد به في الأمثلة المختلفة: **(المصدر)** عند البصريين، و**(الماضي)** عند الكوفيين.

***

س: غاية **(علم الصرف)**، و**(علم النحو)**؟

ج: عصمة اللسان والآذان عن الخطإ في اللفظ والسماع(٢).

***

س: موضوع **(علم الصرف)**؟

ج: الكلمة والكلام من حيث الإعلال والإدغام وعدمهما.

***

---

(١) كذا، والأولى: (بالأصل).

(٢) باللف والنشر المرتب، اللفظ يرجع للسان، والسماع للآذان.

س: موضوع (علم النحو)؟

ج: الكلمة والكلام من حيث الإعراب والبناء(١).

***

س: استمداد علم (الصرف) و(النحو)؟

ج: الألفاظ العربية(٢).

***

س: حكم علم (الصرف) و(النحو)؟

ج: الوجوب العيني(٣).

[الكلام وما يتألف منه]

س: تعريف (الكلمة)؟

ج: لفظ وضع لمعنى مفرد.

***

س: تعريف (اللفظ)؟

ج: صوت يخرج من الفم معتمدًا على مخرج.

***

---

(١) جعل المصنف كلا من الكلمة والكلام موضوعا للعلمين معا، والصواب أن علم الصرف موضوعه الكلمة المفردة دون الكلام، وعلم النحو موضوعه الكلام المركب دون الكلمة المفردة.

(٢) أي: من كلام العرب الذين يحتج بلغتهم. ويستمدان أيضا من القرآن الكريم، ومن الحديث النبوي على قول.

(٣) المشهور أن تعلم العلوم الوسلية واجب كفائي، وإنما تتعين على المجتهد أو من سيفسر كلام الله تعالى.

س: تعريف (الكلام) في الاصطلاح؟

ج: ما تضمن كلمتين بالإسناد(١).

***

س: تعريف (الكلام) في اللغة؟

ج: ما يتكلم به الإنسان حقيقة أو حكمًا.

***

س: تعريف (المركب)؟

ج: ما دل جزؤه على جزء معناه(٢)، أو ما لم ينطق به دفعة واحدة، و(**المفرد**) بخلافه.

***

س: تعريف (الجملة)؟

ج: هي المركبة من المسند والمسند إليه.

***

س: كم انقسام (الجملة)؟

ج: إلى **اسمية، وفعلية**.

***

س: تعريف (الجملة الاسمية)؟

ج: ما تركب من المبتدإ والخبر، أو من الاسم لحرف العامل(٣)وخبره.

***

---

(١) لابد من إضافة قيد (... مع الإفادة)، فليس كل مركب كلاما عند النحويين.

(٢) التعريف الذي ذكره المصنف للمركب تعريف منطقي، والمركب عند النحويين "ما تركب من شيئين مطلقا"، ويشمل المركب (الإسنادي)، و(المزجي)، وغيرهما مما سيذكره، والمعتبر منها في تعريف (الكلام) الأول.

(٣) كذا، وهو من إضافة الموصوف لصفته، أي: لحرفٍ عاملٍ، وذلك كـ(إنَّ) وأخواتها.

س: تعريف (الجملة الفعلية)؟

ج: ما تركبت من الفعل حقيقة أو حكمًا مع فاعله.

***

س: تعريف (المفيد)؟

ج: ما أفاد فائدة يحسن السكوت عليه.

***

س: تعريف (الكَلِم)؟

ج: ما تركب من ثلاث[١] كلمات، أفاد أم لم يفد.

***

س: أقسام (المركبات)؟

ج: ستة: مزجي فقط، مزجي تعدادي، مزجي صوتي، إسنادي، إضافي، تقييدي.

***

س: تعريف (المركب المزجي) فقط؟

ج: هو أن يُمزَجَ فيه الكلمتان حتى تصيرا كالكلمة الواحدة.

***

س: وحكمه؟

ج: يبنى جزؤه الأول على الفتح دائمًا أبدًا، إلا إذا كان حرفًا معتلًا[٢] فيبنى على السكون، وجزؤه الثاني معرب غير منصرف.

***

(١) في الأصل: (ثلاثة)، والصواب ما أثبت؛ لأن المعدود مؤنث.

(٢) أي: حرفا من حروف العلة (واي) نحو: (معدي كرب).

س: (المزجي التعدادي)؟

ج: هو من (إحدى عشر) إلى (تسعة عشر)، إلا (اثني عشر).

***

س: وحكمه؟

ج: يبنى كل من جزأيه على الفتح، والإعراب على الجزء الأول، بخلاف المزجي فقط، فالإعراب على الجزء الثاني.

***

س: تعريف (الصوتي)؟

ج: هو: كل اسم ختم بـ(وَيْهِ).

***

س: وحكمه؟

ج: جزؤه الأول يبنى على الفتح، وجزؤه الثاني يبنى على الكسر، والمحل للجزء الثاني.

***

س: تعريف (الإسنادي)؟

ج: وهو: كل مركب من مسند ومسند إليه جعل اسمًا.

***

س: وحكمه؟

ج: مشغول بإعراب الحكاية، والإعراب على الجزء الثاني(١).

***

س: تعريف (الإضافي)؟

ج: كل مركب أضيف جزؤه الأول إلى الثاني.

***

(١) هذا إذا جعل المركب الإسنادي علما، وإلا فالأصل إعراب كل من المسند والمسند إليه إعرابا مستقلا، كل منهما بحسبه، ثم تعرب الجملة كله محلا إن كان لها محل.

س: وحكمه؟

ج: أن يكون جزؤه الأول بحسب العوامل، معربًا كان أو مبنيًا، والثاني مجرور بالإضافة لفظًا أو تقديرًا أو محلًا.

***

س: تعريف (المركب التقييدي)؟

ج: هو أن يكون الجزء الثاني من المركب مخصصًا للجزء الأول.

***

س: وحكمه؟

ج: مشغول بإعراب الحكاية، والإعراب على الجزء الثاني(١).

***

س: أقسام (الكلمة)؟

ج: اسم، وفعل، وحرف.

***

س: أقسام (الكلام)؟

ج: أيضًا: اسم، وفعل، وحرف.

***

س: ما الفرق بين انقسام (الكلمة) إلى ما ذكر، وبين انقسام (الكلام)؟

ج: الفرق أن تقسيم الكلمة من تقسيم **الكلي** إلى جزئياته، وتقسيم الكلام من تقسيم **الكل** إلى أجزائه.

***

س: ما ضابط تقسيم الكل إلى أجزائه؟

ج: أنه لا يصح الإخبار بأحد الأجزاء عن المنقسم، فلا تقول: "**الاسم كلام**".

***

---

(١) هذا إذا كان مسمى به، وإلا فالأصل إعراب الجزء الأول على حسب موقعه من الإعراب، والثاني تابع للأول.

س: ما ضابط تقسيم الكلي إلى جزئياته؟

ج: هو أن يصح الإخبار بأحد الأجزاء عن المنقسم، فتقول: "**الاسم كلمة**" مثلًا.

***

س: ما أقل ما يتركب منه (**الكلام**)؟

ج: أقل ما يتركب منه: من اسم وفعل، أو من اسمين.

***

س: تعريف (**الاسم**) في اللغة؟

ج: ما دل على مسمى.

***

س: وفي الاصطلاح؟

ج: ما دل على معنى مستقل بالفهم غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاث(١).

***

س: تعريف (**الفعل**) في اللغة؟

ج: هو الحدث.

***

س: وفي الاصطلاح؟

ج: ما دل بهيئته وضعا على أحد الأزمنة الثلاثة.

***

س: ما الأزمنة الثلاثة؟

ج: هي: **الماضي، والحال، والاستقبال**.

***

س: تعريف (**الحرف**) في اللغة؟

ج: هو الطَّرَف.

***

(١) كذا في الأصل، والصواب: (الثلاثة).

س: وفي الاصطلاح؟

ج: ما دل على معنى غير مستقل بالفهم، بل آلة لفهم غيره.

***

س: أقسام (الاسم)؟

ج: ثلاثة: **مظهر، ومضمر، ومبهم**.

***

س: تعريف (المضمر)؟

ج: ما دل على مسماه بقيد خطاب أو تكلم أو غيبة.

***

س: تعريف (المبهم)؟

ج: ما كان كناية عن غيره، وصلح بأن يستعمل في الجنس بتمامه.

***

س: المبهم؟

ج: هو أسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشروط.

***

س: تعريف (الظاهر)؟

ج: ما دل لفظه على مسماه بلا قرينة، نحو ...(١)

***

س: تعريف (المظهر)؟

ج: وأما المظهر فظاهر.

[النكرة والمعرفة]

س: ينقسم (الاسم) أيضا؟

ج: إلى معرفة، ونكرة.

***

(١) خرم في طرف اللوحة، فلم تظهر الكلمة الممثل بها، والظاهر كـ(زيد ومنزل).

س: تعريف (المعرفة)؟

ج: ما وضع لشيء بعينه.

***

س: تعريف (النكرة)؟

ج: ما وضِع لشيء لا بعينه.

***

س: أقسام (المعرفة)؟

ج: ستة: **المضمرات، والعلم، وأسماء الإشارة، والموصولات، والمحلى بالألف واللام، والمضاف** إلى واحد من هؤلاء الخمسة.

***

س: انقسام (المضمرات)؟

ج: تنقسم إلى قسمين: **متصل، ومنفصل**.

***

س: تعريف (المتصل)؟

ج: هو الذي لا يبتدأ به، ولا يقع بعد **(إلا)** في الاختيار.

***

س: ينقسم (المتصل)؟

ج: إلى **مستتر، وبارز**.

***

س: تعريف (المستتر)؟

ج: هو: ما لا يلفظ به، وله حكم الملفوظ.

***

س: تعريف (البارز)؟

ج: هو ما يتلفظ به.

***

س: أقسام (المستتر)؟

ج: **واجب** الاستتار، **وجائز** الاستتار.

***

س: تعريف (واجب الاستتار)؟

ج: هو الذي لا يصح أن يخلفه الظاهر.

***

س: تعريف (جائز الاستتار)؟

ج: هو الذي يصح أن يخلفه الظاهر.

***

س: أيضا ينقسم (المتصل)؟

ج: إلى ضمير **رفع**، وضمير **نصب**، وضمير **جر**.

***

س: مثال (ضمير الرفع)؟

ج: ضَرَبَ، ضَرَبَا، ضَرَبُوا، ضَرَبَتْ، ضَرَبَتَا، ضَرَبْنَ، ضَرَبْتَ، ضَرَبْتُمَا، ضَرَبْتُمْ، ضَرَبْتِ، ضَرَبْتُمَا، ضَرَبْتُنَّ، ضَرَبْتُ، ضَرَبْنَا(١).

***

س: مثال (ضمير النصب)؟

ج: ضَرَبَهُ، ضَرَبَهُمَا، ضَرَبَهُمْ، ضَرَبَهَا، ضَرَبَهُمَا، ضَرَبَهُنَّ، ضَرَبَكَ، ضَرَبَكُمَا، ضَرَبَكُمْ، ضَرَبَكِ، ضَرَبَكُمَا، ضَرَبَكُنَّ، ضَرَبَنِي، ضَرَبَنَا.

***

(١) الستة الأولى لضمير الغيبة، والستة التي تليها لضمير الخطاب، والباقيان للتكلم، ومثل الأقسام التي سيذكرها بعدها على نفس الترتيب، والأصل تقديم التكلم على الخطاب ثم الغيبة، لأن التكلم أخص ثم الخطاب، وسيذكر المصنف هذا.

س: مثال (ضمير الجر)؟

ج: بِهِ، بِهِمَا، بِهِمْ، بِهَا، بِهِمَا، بِهِنَّ، بِكَ، بِكُمَا، بِكُمْ، بِكِ، بِكُمَا، بِكُنَّ، بِي، بِنَا.

***

س: تعريف (المنفصل)؟

ج: هو الذي يبتدأ به، ويقع بعد (إلا) في الاختيار.

***

س: ينقسم (المنفصل)؟

ج: إلى قسمين: ضمير **رفع**، وضمير **نصب**.

***

س: مثال (ضمير الرفع)؟

ج: هُوَ، هُمَا، هُمْ، هِيَ، هُمَا، هُنَّ، أَنْتَ، أَنتُمَا، أَنتُمْ، أَنْتِ، أَنتُمَا، أَنتُنَّ، أَنَا، نَحْنُ.

***

س: مثال (ضمير النصب)؟

ج: إِيَّاهُ، إِيَّاهُمَا، إِيَّاهُمْ، إِيَّاهَا، إِيَّاهُمَا، إِيَّاهُنَّ، إِيَّاكَ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكِ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُنَّ، إِيَّايَ، إِيَّانَا.

***

س: إلى كم تنقسم الضمائر باعتبار مراتب تعريفها؟

ج: إلى ثلاث مراتب: **المرتبة الأولى**: ضمير المتكلم، **الثاني**: ضمير المخاطب، **الثالث**: ضمير الغيبة؛ حيث أعرفها ضمير المتكلم، ويليه في التعريف ضمير المخاطب، ويليه ضمير الغيبة.

***

س: ما أعرف المعارف على الإطلاق؟

ج: لفظ الجلالة.

***

س: تعريف (العَلَم)؟

ج: هو اسم يعين المسمى(١).

***

س: إلى كم ينقسم (العَلَم)؟

ج: إلى ثلاثة: اسم، وكنية، ولقب.

***

س: تعريف (الكنية)؟

ج: ما صدرت بـ**(أب)** أو **(ابن)** أو **(أم)**.

***

س: تعريف (اللقب)؟

ج: ما أشعر بمدح أو ذم.

***

س: تعريف (الاسم)؟

ج: ما وضع ليدل على مسماه، ولم يصدر بـ**(أب)** أو **(ابن)** أو **(أم)**، ولم يشعر بمدح أو ذم.

***

س: إلى كم ينقسم (العلَم) أيضا؟

ج: ينقسم العلم أيضا على قسمين: **مرتجل، ومنقول.**

***

س: تعريف (المرتجل)؟

ج: هو الذي لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها. مثلا: **كهِنْد، وسُعَاد، وبَكْر.**

***

س: تعريف (المنقول)؟

ج: هو الذي سبق له استعمال قبل العلمية في غيرها. مثلًا: **كالفَضْل، وفَاطِمَة.**

***

(١) لابد من إضافة قيد (مطلقا)؛ لأن غيره من المعارف يعين مسماه أيضا، لكن بقيد وأداة.

س: وإلى كم ينقسم (العلم) أيضا؟

ج: وينقسم العلم أيضا على قسمين: **علَم شخصي، وعلَم جنسي**.

***

س: تعريف (علم الشخص)؟

ج: ما وضع ليدل على ذات معينة، **كزَيْد**.

***

س: تعريف (علم الجنس)؟

ج: ما وضع ليدل على ماهية تحتها أفراد، **كأُسَامَة**.

***

س: إلى كم تنقسم (أسماء الإشارة)؟

ج: إلى ثلاثة أقسام: **قريب، وبعيد، ووسط**، فيشار إلى القريب بـ(**ذَا**) للمذكر، و(**ذِي**) وأخواتها للمؤنث، وتلحقها هاء التنبيه، ويشار للمتوسط بـ(**ذَاكَ**) للمذكر، و(**تِلْكَ**) للمؤنث، ونحوهما، وتلحقهم هاء التنبيه قليلًا، ويشار للبعيد بـ(**ذَلِكَ**) وما يشبهها، ولا تدخل عليها هاء التنبيه إلا شذوذًا، ويشار للمكان القريب بـ(**هُنَا**)، وللبعيد بـ(**ثَمَّ**) و(**هَهُنَا**) و(**هُنَالِكَ**) و(**هَنَّا**) و(**هِنَّا**).

***

س: تعريف (الموصول الاسمي)؟

ج: هو الذي يحتاج إلى صلة وعائد.

***

س: تعريف (الموصول الحرفي)؟

ج: هو الذي يحتاج إلى صلة، ولا يحتاج إلى عائد.

***

س: كم الموصولات الحرفية؟

ج: الموصولات الحرفية خمسة: **(أَنْ)**، و**(أَنَّ)**، و**(كَيْ)**، و**(مَا)**، و**(لَوْ)**(١).

***

س: بماذا تعريف (الموصول الاسمي)؟

ج: تعريفه بالصلة والعائد على المعتمد.

***

س: تعريف (المحلَّى بـ(ال)؟

ج: هو الاسم الذي دخله حرف التعريف.

***

س: إلى كم تنقسم (ال)؟

ج: **(ال)** تنقسم إلى ثلاثة أقسام: **مُعرِّفَة، وموصولة، وزائدة.**

***

س: تنقسم (المعَرِّفَة)؟

ج: ثلاثة أقسام: **عهدية، وجنسية، واستغراقية.**

***

س: فـ(العهدية)؟

ج: ثلاثة أقسام: **ذهنية، خارجية، حضورية.**

***

س: ما تعريف (الذهنية)؟

ج: هي ما دخلت على معين معلوم في الذهن، كقولك: "**جَاءَ الرَّجُلُ**"، لرجل معين عند السامع.

***

---

(١) وهي مجموعة في قول الناظم:

موصولنا الحرفي أنْ، لوْ، كيْ، ومَـــا *** أنَّ، وعــــائدٌ لها قد عُدِمَـــــا

س: ما تعريف (الخارجية)؟

ج: هي أن يكون مدخولها متقدما ذكره، نحو: "**اشْتَرَيتُ فَرَساً ثُمَّ بِعْتُ فَرَسا**"(١).

***

س: ما تعريف (الحضورية)؟

ج: هي الداخلة على حصة معينة في الحال، نحو: "**خَرَجتُ فَإِذَا الأَسَدُ**"، ونحو: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾ [سورة المائدة:٣].

***

س: إلى كم تنقسم (الاستغراقية)؟

ج: إلى ثلاثة: **استغراق جميع الأفراد، استغراق جميع الصفات، استغراق بعض الأفراد.**

***

س: ما ضابط استغراق جميع الأفراد؟

ج: أنه يَخلُفها (كُلٌّ) حقيقة(٢)، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢**﴾ [سورة العصر:٢].

***

س: ما ضابط استغراق جميع الصفات؟

ج: هي التي يصح أن يخلفها (كل) مجازًا، نحو: "**أَنتَ الرَّجُلُ**"، بمعنى: جامع لجميع صفات الرجال.

***

---

(١) كذا، والصواب: (ثم بعت الفرس)؛ كي يصح المثال.

(٢) أو عرفا نحو: جمع الأمير الصاغة، أي: صاغة بلده، فيصح أن يخلفها (كل)، لكن استغراقًا عرفيًا لا حقيقيًا.

س: ما ضابط استغراق بعض الأفراد؟

ج: هي التي يصح أن يخلفها (**بعض**) حقيقة أو حكمًا(١).

***

س: (الْ الجنسية)؟

ج: إما **حقيقية**، أو **غير حقيقية**.

***

س: ما تعريف (الحقيقية)؟

ج: هي الداخلة على حقيقة الشيء، كقولك: "**الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ**"، بمعنى أن حقيقة الرجل خيرٌ من حقيقة المرأة.

***

س: والجنسية (الغير حقيقية)(٢)؟

ج: هي الداخلة على فرد من أفراد الجنس لا يقصد تعيينه.

***

س: ما حكمها؟

ج: أن يكون مدخولها معرفةً لفظًا نكرةً معنى، كقوله تعالى: ﴿**كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًاۚ**﴾ [سورة الجمعة:٥].

***

---

(١) هذا القسم مشكل؛ إذ يتنافى مع معنى الاستغراق، فمعناه: الشمول، وكيف يحمل على معنى البعضية؟ فلعل المصنف يقصد القسم الثالث الذي ذكره ابن هشام رحمه الله في (المغني)، وابن هشام إنما ذكر فيه التي لبيان الماهية والحقيقة، وهي التي سيذكرها المصنف في السؤال التالي. أو أن قصد المصنف هو الاستغراق العرفي الذي أشرت إليه في التعليق السابق، فـ(ال) فيه بمعنى (كل) باعتبار القصد والعرف، وبمعنى (بعض) باعتبار الواقع ونفس الأمر. والله أعلم.

(٢) سيكثر المصنف أو الناسخ من مثل هذه الإضافة، وسيأتي التنبيه على خطإها.

س: ما ضابط (الْ الموصولة)؟

ج: هي الداخلة على الصفات، أعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، نحو: "**جَاءَ الضَّارِبُ أَبُوهُ**"؛ لأنه بمعنى: الذِي ضَرَبَ أَبُوهُ، وتدخل على المضارع شذوذًا(١).

***

س: ما ضابط (الْ الزائدة)؟

ج: على ثلاثة أقسام: **زائدة لازمة، زائدة للَمْح الأصل، زائدة في الضرورة.**

***

س: ما مثال (الزائدة اللازمة)؟

ج: كـالآنَ، والذِينَ.

***

س: ما مثال (الزائدة للمح الأصل)؟

ج: كالفَضْلِ والنُّعْمَان.

***

س: ما مثال (الزائدة في الضرورة)؟

ج: طِبْتَ النَّفْسَ(٢).

[علامات الفعل، وأنواعه، وأحكامه]

س: ما علامة (الاسم)؟

ج: **دخول التنوين، وحرف الجر، ولام التعريف، وكونه مبتدءًا، وفاعلًا، ومضافًا.**

***

---

(١) كقول الشاعر:

ما أنت بالحكم التُرْضَى حكومته *** ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجذل

(٢) أي: من قول الشاعر:

رأيتك لما أن عَرَفـتَ وجوهَنا *** صددتَ وطِبْتَ النَّفسَ يا قيسُ عن عَمرو

س: كم أقسام (الفعل)؟

ج: ثلاثة: **ماض**، **مضارع**، **أمر**.

***

س: تعريف (الماضي)؟

ج: ما دل على زمان(١) قبل زمان إخبارك، أو ما دل على حدث وقع وانقطع، أو ما دل على زمان(٢) وجد في زمان الماضي.

وعلامته: أن يقبل تاء التأنيث(٣).

***

س: تعريف (المضارع) عند النحويين؟

ج: ما احتمل الحال والاستقبال، أو ما دل على حدث يقبل الحال والاستقبال.

وعلامته: أن يقبل (لَمْ).

***

س: تعريف (المضارع) عند الصرفيين؟

ج: ما تصدَّر فيه حروف (**أنيت**).

***

س: تعريف (الأمر)؟

ج: صيغة يطلب بها فعل الفاعل، أو ما دل على حدث في المستقبل(٤).

وعلامته: أن يتصل بياء المخاطبة(٥).

***

---

(١) كذا، ولعله: (حدث).

(٢) كذا، ولعله: (حدث) أيضا، ووجهه فيهما أن الفعل لا يدل على الزمان وحده، بل على الحدث الواقع في زمان.

(٣) وتاء الضمير وأخواتها أيضا.

(٤) أي: حدث يطلب حصوله في الزمن المستقبل.

(٥) قبول ياء المخاطبة مع دلالته على الطلب؛ لأن ياء المخاطبة تدخل على المضارع أيضًا.

س: إلى كم ينقسم (الأمر) عند الصرفيين؟

ج: إلى اثنين: **أمر حاضر، أمر غائب.**

***

س: تعريف (أمر الحاضر)؟

ج: صيغة يطلب بها فعل الفاعل الحاضر.

***

س: تعريف (أمر الغائب)؟

ج: صيغة يطلب بها فعل الفاعل الغائب(١).

***

س: تعريف (نهي الحاضر)؟

ج: صيغة يطلب بها ترك فعل الفاعل الحاضر.

***

س: تعريف (نهي الغائب)؟

ج: صيغة يطلب بها ترك فعل الفاعل الغائب(٢).

***

س: وإلى كم ينقسم (الفعل)؟

ج: إلى اثنين: **إخباري، وإنشائي.**

***

س: تعريف (الإخباري)؟

ج: ما احتمل الصدق والكذب.

***

---

(١) وذلك بإدخال لام الأمر على الفعل المضارع المبدوء بالياء، كقوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِن سَعَتِهِ﴾.

(٢) كقوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِن قَوْمٍ﴾.

س: تعريف (الإنشائي)؟

ج: ما لا يحتمل الصدق والكذب.

***

س: ما هي (الإنشائيات)؟

ج: الإنشائيات كـ: **الأمر**، **والنهي**، **والدعاء**، **وأفعال البيوع**، وبقية **صيغ العقود**، كـ"**بِعْتُ**"، و"**قَبِلْتُ**"، و"**أَعْتَقْتُ**".

***

س: وإلى كم ينقسم (الفعل)؟

ج: إلى اثنين: **معلوم**، **ومجهول**.

***

س: (المعلوم)؟

ج: هو ما عدا المجهول.

***

س: وحكمه؟

ج: أنه يرفع الفاعل.

***

س: (المجهول)؟

ج: على قسمين: **مجهول الماضي**، **ومجهول المضارع**.

***

س: مجهول الماضي؟

ج: هو ما كان أوله مضمومًا، أو أول متحرك منه مضمومًا، وما قبل آخره مكسورًا، لفظًا أو تقديرًا(١).

***

(١) لفظا كـ: ضُرِبَ وأُنطُلِقَ، وتقديرا كـ: قِيلَ واِخْتِيرَ؛ إذ أصلهما: قُوِلَ واُخْتُيِرَ.

س: مجهول المضارع؟

ج: هو ما كان أوله مضمومًا، وما قبل آخره مفتوحًا، لفظًا أو تقديرًا(١).

***

س: وحكمه؟

ج: أنه يرفع نائب الفاعل.

***

س: وإلى كم ينقسم الفعل؟

ج: إلى اثنين: **تام، وناقص**.

***

س: تعريف (التام)؟

ج: هو: ما يكون مكتفيًا بمرفوعه.

***

س: تعريف (الناقص)؟

ج: ما لا يكون مكتفيًا بمرفوعه، بل يحتاج إلى خبر منصوب.

***

س: على كم قسم الفعل (الناقص)؟

ج: الفعل الناقص على قسمين.

***

س: ما تعريف القسم الأول؟

ج: ما لا يدل على معنى المقاربة، وهو **(كان)** وأخواتها(٢).

***

---

(١) لفظا كـ: يُضرَبُ ويُنطلَقُ، وتقديرا كـ: يُقَال ويُختَار؛ إذ أصلهما: يُقْوَلُ ويُختَيَرُ

(٢) ستأتي عند المصنف مع بيان معانيها.

س: ما تعريف القسم الثاني؟

ج: ما يدل على معنى المقاربة، وهو (**كاد**) وأخواتها(١).

***

س: وإلى كم ينقسم الفعل؟

ج: إلى اثنين: **مثبت، ومنفي**.

***

س: تعريف المثبت؟

ج: ما لا يكون مصدرًا بأداة النفي.

***

س: تعريف المنفي؟

ج: ما يكون مصدرًا بأداة النفي.

***

س: ما علامة الفعل؟

ج: دخول: (**قَدْ**)، و(**السين**)، و(**سوف**)، و(**إنْ**)، و(**لم**)، و(**لما**)، و(**لام الأمر**)، و(**لا الناهية**)(٢).

***

---

(١) وهي: كاد، وكرب، وأوشك، وهذه دالة على المقاربة، واخلولق، وعسى، وحرى، وهذه دالة على الرجاء، وأفعال الشروع وهي كثيرة، منها: أنشأ، وطفق، وجعل

(٢) قال ابن مالك رحمه الله في (الخلاصة):

بـ(تا) فعلــتَ وأتتْ و(يا) افعلي *** و(نون) أقبلنَّ فعلٌ ينجلــِـي

ثم قال:

.... *** فعل مضــارِع يلي (لم) كـــيَشَمْ

وماضيَ الأفعال بـ(التا) مِزْ وسِم *** بـ(النون) فعل الأمر إن أمر فُهِمْ

والسؤال عن هذه العلامات مكرر عند المصنف.

س: ما علامة (الماضي) منه؟

ج: قبول تاء التأنيث الساكنة، وتاء الفاعل.

***

س: ما علامة (المضارع) منه؟

ج: قبول السين، وسوف، ولم.

***

س: ما علامة (الأمر) منه؟

ج: دلالته على الطلب، وقبول ياء المخاطبة.

***

س: وإلى كم ينقسم (الفعل) عند الصرفيين؟

ج: إلى سبعة أقسام: **صحيح، ومثال، وأجوف، وناقص، ولفيف، ومضاعف، ومهموز.**

***

س: (الصحيح)؟

ج: هو الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام حرف من حروف العلة، نحو: "**نَصَرَ**".

***

س: و(المثال)؟

ج: وهو الذي يكون في مقابلة فائه حرف من حروف العلة، نحو: "**وَعَدَ**"، و"**يَسَرَ**".

***

س: (الأجوف)؟

ج: وهو الذي يكون في مقابلة عينه حرف من حروف العلة، نحو: "**قَالَ**"، و"**كَالَ**".

***

س: (الناقص)؟

ج: وهو الذي يكون في مقابلة لامه حرف من حروف العلة، نحو: "**غَزَا**"، و"**رَمَى**".

***

س: (اللفيف)؟

ج: على قسمين: **لفيف مقرون، ولفيف مفروق.**

وهو الذي يكون فيه حرفان من حروف العلة.

***

س: (اللفيف المقرون)؟

ج: وهو الذي يكون في مقابلة عينه ولامه حرفان من هذه الحروف، نحو: "**طَوَى**"، و"**شَوَى**".

***

س: و(اللفيف المفروق)؟

ج: وهو الذي يكون في مقابلة فائه ولامه حرفان من هذه الحروف، نحو: "**وَقَى**"، و"**بَقِيَ**".

***

س: (المضاعَف)؟

ج: وهو الذي يكون عينه ولامه من جنس واحد، نحو: "**مَدَّ**"، أصله: **مَدَدَ**.

***

س: (المهموز)؟

ج: ثلاثة أنواع: **مهموز الفاء، مهموز العين، مهموز اللام.**

وتعريفه: وهو الذي يكون أحد حروفه الأصلية همزة، نحو: "**أَخَذَ**"، و"**سَأَلَ**"، و"**قَرَأَ**".

***

س: وإلى كم ينقسم (الفعل)؟

ج: إلى ثمانية: **ثلاثي مجرد سالم، ثلاثي مجرد غير سالم، رباعي مجرد سالم، رباعي مجرد غير سالم، ثلاثي مزيد فيه سالم، ثلاثي مزيد فيه غير سالم، رباعي مزيد فيه سالم، رباعي مزيد فيه غير سالم.**

***

س: ما تعريف (السالم)؟

ج: ما سلمت حروفه الأصول من حرف العلة والهمزة والتضعيف.

***

س: ما (حروف العلة)؟

ج: هي: **الواو، والألف، والياء**.

***

س: هل يوجد في الفعل معتل العين أو اللام بالألف الأصلية؟

ج: لا يوجد ألف أصلية، بل إنما منقلبة عن واو أو عن ياء، **قَالَ، وكَالَ، غَزَا، ورَمَى**(١).

***

س: هل يوجد مثل(٢) الفاء بالألف؟

ج: لا يوجد؛ لأنه لا يمكن الابتداء بالساكن؛ حيث الألف لا تقبل الحركة.

***

س: وإلى كم ينقسم (الفعل)؟

ج: إلى أربعة: **ثلاثي مجرد، ثلاثي مزيد، رباعي مجرد مع ملحقاته، رباعي مزيد مع ملحقاته.**

***

س: (ثلاثي مجرد)؟

ج: ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف.

***

س: أبوابه؟

ج: ستة: فتح ضم، فتح كسر، فتحتان، كسر فتح، ضم ضم، كسرتان.

***

(١) أصل قَالَ وغَزَا: قَوَلَ وغَزَوَ، تحركت الواو فيهما تحركا أصليًا، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفا، وأصل رَمَى وكَالَ: رَمَيَ وكَيَلَ، تحركت الياء تحركًا أصليًا وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفا.

(٢) كذا في الأصل، ولعله: (معتل).

س: ما الباب الأول؟

ج: هو أن يكون عين فعله مفتوحا في الماضي، ومضموما في المضارع(١)، كـ"**نَصَرَ يَنْصُرُ**".

***

س: ما الباب الثاني؟

ج: هو أن يكون عين فعله مفتوحًا في الماضي، ومكسورًا في المضارع(٢)، كـ"**ضَرَبَ يَضْرِبُ**".

***

س: ما الباب الثالث؟

ج: هو أن يكون عين فعله مفتوحًا في الماضي والمضارع، بشرط أن يكون عين فعله أو لامه حرفًا من حروف الحلق، وهي ستة: **الحاء، والخاء، والعين، والغين، والهاء، والهمزة**.

***

س: ما الباب الرابع؟

ج: هو أن يكون عين فعله مكسورًا في الماضي ومفتوحا في المضارع(٣)، كـ"**عَلِمَ يَعْلَمُ**".

***

س: ما الباب الخامس؟

ج: هو أن يكون عين فعله مضمومًا في الماضي والمضارع(٤)، كـ"**حَسُنَ يَحْسُنُ**".

***

---

(١) ويطرد ذلك في أربعة مواضع: ١) في المضاعف المتعدي، ك: رَدّه يرُدُّه. ٢) إذا كانت عينه واوا، ك: قال يقُول. ٣) إذا كانت لامه واوا، ك: دَعَا يدعُو. ٤) في الدال على المفاخرة، ك: صارعني فصرعته فأنا أَصرُعُه. ومثال المصنف سماعي شائع.

(٢) ويطرد في أربعة مواضع: ١) إذا كان فاؤه واوا، كـ: وعَد يَعِد. ٢) إذا كانت عينه ياء، كـ: باع يَبِيع. ٣) إذا كانت لامه ياء، كـ: رمَى يرمِي. ٤) إذا كانت مضاعفا لازما، كـ: حنَّ يحِنّ. ومثال المصنف سماعي مشهور بالكسر.

(٣) وما ورد على خلافه فهو سماعي، يحفظ ولا يقاس عليه.

(٤) هو القياس لا غير، وليس فيه شذوذ إلا ما كان من باب تداخل اللغتين.

س: ما الباب السادس؟

ج: هو أن يكون عين فعله مكسورًا في الماضي والمضارع(١)، كـ"**حَسِبَ يَحْسِبُ**".

***

س: و(الثلاثي المزيد)؟

ج: ما كان ماضيه زائدًا على ثلاثة أحرف.

***

س: أنواعه؟

ج: ثلاثة.

***

س: ما تعريف النوع الأول؟

ج: هو ما زيد فيه حرف واحد على الثلاثي.

***

س: أبوابه؟

ج: ثلاثة(٢): **(إفعال)**؛ إِكْرَام، **(تفعيل)**؛ تَفْرِيج، **(مفاعلة)**؛ مُقَاتَلَة.

***

س: ما تعريف النوع الثاني؟

ج: هو ما زيد فيه حرفان على الثلاثي.

***

---

(١) وهو سماعي، والقياس فيه ما سبق من الفتح في المضارع.

(٢) مثل المصنف لأنواع مزيد الثلاثي بحرف واحد بمصادرها، وكان الأولى أن يذكر أوزان الفعل نفسه، وهي: أَفْعَلَ، وفَعَّلَ، وفَاعَلَ. على ترتيب مُثُل المصنف.

س: أبوابه؟

ج: خمسة: **(انفعال)**؛ اِنْكِسَار، **(افتعال)**؛ اِجْتِمَاع، **(اِفْعِلَال)**؛ اِحْمِرَار، **(تَفَعُّل)**؛ تَكَلُّم، **(تَفَاعُل)**؛ تَبَاعُد(١).

***

س: ما تعريف النوع الثالث؟

ج: هو ما زيد فيه ثلاثة أحرف على الثلاثي.

***

س: أبوابه؟

ج: أربعة: **(اِسْتِفْعَال)**؛ اِسْتِخْرَاج، **(اِفْعِيعَال)**؛ اِعْشِيشَاب(٢)، **(اِفْعِوَّال)**؛ اِجْلِوَّاذ(٣)، **(اِفْعِيلَال)**؛ اِحْمِيرَار(٤).

***

س: (رباعي مجرد)؟

ج: هو أن يكون ماضيه على أربعة أحرف؛ بأن يكون جميع حروفه أصلية.

***

---

(١) وصيغ أفعالها: اِنفَعَلَ، وافْتَعَلَ، وافْعَلَّ، وتَفَعَّلَ، وتَفَاعَلَ.

(٢) اعشوشب المكان: إذا كثر عشبه.

(٣) يقال: اجْلَوَّذَ الفرس: إذا أسرع في مشيه.

(٤) وصيغ أفعالها: اسْتَفْعَلَ، وافْعَوْعَلَ، وافْعَوَّلَ، وافْعَالَّ. والثالث غير مشهور.

س: أبوابه؟

ج: واحد: دَحْرَجَ(١)، **(فَعلَلة)**؛ دَحْرَجَة(٢)، **(فِعلال)**؛ دِحْرَاج(٣).

***

س: ملحقاته؟

ج: ستة: **(فَوعَلَة)**؛ حَوْقَلَة(٤)، **(فَيعَلَة)**؛ بَيْطَرَة(٥)، **(فَعْوَلَة)**؛ جَهْوَرَة(٦)، **(فِعْيَلَة)**؛ عِثْيَرَة(٧)، **(فعللة)**؛ جَلْبَبَة، **(فَعْلَية)**؛ سَلْقَيَة(٨).

***

س: ما معنى (الإلحاق)؟

ج: اتحاد المصدرين، أي: الملحَق والملحَق به.

***

---

(١) المثال وضع في الأصل في السطر الثاني، والظاهر أنه سها عن كتابته في هذا الموضع، فأضافه في الأسفل.

(٢) الدحرجة: تدوير الشيء متتابعا في حدور، كصخرة مرماة من مكان عال.

(٣) والأول هو المقيس كما نبه عليه ابن مالك ﵀ بقوله:

فِعْلالُ أو فَعلَلَة لـــ(فَعْلَلا) *** واجعل مقيسا ثانيا، لا أولا

(٤) الحوقلة: سرعة المشي، وله معان أخرى تنظر في (القاموس المحيط) (حلق).

(٥) البيطرة: معالجة الدواب من أدوائها.

(٦) يقال: جَهْوَرَ يُجَهوِر جَهْوَرَة، كــجَهر، إذا رفع صوته بالقول.

(٧) العِثْيَر بالكسر: الغبار، كما في (القاموس) وغيره، ونص الزمخشري على أن (فعيلا) لم يسمع في الأبنية بكسر الفاء. (فتوح الغيب) (٢/٥٦٥)، ولعله يقصد أبنية الاسم، أما الفعل فقد سمع فيه: (عَذْيَطَ)، وهو على وزن فَعْيَلَ.

(٨) وصيغ أفعالها: **فَوْعَلَ، وفَيْعَلَ، وفَعْوَلَ، وفَعْيَلَ، وفَعْلَلَ، وفَعْلَى**. وسَلْقَى على وزن فَعْلَى، ومصدره: سلقاة؛ وأصله ما ذكره المصنف، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها، قلبت ألف، فصار: سَلْقَاةً. وسَلْقَى بمعنى: أَلْقَى.

س: و(الرباعي المزيد)؟

ج: هو ما كان ماضيه زائدًا على أربعة أحرف.

***

س: أنواعه؟

ج: نوعين(١).

***

س: ما تعريف النوع الأول؟

ج: هو ما زيد فيه حرف واحد على الرباعي.

***

س: أبوابه؟

ج: باب واحد: **(تَفَعْلَلَ)**؛ تَدَحْرَجَ.

***

س: ما تعريف النوع الثاني؟

ج: هو: ما زيد حرفان على الرباعي.

***

س: أبوابه؟

ج: بابان: **(اِفعِنلَال)**؛ اِحْرِنْجَام، **(افعِلَّال)**؛ اِقْشِعْرَار(٢).

***

---

(١) كذا بالياء، فكأنه على تقدير الجار، فيكون الجواب: يتنوع إلى نوعين.

(٢) وصيغة فعليهما: اِفْعَنْلَلَ، وافْعَلَلَّ. ومعنى احْرَنْجَمَ القوم: اجتمع، واقْشَعَرَّ الجلد: ارتعد ورجف.

س: كم هي ملحقات (تَدَحْرَجَ)؟

ج: خمسة: **(تَفعْلُلا)**؛ تَجَلْبُبا، **(تفوعُلا)**؛ تَجَوْرُبا، **(تَفيْعُلا)**؛ تَشَيْطُنا(١)، **(تفعْوُلا)**؛ تَرَهْوُكا(٢)، **(تفعْلِيا)**؛ تَسَلْقِيا(٣).(٤)

***

س: كم هي ملحقات (اِحْرَنْجَمَ)؟

ج: اثنان: **(اِفعِنلَالا)**؛ اِقْعِنْسَاساً، **(افعِنْلَاء)**؛ اِسْلِنْقَاء(٥).

[الحرف وأقسامه]

س: أقسام (الحرف)؟

ج: ثلاثة: **مختص بالاسم، ومختص بالفعل، ومشترك بينهما.**

***

(١) تشيطن: إذا فَعل فِعل الشيطان.

(٢) ترهوك: إذا مشى كأنما يموج في مشيته، كما في (العين) وغيره، مادة (رهك).

(٣) كذا في الأصل في هذه الأوزان ومثلها بالنصب.

(٤) وصيغ أفعالها بالترتيب: **تَفَعْلَلَ، وتَفَوْعَلَ، وتَفَيْعَلَ، وتَفَعْوَلَ، وتَفَعْلَى**. والفرق بين **(تَفَعْلَلَ)** الملحق والملحق به أن الأصل لامه الأخيرة أصلية، وهي في الملحق مزيدة للإلحاق، ولذلك تُكرر فيه نفس لام الكلمة، فأصل جَلْبَبَ: جَلَبَ، ثم كررت لامه للإلحاق بفَعْلَلَ.

(٥) وصيغ فعليهما: اِفْعَنْلَلَ، وافْعَنْلَى. ومعنى: اقعنسس: إذا ثبت وتمكن، ويأتي بمعنى اجتماع الرجل بأن يؤخر صدره ويقدم بطنه. مادة (قعس). واسْلَنْقَى بمعنى سَلْقَاه أي: ألقاه على قفاه، واسلنقى يقال إذا فعل ذلك بنفسه.

س: ما (المختص بالاسم)؟

ج: هي: حروف الجر، والحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، والحروف المشبهات بليس، وحروف النداء، وأداة التعريف، ونحو ذلك(١).

***

س: ما (المختص بالفعل)؟

ج: قد، والسين، وسوف، والحروف الجوازم، والحروف التي تنصب الفعل المضارع، والحروف الشرطية؛ جازمة وغير جازمة، ونحو ذلك(٢).

***

س: ما (المشترك بينهما)؟

ج: حروف العطف، والاستئناف، وحروف الاستفهام، ونحو ذلك(٣).

[العوامل والعمل]

س: هل يكون (الاسم) عاملًا؟

ج: يقع بعضه عاملا، وبعضه غير عامل.

***

س: ما العامل منه؟

ج: هو ما سيذكر في بحث العامل القياسي.

***

---

(١) والأصل في المختص بالاسم أن يعمل العمل المختص بالاسم وهو الجر، وقد تخرج عن ذلك لعلة. ينظر تفصيله في تعليق الشيخ محيي الدين على (أوضح المسالك) لابن هشام (١/٥٠).

(٢) والأصل فيه أن يعمل العمل المختص بالفعل وهو الجزم، وقد يخرج عن ذلك لعلة. ينظر المصدر السابق.

(٣) والأصل في المشترك أن لا يعمل شيئا، وقد يخرج عن أصله فيعمل لعلة. ينظر المصدر السابق.

س: ما غير العامل منه؟

ج: ما عدا ذلك.

***

س: هل يكون (الفعل) عاملًا؟

ج: الفعل كله عامل على ما سيجيء في بحث العامل القياسي.

***

س: هل يكون (الحرف) عاملًا؟

ج: هو على قسمين: **عامل، وغير عامل.**

***

س: ما العامل منه؟

ج: العامل من الحروف على قسمين: **عامل في الاسم، وعامل في الفعل.**

***

س: ما العامل في الاسم؟

ج: هي: **حروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل، والحروف المشبهة بليس.**

***

س: ما العامل في الفعل؟

ج: هي: نواصب الفعل المضارع، وجوازمه.

***

س: ما غير العامل فيه؟

ج: هي: ما عدا ذلك.

***

س: تعريف (العامل) في اللغة؟

ج: هو المؤثر.

***

س: وفي الاصطلاح؟

ج: هو: ما أوجب بواسطته كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.

***

س: كم أفراد (العوامل)؟

ج: ستون: منها: تسعة وأربعين(١) (٤٩) لفظي سماعي، وتسعة (٩) لفظي قياسي، واثنان (٢) معنوي.

***

س: كم أقسام (العامل)؟

ج: اثنين: **لفظي، ومعنوي.**

***

س: تعريف (اللفظي)؟

ج: ما يكون للسان فيه حظ.

***

س: تعريف (المعنوي)؟

ج: ما لا يكون للسان فيه حظ.

***

س: إلى كم ينقسم (العامل اللفظي)؟

ج: إلى قسمين: **سماعي، وقياسي.**

***

س: تعريف السماعي؟

ج: ما يتوقف إعماله بخصوصه على السماع.

***

---

(١) كذا، والصواب: (وأربعون).

س: تعريف القياسي؟

ج: ما لا يتوقف إعماله بخصوصه على السماع، بل يمكن أن يذكر في عمله قاعدة كلية موضوعها غير محصور، ولا يضر كون صيغته سماعية، كالصفة المشبهة، فإن صيغتها سماعية، ولكن عملها قياسي، فيقال: كل صفة مشبهة ترفع وتنصب(١).

***

س: كم أنواع السماعي؟

ج: **خمسة**؛ لأن العامل السماعي: إما أن **يعمل في الاسم** أو في **الفعل**، والعامل في الاسم إما أن يعمل في اسم واحد، وهو **(النوع الأول)**؛ وهي **حروف الجر العشرون**.

وإما أن يعمل في اسمين، وهو قسمين(٢): قسم منصوبه قبل مرفوعه، وهو **(النوع الثاني)**، وهي: الحروف المشبهة بالفعل، و**(إلا)** في الاستثناء المنقطع، و**(لا)** لنفي الجنس.

وقسم بالعكس، وهو **(النوع الثالث)**، وهو: **(ما)** و**(لا)** المشبهتين(٣)بليس.

والعامل في الفعل أيضا على قسمين: **قسم ناصب**، وهو **(النوع الرابع)**، وهي: أربعة.

وقسم جازم، وهو **(النوع الخامس)**، وهي: **أدوات الجزم**.

[حروف الجر]

س: ما النوع الأول(٤)؟

ج: هي: **حروف الجر**، **وحروف الإضافة**.

***

(١) ينظر: (إظهار الأسرار) للبركوي (صـ٦٩)، فالكلام منقول منه.

(٢) كذا، والصواب: (قسمان).

(٣) كذا، والصواب: (المشبهتان).

(٤) وهو العامل السماعي الذي يعمل في اسم واحد.

س: كم هي؟

ج: **عشرون**: **(الباء)**؛ للإلصاق، و**(مِنْ)**؛ للابتداء، و**(إِلَى)** للانتهاء، و**(عَنْ)**؛ للبعد والمجاوزة، و**(عَلَى)**؛ للاستعلاء، و**(اللام)**؛ للتعليل والتخصيص، و**(فِي)**؛ للظرف، و**(الكاف)**؛ للتشبيه، و**(حَتَّى)**؛ للغاية، و**(رُبَّ)**؛ للتقليل، و**(واو القسم)**؛ و**(تاؤه)**، و**(حَاشَا)**؛ للاستثناء، و**(مُذْ)**، و**(مُنْذُ)**؛ للابتداء في الزمان الماضي، وقد يكونان اسمين، و**(خَلَا)**، و**(عَدَا)**؛ للاستثناء، ويكونان فعلين، و**(لَوْلَا)**؛ لامتناع شيء لوجود غيره إذا اتصل بها ضمير، و**(كَيْ)** إذا دخل(١) على "**ما**" الاستفهامية؛ للتعليل، و**(لَعَلَّ)**؛ للترجي في لغة عقيل.

***

س: هل تحتاج حروف الجر إلى متعلَّق؟

ج: هي في ذلك على قسمين: **قسم يحتاج إلى متعلق، وقسم لا يحتاج إلى متعلق.**

***

س: ما الذي لا يحتاج إلى متعلَّق؟

ج: هي الحروف الزائدة، والحروف الشبيهة بالزائدة.

***

س: ما الحروف (الشبيهة بالزائدة)؟

ج: هي: **(رب)**، و**(لولا)**، و**(لعل)**، و**(خلا)**، و**(عدا)**، و**(حاشا)**؛ هذه لا تتعلق بشيء.

***

س: وما الذي يحتاج إلى متعلق؟

ج: هو ما عدا الزائد، والشبيه بالزائد.

***

س: إلى كم ينقسم (المتعلَّق)؟

ج: إلى ثلاثة أقسام: **فعل**، أو **شبهه**، أو **معناه**.

***

---

(١) في الأصل: (إذا خل)، ولعله سهو.

س: ما تعريف (حرف الجر الأصلي)؟

ج: ما كان دخوله في الكلام ليس كخروجه، ويحتاج إلى متعلق.

***

س: ما تعريف (حرف الجر الزائد)؟

ج: ما كان دخوله في الكلام كخروجه، ولا يحتاج إلى متعلق.

***

س: ما تعريف (الشبيه بالزائد)؟

ج: ما ليس دخوله في الكلام كخروجه، ولا يحتاج إلى متعلق.

***

س: تعريف (الفعل)؟

ج: قد مر.

***

س: تعريف (شبيه الفعل)؟

ج: هو: مان كان فيه معنى الفعل وحروفه؛ كالمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول.

***

س: تعريف (معنى الفعل)؟

ج: هو: كل لفظ يفهم منه معنى فعل؛ **كأسماء الأفعال**(١)، **وأسماء الإشارات**(٢)، **والاسم المستعار**(٣).

***

---

(١) تقول مثلا: "عليك بالقراءة"، فيكون الجار والمجرور متعلقا باسم الفعل (عليك)؛ إذ هو بمعنى: الزم.

(٢) تقول مثلا: "هذا زيد في البيت"، فالجار متعلق بـ(هذا)؛ إذ هو بمعنى: أشير.

(٣) تقول مثلا: "جاء حاتم في العطاء"، فالجار متعلق بـ(حاتم)؛ لأنه بمعنى: كريم وجواد.

س: هل يحذف (المتعلَّق)؟

ج: نعم، يحذف في موضعين:

الموضع الأول: إذا كان كونًا خاصًا، ودل عليه دليل، فيحذف جوازًا (١)، ويسمى: **(ظرفًا لغوًا)** (٢).

والموضع الثاني: إذا كان كونًا عامًا، فيحذف وجوبًا، ويسمى: **(ظرفًا مُستَقَرًّا)** (٣).

***

س: هل يحذف الجار؟

ج: نعم، يحذف، وهو في ذلك على قسمين: **قسم سماعي، وقسم قياسي**.

***

س: ما المواضع القياسية؟

ج: هي ثلاثة مواضع:

الأول: بعد **(أَنْ)** المصدرية الناصبة للمضارع، وبعد **(أَنَّ)** المصدرية الناصبة للاسم الرافعة للخبر.

الثاني: في المفعول فيه، بالشروط المذكورة هناك.

الثالث: في المفعول له، بالشروط المذكورة هناك.

***

س: ما المواضع السماعية؟

ج: ففيما عدا ذلك.

***

---

(١) كما تقول: "في البيت" في جواب: "أين جلس زيد؟"، فالجار متعلق بـ(جلس) المحذوف لدلالة السؤال عليه.

(٢) الظرف اللغو: ما كان فضلة، ويمكن الاستغناء عنه بمتعلقه، وسمي لغوا؛ لهذا الاستغناء عنه.

(٣) الظرف المستقَرّ: بفتح قافه على زنة اسم المفعول، أصله: مستقر فيه، وهو المتعلق بالاستقرار والكون العام المقدر، كما في الخبر والحال والصلة والصفة. ينظر تعريف النوعين في: (التعريفات) للجرجاني (ص١٤٣-١٤٤).

س: إذا حذف الجار، هل ينتصب المجرور، أو يبقى مجرورًا؟

ج: أما في المفعول فيه والمفعول له بالشروط المعتبرة، فينتصب قولًا واحدًا، وأما بعد (أنْ) و(أنَّ)، ففيه خلاف؛ إذ المحل للمصدر المسبوك، وهو لم يظهر، فإن شئت قدرت النصب، وإن شئت قدرت الجر. وأما في المواضع السماعية، فالقياس بعد الحذف أن ينتصب، وقد يبقى مجرورًا على الشذوذ(١).

[إنَّ وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس]

س: ما النوع الثاني (٢)؟

ج: هي الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي ثمانية، وهي أيضا على قسمين: قسم منها تسمى **(الحروف المشبهة بالفعل)**.

***

س: ما **(الحروف المشبَّهة بالفعل)**؟

ج: هي **(إِنَّ)**، و**(أَنَّ)**؛ للتحقيق، و**(لَكِنَّ)**؛ للاستدراك، و**(كَأَنَّ)**؛ للتشبيه، و**(لَيْتَ)**؛ للتمني، و**(لَعَلَّ)**؛ للترجي(٣).

***

س: ما القسم الذي ليس من **(الحروف المشبهة بالفعل)**؟

ج: هي **(لا)** التي لنفي الجنس، و**(إلا)** في الاستثناء المنقطع.

***

---

(١) كقول الشاعر -والشاهد فيه: جر (كليب) بحرف جر محذوف-:

إذا قيل أيُّ النــــاس شرُّ قبيــــلة **** أشارت كُلَيبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

(٢) وهو العامل السماعي الذي يعمل في اسمين، ينصب الأول ويرفع الثاني.

(٣) يقول فيها ابن مالك ﵀ في (الخلاصة):

لإنَّ، أنَّ، لَيــــتَ، لكــــنَّ، لعَــلَّ *** كأنَّ، عكسُ ما لـ(كَانَ) مِن عمَل

س: هل يبنى اسم (لا) أو يعرب؟

ج: يعرب تارة، ويبنى تارة أخرى.

***

س: في أي موضع يعرب؟

ج: في موضعين:

الموضع الأول: فيما إذا كان اسمها مضافًا، ويشترط أن يكون مضافًا لنكرة(١).

والثاني: أن يكون شبيهًا بالمضاف (٢)، ويكون منصوبًا في الموضعين بالفتحة الظاهرة والمقدرة، أو بنائب الفتحة في جمع المؤنث السالم(٣).

***

س: ما تعريف (الشبيه بالمضاف)؟

ج: هو ما اتصل به شيء من تمام معناه.

***

س: في أي موضع يبنى اسم (لا)؟

ج: فيما عدا الموضعين الأولين.

***

س: على أي شيء يبنى؟

ج: يبنى على الفتح أو نائبه.

***

---

(١) كما تقول: "لا غلامَ رجل عندنا"، فـ(غلام) معرب منصوب لأنه مضاف، وتقول في النيابي: "لا غلامي رجل عندنا".

(٢) كما تقول: "لا طالعاً جبلاً حاضرٌ"، وفي النيابي: "لا طالعاتٍ جبلاً حاضراتٌ".

(٣) وهو الكسرة، ومثلها الياء النائبة في المثنى وجمع المذكر السالم، والألف في الأسماء الستة، فكلها تنوب عن الفتحة في المنصوب.

س: لم سميت الحروف المشبهة بالفعل بهذا الاسم؟

ج: لمشابهتها الفعل من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: لوجودها على ثلاثة أحرف فصاعدًا، والفعل كذلك.

الثاني: لفتح أواخرها، والفعل الماضي كذلك.

والثالث: لوجود معنى الفعل في كل؛ إذ معنى **(لَيتَ)**: التمني، وهو مصدر، و**(لعَلَّ)**: الترجي، و**(إِنَّ وأَنَّ)**: التحقيق، ونحو ذلك.

***

س: هل تدخل نون الوقاية على (الحروف المشبهة بالفعل)؟

ج: نعم، تدخل، وهي في ذلك على ثلاثة أقسام(١):

قسم الأفصح: دخولُ نون الوقاية خيرٌ من عدمها، نحو: **لَيتَني ولَيتي**.

وقسم: بالعكس، يعني: عدمُ دخول نون الوقاية أفصحُ من دخولها، نحو: **لَعَلِّي ولَعَلَّني**.

وقسم: يستوي فيه الدخول وعدمه، وهو ما عدا لَيتَ ولَعلَّ.

***

س: هل تدخل (ما) الكافة (٢)على هذه الحروف؟

ج: نعم، تدخل عليها جميعها، وحينئذ فتكفها عن العمل، نحو: "**إِنَّمَا زَيدٌ قَائمٌ**"، و"**لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النارُ الحِمَارَ مقَيّدَاً**" (٣).

---

(١) قال ابن مالك رحمه الله في (الخلاصة):

و(ليتني) فشا، و(ليتي) ندرا *** ومع (لعل) اعكس، وكن مخيرا
في الباقيات ....

(٢) في الأصل: (الكافية) بالياء، والصواب ما أثبت.

(٣) يشير إلى البيت الشعري المشهور للفرزدق:

أعد نظرا يا عبد قيس لَعَلَّمَـــــــا *** أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيَّدَا

إلا في **(ليت)**، فيصح مع **(ما)** الإعمال والإهمال، وروي (١): "**أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ**"، "**أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ**"، برفع **(حمام)** على الإهمال، وبنصبه على الإعمال.

***

س: هل تخفف هذه الحروف؟

ج: منها ما لا يدخله التخفيف، وهو: **لَيْتَ، ولَعَلَّ**، ومنها ما يدخله وهي: **إِنَّ، وأَنَّ، ولَكِنَّ، وكَأَنَّ**.

***

س: هل تعمل (إِنَّ) المكسورة الهمزة إذا خففت أو تهمل؟

ج: إذا كسرت(٢) **(إِنَّ)** المكسورةُ الهمزة، أعملت كثيرًا، وأهملت قليلًا (٣)، ويلزمها مع الإهمال لام الابتداء في خبرها؛ فرقا بينها وبين **(إِنْ)** النافية، إلا إذا ظهر المعنى بدونها، فيجوز حذفها.

***

س: هل تعمل (أَنَّ) المفتوحةُ الهمزةِ أو تُهمل إذا خُففت؟

ج: إذا خففت **(أَنَّ)** المفتوحةُ الهمزة، وجب إعمالها، ويجب فيها أن يكون اسمها ضمير الشأن مستترًا، إلا ما شذ، ويجب أن يكون خبرها جملة.

***

---

(١) وهو بيت شعري للنابغة الذبياني، ولفظه:

قالت: ألا لَيْتَمَا هذا الحَمَامُ لنا *** إلى حمـــَــامَتِنـــا أو نصفه فقَـــدِ

(٢) كذا، ولعل الصواب: (خففت).

(٣) كذا قال المصنف، أو هكذا كتب الناسخ، وهو خلاف الصواب المتقرر لدى النحويين، قال ابن مالك ﷺ في (الخلاصة) في كل ما ذكره المصنف:

وخُفِّفَتْ (إِنَّ) فقَلَّ العمَلُ *** وتلزم اللام إذا ما تهمـــــل

وربما استُغنِيَ عنهـــا إن بَدَا *** ما ناطقٌ أرادَهُ مُعتَمِـــــــدا

س: هل تعمل (لَكِنَّ) إذا خُففت أو تُهمل؟

ج: إذا خففت (لَكِنَّ)، وجب إهمالها.

***

س: هل تعمل (كَأَنَّ) إذا خففت أو تهمل؟

ج: إذا خففت (كَأَنَّ)، وجب إعمالها، ويكون اسمها ضمير الشأن محذوفًا، وقد يروى اسمها مذكورًا أو غير ضمير شأن.

[ما ولا المشبهتان بليس]

س: ما النوع **الثالث**(١) من السماعي؟

ج: هو (**مَا**)، و(**لَا**) المشبهتان بـ"لَيْسَ"، على ما ذكره صاحب (**الإظهار**)(٢) ، ويزاد عليه ما يعمل(٣) عملهما(٤): (**لَاتَ**) و(**إِنْ**) النافية.

***

س: لم سمي (**ما**) و(**لا**) المشبهتان بليس؟

ج: لشبههما بـ"**لَيْسَ**" في أمرين:

الأمر الأول: النفي، فإن (**ليس**) نافية، و(**ما**) و(**لا**) نافيتين(٥).

الثاني: الدخول على المبتدإ والخبر.

***

---

(١) وهو العامل السماعي في اسمين، أولهما مرفوع والآخر منصوب.

(٢) (إظهار الأسرار في النحو) لزين الدين البِرْكَوِي (صـ٦٥).

(٣) في الأصل: (ويزاد عليه ما من ما يعمل)، والظاهر أنه سهو.

(٤) بل الكل مشبه بـ(ليس)، قال ابن مالك في عنوان المسألة في (الخلاصة): (فصل في (ما)، و(لا)، و(لات)، و(إن) المشبهات بـ"ليس").

(٥) كذا، والصواب: (نافيتان) بالرفع على الخبر.

س: ما شروط عمل (ما) و(لا)؟

ج: ١) أن لا يفصل بينهما وبين اسمهما بـ(إِنْ) الزائدة.

٢) وأن لا يفصل بخبرهما؛ بأن يتقدم الخبر على الاسم.

٣) وأن لا يفصل بغير ذلك(١).

٤) وأن لا ينتقض النفي بـ(إلا).

٥) ويزاد شرط آخر مع (لا)، وهو كون اسمها نكرة.

فإن لم توجد هذه الشروط، فـ(ما) و(لا) مهملتين(٢)، وما بعدهما مبتدأ وخبر عند **التميميين والحجازيين**، وأما مع الشروط فتعملان عمل (ليس) عند **الحجازيين** فقط، وأما عند **التميميين** فهما مهملتان.

[النواصب]

س: ما النوع الرابع(٣)؟

ج: هو أربعة(٤): (أَنْ)، (لَنْ)، (كَيْ)، (إِذَنْ).

***

س: ما معنى (أن)؟

ج: المصدرية.

***

---

(١) إلا إن كان الفاصل ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، فيجوز، كما قال ابن مالك رحمه الله في (الخلاصة):

وسبقَ حرفِ جرٍ أو ظرف كـ"مَا *** بِي أَنتَ مَعْنِيّاً" أجـازَ العُلَمَـا

(٢) كذا، والصواب: مهملتان.

(٣) وهو العامل في الفعل النصبَ.

(٤) يقصد الناصب بنفسه، أما عموم النواصب فهي عشرة عند البصريين، وتنقسم إلى ما ينصب بنفسه، وهو أربعة، وما ينصب بـ(أنْ) مضمرة جوازا، وهو لام كي، وما ينصب بـ(أن) مضمرة وجوبا، وهي البواقي: لام الجحود، وحتى، وفاء السببية، وواو المعية، وأَوْ.

س: هل تعمل (أَنْ) بشروط؟

ج: نعم، لها شروط:

الشرط الأول: أن لا تقع بعد علم ويقين، فإن وقعت بعده أهملت، وتكون هي مخففة من الثقيلة.

الثاني: أن لا تقع بعد ظَنّ؛ مما يدل على الرجحان، فإن وقعت بعد ظَنٍّ ونحوه، جاز الإهمال والإعمال، وتكون مع الإهمال مخففة من الثقيلة.

وفي غير ذلك تكون عاملة قياسًا، وشذّ إهمالها.

***

س: هل يجوز إهمالها مع الشروط؟

ج: نعم، بعض العرب أهملها، وهو قليل(١).

***

س: ما معنى (لَنْ)؟

ج: النفي في الاستقبال، **وقيل**: تأكيد النفي في الاستقبال، وإليه ذهب **الزمخشري**(٢) في **(كشافه)**(٣) ، وعليه درج عبارة الصرفيين، **وقيل**: لتأكيد(٤) النفي، كما أفاده **الزمخشري** في **(أنموذجه)**(٥).

***

---

(١) وقد قرئ قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾ بالرفع على هذا الوجه.

(٢) وهو من اعتزالياته رحمه الله، وعلى قوله هذا بنى تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ لَن تَرَانِي﴾ بنفي الرؤية على التأبيد.

(٣) قال رحمه الله: فإن قلت: ما معنى لن؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه (لا)، وذلك أن (لا) تنفي المستقبل، تقول: لا أفعل غدا، فإذا أكدت نفيها قلت: لن أفعل غدا. من (الكشاف) (٢/١٥٤).

(٤) في الأصل: التأكيد، والصواب ما أثبت.

(٥) هو كقوله السابق، قال في (الأنموذج) (صـ٣٢): و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد.

س: هل هي مركبة أو بسيطة؟

ج: الصحيح أنها **بسيطة، وقيل**: مركبة من **(لا)** و**(أن)**.

***

س: ما معنى (كَيْ)؟

ج: المصدرية.

***

س: ما شرطها؟

ج: أن يتقدم عليها لام التعليل لفظًا أو تقديرًا، وإلا فليست مصدرية، بل هي تعليلية.

***

س: ما حكم (كَيْ) المصدرية والتعليلية؟

ج: **كَيْ المصدرية**: ينتصب المضارع بها، **وكَيْ التعليلية**: ينتصب المضارع بـ**(أن)** مضمرة بعدها.

***

س: ما معنى (إِذَنْ)؟

ج: جواب وجزاء.

***

س: هل لعمل (إِذَنْ) النصبَ شروط؟

ج: نعم، لها شروط:

الشرط الأول: أن تكون **(إِذَنْ)** واقعة في صدر الكلام، فإن تقدم عليها شيء بطل عملها، إلا إذا تقدم عليها حرف العطف، فيجوز حينئذ إهمالها وإعمالها، والإهمال أحسن.

الشرط الثاني: أن لا يُفصل بينها وبين الفعل بفاصل، فإن فصل فاصل وجب إهمالها، إلا إذا كان الفاصل (**يمينًا**)، أو (**حرف نفي**) عند بعضهم، أو (**ظرفًا أو مجرورًا**)، أو (**نداء**) عند بعضهم.

الشرط الثالث: أن يكون الفعل بعدها مستقبلًا، بمعنى: أن يراد به الزمان المستقبل.

فإذا وجدت هذه الشروط، فهي عاملة، وإلا فهي مهملة(١).

***

س: هل ثبت أن (**أَنْ**) المصدرية تعمل مقدرة، بمعنى: مضمرة؟

ج: نعم، عند البصريين ثبت أنها تضمر في مواضع، منها: ما تكون مضمرة وجوبًا، ومنها: ما تكون مضمرة جوازًا.

***

س: كم المواضع التي تضمر فيها وجوبًا؟

ج: بعد خمسة أحرف: **الأول**: لام الجحود، نحو: ﴿**مَا كَانَ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ**﴾(٢).

***

س: ما ضابط لام الجحود؟

ج: هو ما يسبقها (**كان**) المنفي بـ(**ما**)، أو (**يكن**) المنفي بـ(**لم**)(٣).

***

س: ما الموضع الثاني؟

ج: **الموضع الثاني** الذي تضمر (**أنْ**) فيه وجوبًا: بعد (**حَتَّى**) الغائية.

***

---

(١) وقد جمع ابن مالك رحمه الله، هذه الشروط الثلاثة في بيت واحد في (الخلاصة) فقال:

ونصبوا بـ(إذن) المستقبلا *** إن صدرت والفعل بعد موصلا

(٢) كذا، ولفظ الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾.

(٣) وفي ذلك يقول الناظم:

وكل لام قبله (ما كانا) *** أو (لم يكن) فللجحود بانا

س: ما الموضع الثالث؟

ج: **الموضع الثالث**: بعد (**أَوْ**) التي بمعنى (**إلَّا**)، أو بمعنى (**إِلَى أَنْ**).

***

س: ما ضابط (أو) التي بمعنى (إلا)؟

ج: هو أن يكون ما قبلها ينقضي دفعة واحدة، نحو: "**لَأَقْتُلَنَّ الكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ**".

***

س: ما ضابط (أو) التي بمعنى (إلى أن)؟

ج: هو أن يكون ما قبلها لا ينقضي دفعة واحدة، بل بالتدريج، نحو قول الشاعر(١):

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى ... فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ

***

س: ما الموضع الرابع؟

ج: **الموضع الرابع** مما تضمر فيه (**أن**) وجوبًا: بعد فاء السببية.

والخامس: بعد واو المعيّة.

***

س: هل لإضمار (أنْ) وجوبًا بعد فاء السببية أو واو المعية شروط؟

ج: نعم، لها شروط، هو أن يقعا بعد أحد الأجوبة الثمانية المذكورة في قول بعضهم:

مُرْ وادْعُ وانْهَ وسَلْ واعْرِضْ لحَضِّهِمُ ... تَمَنَّ وارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمُلَا

وهي: **الأمر، والدعاء، والنهي، والسؤال** -يعني الاستفهام-، **والعرض، والتحضيض، والتمني، والنفي، والترجي**. وهذه الأخيرة على رأي الكوفيين.

***

---

(١) البيت من الطويل، ولا يعرف قائله، وهو شاهد مشهور متداول بين النحويين، والشاهد فيه قوله: (أو أدرك) فهو بمعنى: إلا أن أدرك المنى. ينظر البيت في: (شرح التسهيل) لابن مالك (٤/٢٥)، و(شرح ابن الناظم على الألفية) (صـ٤٧٩)، و(شرح قطر الندى) لابن هشام (صـ٦٩).

س: كم المواضع التي تضمر فيها (أن) جوازًا؟

ج: تضمر بعد (**لام كي**) إذا لم تذكر (**كي**)، فإن ذكرت (**كي**)، فلا تضمر (**أن**)، ولم يكن بعدها (**لا**) النافية، فإن كان بعدها (**لا**) النافية، فيجب ذكر (**أن**)، وهذا الإضمار يكون جوازًا.

الموضع الثاني: بعد العاطف فعلًا على اسم خالص، وهو إما (**الواو**)، نحو: "**ولُبسُ عَباءَةٍ وتقرَّ عيني**"(١)، أو (**الفاء**)، نحو: "**يعجبني ضربُ زيد فأُكرمَه**"، أو (**ثم**)، نحو: "**إنِّي وقَتْلِي سُلَيكاً ثمَّ أَعقِلَه**"(٢)، أو نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا**﴾ [سورة الشورى:٥١].

[الجوازم]

س: ما النوع الخامس(٣)؟

ج: هو كلمات تجزم الفعل المضارع، وهي (**خمسةَ عشرَ**).

***

س: إلى كم تنقسم (الجوازم)؟

ج: إلى ما يجزم فعلًا واحدًا، وإلى ما يجزم فعلين.

***

---

(١) في الأصل: "وليس بما أن"، وظاهر أن الناسخ قرأها خطئا، وهذا قطعة من البيت:

ولُبسُ عَباءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي *** أَحَبُّ إليّ من لُبس الخُفُوفِ

(٢) هذا صدر بيت، وعجزه: (كَالثَّورِ يُضرَبُ لمَّا عَافَتِ البقَرُ)، من البسيط، وهو لأنس بن مدرك الخثعمي، قاله في قتله سُلَيْك بن السَّلَكَة. ينظر البيت في: (الحيوان) للجاحظ (١٨/١)، و(شرح التسهيل) لابن مالك (٤٩/٤).

(٣) وهو العامل في الفعل، الجازم له.

س: ما الذي يجزم فعلًا واحدًا؟

ج: هي أربعة: **(لَمْ)**، و**(لَمَّا)**، و**(لام)** الأمر، و**(لا)** النهي.

***

س: ما الذي يجزم فعلين؟

ج: هي أحد عشر(١): **(إنْ)**، و**(مَهْمَا)**، و**(مَا)**، و**(مَنْ)**، و**(أَيْنَ)**، و**(مَتَى)**، و**(أَنَّى)**، و**(أَيُّ)**، و**(حَيثُمَا)**، و**(إِذْمَا)**، و**(إِذَا مَا)**(٢).

***

س: ما يسمى المجزوم الأول من الذي يجزم فعلين؟

ج: يسمى: فعل الشرط.

***

س: وما يسمى المجزوم الثاني؟

ج: يسمى: جواب الشرط.

***

س: في كم موضع يجب دخول الفاء في جواب الشرط؟

ج: المواضع التي يجب دخول الفاء فيه(٣) كثيرة، **منها**: إذا كان جواب الشرط إنشاء، وذلك **كالأمر، والدعاء، والنهي، والعرض، والتمني، والترجي**، ونحو ذلك(٤).

أو كان جواب الشرط فعلًا جامدًا، **كنِعْمَ، وبِئْسَ، ولَيْسَ، وعَسَى**، ونحو ذلك(٥).

---

(١) وكأن المصنف ينقل من (إظهار الأسرار) للبركوي (صـ ٦٧-٦٨).

(٢) (إذا ما) هو نفسه (إذا) الذي يعده بعض النحاة من الجوازم، وهو قول الكوفيين، ولم ترد جازمة إلا في الشعر، وما ورد من ذلك فيه، فضرورة.

تنبيه: لم يذكر المصنف من الجوازم (كيفما)، وهي من الجوازم عند الكوفيين، وقد ذكرها ابن آجروم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٣) كذا: (فيه) بالتذكير، هنا وفي جواب السؤال التالي، وهو صحيح؛ إذ الجمع يذكر ويؤنث.

(٤) مثاله: إن جاء زيد فأَحسِنْ إليه.

(٥) مثاله: إن فهمت الدرس فنِعْمَ الحال.

أو كان جواب الشرط مقترنًا **بالسين**، أو **سوف**، أو **قد**، لفظًا أو تقديرًا، ومقترنًا بـ**(ما)**، أو بـ**(لن)**(١).

أو يكون جواب الشرط جملة اسمية(٢).

***

س: وفي كم موضع يمتنع؟

ج: المواضع التي لا يجب دخول الفاء فيه غير ما ذكر.

***

س: وما ضابط ذلك؟

ج: الضابط في ذلك: أن جواب الشرط إن صلح لأن يقع(٣) فعل الشرط -بمعنى: أن يباشر أداة الشرط-، فلا يجب دخول الفاء فيه، وإن لم يصلح، وجب دخول الفاء فيه(٤).

***

س: لم قلنا: كلمات تجزم الفعل المضارع، ولم نقل: حروف أو أسماء؟

ج: لأن منها حروفًا(٥)، ومنها أسماء، فـ**(كلمات)** تعمهما.

***

س: ما **(الحروف)** من الجوازم؟

ج: الحروف من الجوازم، **منها**: ما هو حرف بالاتفاق، **ومنها**: ما هو حرف على الأصح. فالذي هو حرف بالاتفاق: الأربعة التي تجزم فعلًا واحدًا، ومن الذي يجزم فعلين: **(إِنْ)** فقط، فجملتها: **خمسة**. والحرف على الأصح هو: **(إِذْمَا)**.

***

---

(١) مثال: إن صَلَّيتَ فلن تُلام.

(٢) مثال: مَن حافَظَ على دينه فإيمَانُهُ كاملٌ.

(٣) في الأصل: (لأن لا يقع)، وزيادة (لا) تفسد المعنى.

(٤) فقولك: "إن حضر الشيخ اجتهد التلميذ" يجوز في فعل الجواب أن يلي أداة الشرط، فيقال: "إن اجتهد..."؛ لأنه فعل ماض متصرف غير مقترن بالسين ولا سوف ولا غيرهما مما ذكر.

(٥) في الأصل: (حروف)، والصواب نصبه؛ لأنه اسم إنَّ.

س: ما (الأسماء) من الجوازم؟

ج: الأسماء من الجوازم **منها**: ما هو اسم على الأصح، **ومنها**: ما هو اسم بالاتفاق.

فالذي هو اسم على الأصح هو **(مَهْمَا)** فقط، والذي هو اسم بالاتفاق هي: **بقية الجوازم**.

***

س: هل يقع رابطاً بين فعل الشرط وجواب الشرط غيرُ الفاء الرابطة؟

ج: نعم، يقع في بعض الأحيان: **(إذا)** الفجائية عوضًا عن الفاء الرابطة للجواب.

***

س: هل (الفاء الرابطة) هي اسم أو حرف؟

ج: هي حرف. ومثلها الفاء **العاطفة**(١)، وفاء **التفصيل1**(٢)، وفاء **الفصيحة**(٣)، وفاء **السببية**(٤)، وفاء **التفريع**(٥)، **والتعليل**(٦)، والفاء **الزائدة**(٧)، كلها حروف بالاتفاق.

***

س: هل (إذا) الفجائية اسم أو حرف؟

ج: قال بعضهم: هي حرف وضعت لتدل على المفاجأة، وقال بعضهم: هي اسم من الظروف المكانية والزمانية.

***

---

(١) وهي التي تقتضي الترتيب والتعقيب، تقول: جاء زيدٌ فعمرٌو، أي: بعده بعقبه.

(٢) هي التي تأتي لبيان المجمل وتفصيله، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوءَةَ وَالْكِتَابَ، فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ﴾. ينظر: (فتوح الغيب) للطيبي (٣/٥).

(٣) هي التي تفصح عن شرط مقدر، كما في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ، فَأَمَّا الذِينَ شَقُواْ﴾.

(٤) هي التي تكون مسبوقة بنفي أو طلب، وينصب المضارع بعدها بأن مضمرة، وقد سبق ذكرها.

(٥) هي التي يكون ما بعدها فرعا عما قبلها، فهي شبيهة بالفاء الفصيحة، وقد قيل بترادفهما، مثالها: ﴿هُوَ الذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾.

(٦) كالرابطة بين الشرط وجوابه، فما قبلها علة فيما بعدها، كما في الحديث: **سها النبيﷺ، فسجد**، فسهوه علة سجوده.

(٧) كالتي تزاد مع قط، فيقال: (فقط)، وهي للتزيين.

س: هل لنا أدوات شرط غير هذه الأدوات الإحدى عشرة؟

ج: نعم، لنا أدوات شرط، لكنها غير جازمة، نحو: (**إذا**)، و(**إذ**)، و(**حيث**)، و(**لو**)، و(**لولا**)، ونحو ذلك.

***

س: هل هذه أسماء أم حروف؟

ج: الثلاثة الأولى **أسماء**، والأخيران **حرفان** بالاتفاق.

***

س: هل تعمل (**إنْ**) ظاهرة ومضمرة أو لا؟

ج: نعم، تعمل ظاهرة كما سبق، وتعمل مقدرة في فعل، كقوله تعالى: ﴿**قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ**﴾ [سورة الأنعام:١٥١]، وكقولهم: "**لَا تَدنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ**"، يعني: قل إن تأتوا أتل، وإن لا تدن من الأسد يأكلك(١).

***

س: هل لنحو هذه الأمثلة إعراب غير ذلك؟ أم هذا الإعراب متفق عليه؟

ج: هذا الإعراب غير متفق عليه؛ لأن جزم لفظ "أَتلُ" من قولك: ﴿**قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ**﴾، وجزم لفظ "تسلَمْ" من قولك: "لا تدن من الأسد تسلم" بـ(**إنْ**) المقدرة هو قول لبعض المعربين، كصاحب (**الإظهار**)(٢) ، وقيل: إن مثل هذين الفعلين مجزومان(٣) بنفس الطلب، كما في قولك مثلا: (لا تدن)، و(تعالوا)، وقيل: بجواب الطلب.

***

---

(١) كذا في الأصل، والعبارة تغير المعنى وتفسده، والصواب مثل سابقه: "إن لا تدن من الأسد تسلم".

(٢) قال العلامة البركوي رحمه الله في (إظهار الأسرار) (صـ٦٨): ويجوز إضمار "إن" خاصة، فيجزم المضارع بها، نحو: "زرني أكرمك".

(٣) في الأصل: (مجزومين)، والصواب ما أثبت؛ لأنه خبر إنَّ.

س: كم (العوامل القياسية)؟

ج: تسعة: الفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر، والاسم المضاف، والاسم المبهم التام، ومعنى الفعل.

***

س: هل كل (فعل) يعمل؟

ج: نعم، كل فعل يرفع، وينصب معمولات كثيرة، سواء كان متعديًا أو لازمًا، تامًا أو ناقصًا، معلومًا أو مجهولًا، ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا(١).

[إعمال اسم الفاعل]

س: ما الثاني من العوامل القياسية؟

ج: هو اسم الفاعل.

***

س: ما تعريفه؟

ج: هو ما اشتق من الفعل المضارع المعلوم لمن قام به الفعل، بمعنى الحدوث(٢).

***

س: ما يعمل (اسم الفاعل)؟

ج: يعمل عمل فعله المعلوم.

***

---

(١) ينظر: (إظهار الأسرار) (صـ٦٩).

(٢) احترز بقيد "الحدوث" عن الصفة المشبهة؛ لأنها تدل على الفعل بمعنى (الثبوت)، ، وقوله: "لمن" متعلق بـ"اشتق"، أي: اشتق الوصف للذات التي قام بها الفعل على جهة الإحداث، وقوله: "اشتق من الفعل" فيه تجوز، لأن أصل المشتقات (المصدر)، على الراجح.

س: ما شرط عمل (اسم الفاعل)؟

ج: وشرط عمله في الفاعل المنفصل:

- أن لا يكون مصغرًا، نحو: **ضُوَيْرِب**.
- ولا موصوفا، نحو: "**جَاءَنِي ضَارِبٌ شَدِيدٌ**"، وإن وصف بعد العمل لم يضر عمله السابق، نحو: "**جَاءَنِي رَجُلٌ ضَاربٌ غُلامَه شَديدٌ**".

ثم إن كان باللام، لا يشترط لعمله غير ما ذكر، نحو: "**الضَّارِبُ غُلامُهُ عَمراً أَمسِ عِندَنَا**".

- وإن كان مجردًا منها، يشترط معه الاعتماد على المبتدإ(١)، أو الموصوف(٢)، أو ذي الحال، نحو: "**جَاءَنِي زَيدٌ رَاكِباً غُلامُهُ**"، أو الاستفهام، نحو: "**أَقَائِمٌ الزَّيدَانِ؟**"، أو النفي، نحو: "**مَا قَائِمٌ الزَّيدَانِ**".
- ويشترط في نصبه المفعولَ به الدلالةُ على الحال.

وتثنيته وجمعه كمفرده، وكذا ثلاثة أوزان من مبالغة الفاعل، نحو: **فَعَّال، وفَعُول، ومِفْعَال**. ولا يشترط في عمل هذه الثلاثة معنى الحال والاستقبال(٣).

***

---

(١) نحو: "زيدٌ ضاربٌ غلامُهُ عَمراً".

(٢) نحو: "جَاءَنِي رَجلٌ ضاربٌ غلامُهُ عَمراً".

(٣) قال ابن مالك رحمه الله في هذه الأحكام الأخيرة في (الخلاصة):

فعَّال أو مِفعالٌ أو فَعُولُ *** في كثرةٍ عن فاعِلٍ بَديلُ
فيستحقُّ ما له مِن عَمَلِ *** وفي فَعِيلٍ قلَّ ذا وفَعِلِ
وما سِوَى المفرد مثلَه جُعِلْ *** في الحكمِ والشروطِ حيثما عَمِلْ

س: ما وزن (اسم الفاعل)؟

ج: هو من الثلاثي يجيء على وزن (**فاعل**)، ومن غير الثلاثي وزنه على وزن مضارعه بعد حذف حرف المضارعة وإبدالها ميمًا مضمومة، وكسر ما قبل آخره، إن لم يكن مكسورا، فتقول مثلًا من: أَكْرَمَ يُكْرِمُ: (**مُكرِمٌ**)، ومن: قَاتَلَ يُقاتِلُ: (**مُقَاتِل**)، ومن: اسْتَخرَجَ يَستَخرِج: (**مُسْتَخْرِج**)، وأمثال ذلك.

***

[إعمال اسم المفعول]

س: ما الثالث من العوامل القياسية؟

ج: هو: اسم المفعول.

***

س: ما تعريفه؟

ج: هو ما اشتق من المضارع المجهول لمن وقع عليه الفعل.

***

س: ما يعمل (اسم المفعول)؟

ج: يعمل عمل فعله المجهول، كـــ(**الاسم المنسوب**)، فإنه أيضا يعمل عمل المجهول(١).

***

س: ما شرط عمل (اسم المفعول)؟

ج: شرط عمل اسم المفعول كشرط عمل اسم الفاعل.

***

س: ما وزن (اسم المفعول)؟

ج: هو من الثلاثي المجرد على وزن (**مَفعُول**)، كمَجْبُور، وهذا بالقياس.

ومن غير قياس: يجيء على وزن (**فَعِيل**)، كجَرِيح وكَسِير.

---

(١) فإذا قيل: "زيد مضروب غلامه" فـ(غلام) نائب عن الفاعل مرفوع، وتقول: "زيد مغربي أبوه"، فـ(أبوه) نائب عن الفاعل بالاسم المنسوب.

ومن غير الثلاثي: فلك أن **تقول**: هو على وزن اسم الفاعل غير الثلاثي، فقط يُفتح ما قبل الآخر، ولك أن **تقول**: هو على وزن مضارعه المجهول، بحذف حرف المضارعة، وإبدالها ميمًا مضمومة.

وهذا إنَّ(١) وزن اسم المفعول من غير الثلاثي يتحد في الوزن مع المصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان، من غير الثلاثي المجرد(٢).

***

[الصفة المشبهة]

س: ما الرابع من العوامل القياسية؟

ج: الصفة المشبهة.

***

س: لم سميت (مشبهة)؟

ج: لأنها مشبهة باسم الفاعل.

***

س: هل تشتق (الصفة المشبهة) من المتعدي؟

ج: لا تشتق إلا من اللازم.

***

س: ما تعريف (الصفة المشبهة)؟

ج: هو ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت.

***

---

(١) كذا في الأصل، ولعل صواب العبارة أن يقول: هذا وإن.

(٢) أي: أن صيغة اسم المفعول والمصدر الميمي والظرف الميمي من غير الثلاثي المجرد، كلها تأتي بوزن واحد، فكلمة (مُستَخْرَج) تقال إذا أريد اسم المفعول أو المصدر أو الظرف، كلها بهذا الوزن. قال ابن مالك رحمه الله في (لاميته):

وكاسم مفعول غير ذي الثلاثة صُغْ *** منه لِمَا مَفعَلٌ أو مَفعِلٌ جُعِـلَا

س: لمَ قلنا: من فعل لازم؟

ج: إشارة إلى أنها لا تشتق إلا من اللازم كما قدمنا.

***

س: لم قلنا: لمن قام به الفعل؟

ج: ليخرِج اسم المفعول؛ لأنه واقع عليه الفعل.

***

س: لم قلنا: بمعنى الثبوت؟

ج: ليخرج اسم الفاعل؛ لأنه قام به الفعل بمعنى الحدوث.

***

س: ما الفرق بين (الصفة المشبهة) و(اسم الفاعل)؟

ج: الفرق هو ما أشرنا إليه من أن الصفة المشبهة لا تشتق إلا من اللازم، واسم الفاعل يشتق من اللازم والمتعدي، والصفة المشبهة لا تكون إلا بمعنى الثبوت، واسم الفاعل لا يكون إلا بمعنى الحدوث.

***

س: ما أوزان (الصفة المشبهة)؟

ج: هي: (**فَعْل**) بسكون العين، مثل: سَهْل، و(**فَعَل**) بفتح العين، مثل: حَسَن، و(**فاعِل**) إن قصدت الثبوت، مثل: طَاهِر، و(**فَعِيل**) مثل: جَمِيل وقَبِيح، و(**فَعَال**) بفتح الفاء، كجَبَان، و(**فُعَال**) بضم الفاء، مثل: شُجَاع، و(**فَعِل**) بكسر العين، مثل: حَذِر، و(**فَعْلَان**) كعَطْشَان، و(**أَفْعَل**) كأَحْمَر، و(**فَعُول**) كصَبُور، و(**فَعِيل**)(١) كفَقِير، وما أشبه ذلك.

***

---

(١) كرر هذا الوزن خطئا، أو أنه قصد تغاير وزن ماضيهما، فالأول ماضيه (فعُل) بضم العين، وهذا بكسرها، ويظهر من الأمثلة.

[أفعل التفضيل]

س: ما الخامس من العوامل القياسية؟

ج: اسم التفضيل، ويقال له: **(أفعل التفضيل)** أيضًا.

***

س: ما الفرق بين (اسم التفضيل) و(أفعل التفضيل)؟

ج: ليس بينهما فرق كما علمت، لكن قال بعضهم: أفعل التفضيل ما كان مبدوءًا بالهمزة، بأن يكون وزنه على **(أفعل)**، واسم التفضيل ما حذفت منه الهمزة كـخَيْر وشَرّ.

***

س: ما أصل (خَيْر)؟

ج: أَخْيَر.

***

س: ما أصل (شَرّ)؟

ج: أَشْرَر.

***

س: كيف إعلالهما؟

ج: إعلال **(أَشْرَر)** بأن نقول: نقلنا حركة الراء إلى الساكن قبلها؛ لأجل الإدغام، كما هو القاعدة، وحذفت همزة الفعل للاستغناء عنها؛ تخفيفًا، وليست بهمزة وصل، وحمل عليه **(أَخْيَر)**.

***

س: ما تعريف (اسم التفضيل)؟

ج: ما اشتق من فعلٍ لموصوفٍ بزيادة على غيره غالبًا. وهذه من زيادتنا.

***

س: لم زدنا (غالبًا)؟

ج: لأنه قد يستعمل اسم التفضيل فلم يُرَد به الزيادة على غيره، وحينئذ يكون على غير بابه.

***

س: هل يعمل (اسم التفضيل) بشروط أو بدون شروط؟

ج: أما نصبه المفعول، فهو ممنوع بالاتفاق، وأما رفعه الفاعل الظاهر، فيرفعه مع عدم الشروط قليلًا، ومع الشروط كثيرًا، وأما عمله في غير ما ذكر، أي: في غير المفعول به والفاعل الظاهر، فجائز مع الشروط وبدونها.

***

س: ما شروط (اسم التفضيل)؟

ج: شرطه:

١) أن لا ينصب المفعول به بالاتفاق.

٢) ولا يرفع الفاعل الظاهر، إلا إذا صار بمعنى الفعل، بأن يكون وصفًا لمتعلق ما جرى عليه، مفضَّلًا باعتبار التعلق على نفسه باعتبار غيره، منفيًا، نحو: "**مَا رَأَيتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَينِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ**"(١).

ويعمل في غيرهما.

---

(١) وهي المسألة المعروفة بـ(مسألة الكحل)، يقول المرادي رحمه الله: لا يرفع -أي: أفعل التفضيل- الظاهر، إلا إذا ولي نفيا، وكان مرفوعه مفضلا على نفسه باعتبارين نحو: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عَينِهِ الكُحلُ منهُ في عَينِ زَيدٍ، ففي هذه الصورة ونحوها يرفع الظاهر عند جميع العرب. وعلة ذلك: أن (أفعل التفضيل) إنما قصُر عن رفع الظاهر؛ لأنه ليس له فعل بمعناه، وفي هذا المثال ونحوه يصح أن يقع موقعه فعلٌ بمعناه، فتقول: ما رأيتُ رجلا يحسُنُ في عينه الكحلُ كحسنه في عين زيد. (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) (٢/٩٤٣).

[المصادر وإعمالها]

س: ما السادس من العوامل القياسية؟

ج: المصدر.

***

س: ما تعريف (المصدر)؟

ج: اسم الحدث الجاري على الفعل.

والمصدر: هو الذي يتولد منه الأشياء التسعة، مثل: **الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة.**

***

س: لم سمي (مصدرًا)؟

ج: لأن الأفعال تصدر عنه عند **البصريين**، ولأنه يصدر عن الفعل عند **الكوفيين**.

***

س: الخلاف بين الكوفيين والبصريين في مطلق مصدر أم في مصدر مخصوص؟

ج: الخلاف إنما هو في المصدر الغير ميمي(١)، وأما المصدر الميمي، فمشتق من الفعل عند البصريين والكوفيين.

***

س: ما الأصل الواحد على المشهور؟

ج: هو **(المصدر الغير ميمي)** في الأمثلة المختلفة؛ لأن جميع الأسماء والأفعال تشتق منه، فهو أصل لها، والأصل الواحد في الأمثلة المطردة هو المفرد المذكر؛ لأن التثنية والجمع فرعان عن المفرد، والتأنيث فرع عن التذكير.

***

(١) هذا الأسلوب تكرر في كلام المصنف رحمه الله، وفيه إشكالان: أحدهما: إدخال (ال) على كلمة (غير)، وهي موغلة في الإبهام، ولا تقبل ال، وهذا هو الأشهر، وثانيهما: إدخال (ال) على المضاف دون المضاف إليه، وهو عكس الاستعمال الفصيح، فالأصل: (غير الميمي)، وكلمة (غير) وإن كانت غير متمحضة للاسمية فلا يسوغ ذلك إلحاق (ال) بها دون المضاف إليه.

س: إلى كم قسم ينقسم (المصدر)؟

ج: إلى ثلاثة أقسام: **توكيدي، ونوعي، وعددي**. وسيأتي بيانها في المفعول المطلق.

***

س: ما يعمل (المصدر)؟

ج: يعمل عمل فعله من **متعد، ولازم، ومعلوم، ومجهول، وتام، وناقص**.

***

س: هل يضاف (المصدر) لمعموله؟

ج: يصح أن يضاف، وحينئذ إن أضفته إلى الفاعل، جررته لفظًا، ورفعته **محلًا**، وتأتي بالمفعول منصوبًا، وإن أضفته إلى المفعول، جررته لفظًا، ونصبته **محلًا**، وتأتي بالفاعل مرفوعًا.

***

س: هل لـ(المصدر) شروط في عمله؟

ج: نعم، له شروط:

الشرط الأول: أن يصح حلول **(أَنْ)** والفعل محله.

الثاني: أن لا يوصف قبل العمل.

الثالث: أن لا يكون مصغرًا.

الرابع: أن لا يكون نوعًا ولا عددًا.

الخامس: إذا كان مفعولًا أن يحذف فعله وجوبًا.

***

س: وإلى كم قسم ينقسم (المصدر)؟

ج: إلى أربعة أقسام:

١) مصدر غير ميمي من الثلاثي.

٢) مصدر ميمي من الثلاثي.

٣) مصدر غير ميمي من غير الثلاثي.

٤) مصدر ميمي من غير الثلاثي.

***

س: ما أوزان (المصدر الغير ميمي) من الثلاثي المجرد؟

ج: هو ينتهي إلى اثنين وثلاثين وزيادة: قَتْل، فِسْق، شُغْل، رَحْمَة، نِشْدَة(١)، كُدْرَة، دَعْوَة، ذِكْرَى، بُشْرَى، لَيَّان، حِرْمَان، غُفْرَان، نَزَوَان(٢)، طَلَب، خَنِق(٣)، صِغَر، هُدًى، غَلَبَة، سَرِقَة، ذَهَاب، حِرَاف(٤)، سُؤَال، زَهَادَة، دِرَايَة، دُخُول، قَبُول، وَجِيف(٥)، صُهُوبَة(٦)، مَدْخَل، مَرْجِع، مَسْعَاة، مَحْمِدَة. وزاد **ابن الحاجب** مادتين: بُغَايَة، وكَرَاهِيَة.

***

س: ما الغالب من هذه الأوزان في الثلاثي المجرد؟

ج: الغالب فيه: **(فَعْل)** كقَتْل وفَتْح ونَصْر، إذا كان متعديًا، ومن غير الغالب فيه يجيء على غير هذا الوزن من بقية الأوزان، نحو: **(فِعْل)** بكسر الفاء، كعِلْم من باب: عَلِم.

---

(١) النشدة: السؤال بالله، قال الخليل في (العين) (٦/٢٤٣): ناشدتك الله نشدةً ونشدانًا، أي: سألتك بالله.

(٢) النَّزَوَان -بفتح الواو- الوثوب، وكان الأصل أن تبدل واوه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكنهم صححوها؛ إذ لو أبدلت سيلتقي ساكنان، وستحذف إحدى الألفين، وسيؤول إلى (فَعَال)، فيوهم ويلتبس.

(٣) في الأصل: حنق، والتصويب من (الشافية) لابن الحاجب (صـ٦٦)، والمصنف ينقل منها، ولأن مراده وزن (فعِل) بكسر العين، والحَنَق عينه مفتوحة، فيتكرر بـ(طلَب).

(٤) في (لسان العرب) (مادة: حرف): المُحَارَف: الذي لا يصيب خيرا من وجه توجه له، والمصدر: الحِرَاف، ومحقق (الشافية) (صـ٦٦) لابن الحاجب أثبتها: صراف.

(٥) في (اللسان) (مادة: وجف): الوجيف: دون التقريب من السير.

(٦) الصُّهُوبة والصُّهْبَة: حمرة في الشعر أو شيب.

وإن كان لازمًا، فلا يخلو مما أن يكون **فَعَلَ**، وحينئذ يكون الغالب فيه **(فُعُول)** كخُرُوج وجُلُوس، أو **(فُعَال)**(١) أو **(فَعَلَان)**، ومن غير الغالب يكون على غير هذه الأوزان من الأوزان المتقدمة.

وإن كان من باب **فَعِلَ يَفعَل**، فالغالب فيه أن يكون على **(فَعَل)** كفَرِحَ فَرَحًا، ومن غير الغالب قد يكون على غير هذا الوزن من الأوزان المتقدمة.

وإن كان من باب **فَعُلَ**، فلا يغلب فيه وزن مخصوص(٢)، بل يجيء على **(فُعْل)** تارة، نحو: **حُسْن وقُبْح**، وعلى غير فُعْل من بعض الأوزان المتقدمة.

[المصدر والظرف الميميان]

س: ما وزن (المصدر الميمي) من الثلاثي المجرد؟

ج: **(مَفعَل)** بفتح العين، و**(مَفعِل)** بكسرها، وشذ **(مَفعُل)** بضمها، وهذه أيضًا أوزان اسم الزمان والمكان من الثلاثي المجرد.

***

---

(١) يحتمل (فعال) بضم الفاء وبفتحها؛ إذ كلاهما يأتي من فَعَلَ في غير الغالب، كما نص عليه ابن مالك ﵀ في (الخلاصة) قال:

وفَعَلَ اللازمُ زمثلُ "قَعَـــدَا" *** له (فُعُولٌ) باطراد كـ"غَـدَا"

(٢) الذي نص عليه ابن مالك ﵀ في (الخلاصة) و(اللامية) -كغيره- أن فعُل ينقاس في وزنين هما: (فعالة) و(فعولة)، كما قال في (لامية الأفعال):

وقس (فَعَالَةً) أو (فُعُولَةً) لفَعُلْـ *** ـتَ كالشَّجَاعَة والجاري على سَهُلَا

وما سوى ذاك مسموع ... ***

س: متى ينقاس (مَفعَل) في وزن المصدر الميمي والزمان والمكان؟

ج: ينقاس في مفتوح العين من المضارع، وفي مضمومها، نحو: **مَفتَح، ومَدخَل**، إلا ما شذّ وهو: المَطْلِع(١)، والمَغرِب(٢)، والمَسجِد، والمَشرِق، والمَنسَك، والمَجْزِر، والمَسكَن، والمَنبِت، والمَفرَق، والمَسقِط، والمَحشَر، والمَجمَع.

وفي مكسور العين أيضًا من المصدر الميمي، نحو: **مَضرَب**، إلا ما شذّ، نحو: **المَرجِع، والمَصِير**.

وينقاس أيضًا في: الفعل الناقص(٣) مطلقًا من جميع الأبواب في المصدر الميمي والزمان والمكان.

***

س: متى ينقاس (مَفْعِل) في المصدر الميمي والزمان والمكان؟

ج: ينقاس في: مكسور العين -من الزمان والمكان- في **الصحيح، والأجوف، والمهموز، والمضاعف**. وفي: المعتل الفاء. وفي اللفيف المفروق(٤) من جميع الأبواب(٥).

***

---

(١) القياس فيه (مطلَع) بالفتح؛ لأن مضارعه مضموم العين، لكنه شذ بوروده بوجهين (مطلَع) بفتح العين و(مطلِع) بكسرها. ومثله في هذا: (المنسَك)، و(المسكَن)، و(مفرَق)، و(المحشَر)، و(المجمَع).

(٢) قياسه (مغرَب) بالفتح مصدرا وظرفا؛ لأن مضارعه مضموم العين، لكنه شذ لوروده بالكسر فقط. ومثله في هذا: (المسجِد)، و(المشرِق)، و(المجزِر)، و(المنبِت)، و(المسقِط).

(٣) الناقص هنا: ما لامه حرف علة، نحو: رَمَى ودَعَا.

(٤) اللفيف المفروق: ما اعتلت فاؤه ولامه، نحو: وَقَى، وَفَى، وَعَى.

(٥) اللفيف المفروق يغلب اعتلال لامه، فيأتي بالفتح (مفعَل) مصدرًا وظرفًا، خلافًا لما يدل عليه كلام المصنف، قال الرضي الأستراباذي في (شرح شافية ابن الحاجب) (١٧٠/١): إن كان المثال معتل اللام، كان بفتح العين كالمَوْلَى، وقال ابن مالك ﷺ في (لاميته):

ولا يؤثرُ كونُ الواو فاءً إذَا *** ما اعتلَّ لامٌ كمَوْلَى فارْعَ صِدقَ وَلَا

س: ما أوزان المصدر الغير ميمي(١) من غير الثلاثي؟

ج: أوزانه قياسية، وقد سمع في بعضها مصادر زائدة على القياس، فمصدر باب **(أَفْعَلَ)**: **(إِفْعَال)**، كـ"**أَكْرَمَ إِكْرَاماً**"، و"**أقامَ إِقَامَةً**"؛ لأن أصل إِقَامَة: إِقْوَام(٢).

***

س: كيف أُعلَّ (إِقْوَامٌ) حتى صار (إِقَامَةً)؟

ج: تقول: نقلنا حركة الواو إلى الساكن قبلها، فاجتمع الساكنان الواو والألف، فحذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين(٣)، وعوضت التاء في آخره، فصار: إِقَامَة.

***

س: ما وزن مصدر (فَعَّلَ)؟

ج: وزن مصدره: **(التَّفْعِيل)**، نحو: "**كَرَّمَ تَكْرِيما**"، و"**فَرَّحَ تَفْرِيحا**". وقد يجيء على **(تَفْعِلَة)**، وهو يغلب في المعتل، نحو: **تَزْكِيَة وتَصْلِيَة وتَسْلِيَة**، ويقل في غير المعتل، نحو: **تَذْكِرَة وتَكْرِمَة**.

***

س: ما وزن مصدر (فَاعَلَ)؟

ج: وزن مصدره: **(مُفَاعَلَة)**، وهذا قياس، وسمع فيه: **(فِعَال)**(٤) ، و**(فِيعَال)**(٥).

***

---

(١) سبق التنبيه على حكم هذا التركيب الإضافي.

(٢) في الأصل: "إقواما" بالنصب، والصواب ما أثبت.

(٣) هذا قول الأخفش والفراء، وذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف هو الألف الزائدة، أي: الساكن الثاني؛ إبقاء لما هو الأصل في الكلمة.

(٤) ظاهر كلام ابن مالك رحمه الله في (الخلاصة) و(اللامية) عده قياسيا كالأول، وقول سيبويه هو ما ذكره المصنف؛ وذلك لعدم اطراد (فِعال)؛ إذ لا يأتي فيما اعتلت فاؤه، يقال: يَاسَرَ مُيَاسَرَة، ولا يقال: يِسَار، ومثله المياومة.

(٥) هي لغة أهل اليمن، و(فِيعَال) أصل (فِعَال)، فالياء بدل من ألف فاعل، فتقول: قَاتَلَ قِيتَالا في الأصل، تعويضا عن الألف بالياء، ثم حذفت الياء، فصار (قتالا)، فنطقه أهل اليمن على الأصل.

س: ما وزن مصدر (فَعْلَلَ)، وهو الرباعي المجرد؟

ج: وزن مصدره: **(فَعْلَلَة)** بالقياس، و**(فِعْلَال)** وهو قليل بالنسبة لفَعْلَلَة، نحو: **دَحْرَجَة ودِحْرَاج**.

***

س: ما وزن مصدر الملحق بـ(دَحْرَجَ)؟

ج: كوزن مصدر دحرج، وهو **(فَعلَلَة)**، **(فِعْلَال)**.

***

س: ما وزن بقية (المصادر) مما عدا ما تقدم؟

ج: أما مصدر **(اِنْفَعَلَ)** المبدوء بهمزة، فوزنه على وزن ماضيه مع كسر ثالثه وزيادة ألف قبل حرف الآخر، فتقول: **اِجتَمَعَ اجْتِمَاع**، وفي **اِحْمَرَّ: اِحْمِرَار**، وفي استخرج: **اسْتِخْرَاج**، وفي **اقْشَعرَّ: اِقْشِعْرَار**، وهلم جرا.

وإن كان الماضي مبدوءا بالتاء -أعني تاء المطاوعة- فالمصدر من سائر الأبواب على وزن الماضي مع ضم ما قبل الآخر، نحو: **تَكَرَّمَ تَكَرُّمٌ، وتباعَدَ تَبَاعُدٌ، وتَدحْرَجَ تَدحْرُجٌ**، وكذا ملحقاته.(١)

***

س: ما وزن (المصدر الميمي) من غير الثلاثي المجرد، وكذا (اسم الزمان والمكان)؟

ج: وزنهما على وزن اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد، وقد تقدم وزن اسم المفعول(٢).

***

(١) قال ابن مالك رحمه الله ملخصًا الأمرين في بيتين جميلين من (لاميته):

بكسرِ ثالثِ همزِ الوصلِ مصدرُ فِعْـــلٍ حازَهُ معَ مدٍّ ما الأخيرُ تَلَا
واضمُمهُ مِن فعلٍ التَّا زيدَ أوَّلَهُ *** واكسرهُ سابقَ حَرفٍ يَقبلُ العِلَلَا

(٢) فالمصدر الميمي والظرفان من (استخرج) يأتي على وزن اسم مفعوله: (مُستَخْرَج)، وكذا تقول في انطلق: منطلق، وفي دحرج: مدحرَج، وهلم جرا.

س: هل يضاف (المصدر) لمعموله؟

ج: يقع مضافًا لمعموله؛ إما الفاعل أو المفعول، والأكثر إضافته إلى الفاعل، فإن أضيف إلى الفاعل وكان متعديًا، خفضتَ الفاعل، وأتيتَ بالمفعول منصوبًا بعده(١)، وإن أضفته إلى المفعول، خفضت المفعول وأتيت بالفاعل مرفوعًا(٢).

[الإضافة]

س: ما السابع من العوامل القياسية؟

ج: هو: الاسم المضاف.

***

س: ما تعريف (الاسم المضاف)؟

ج: هو: كل اسم أضيف إلى اسم آخر، ويجر الثاني.

***

س: ما تعريف (المضاف إليه)؟

ج: هو: كل اسم أضيف إليه اسم آخر بواسطة حرف الجر لفظًا أو تقديرًا مرادًا.

***

س: ما حكم (المضاف إليه)؟

ج: حكمه: الجر دائمًا أبدًا.

***

س: ما يعمل (المضاف)؟

ج: يعمل الجر.

***

---

(١) فتقول مثلا: يعجبني تأديبُ زيدٍ ابنَه.

(٢) فتقول مثلا: يعجبني تأديبُ زيدٍ ابنَه.

س: إلى كم قسم تنقسم (الإضافة)؟

ج: إلى إضافة معنوية، وإضافة لفظية.

***

س: ما تعريف (الإضافة المعنوية)؟

ج: هي: أن لا يكون المضاف إليه(١) صفة مضافة إلى معمولها.

***

س: كم يدخل في هذا التعريف من الأنواع؟

ج: يدخل فيه نوعان:

النوع الأول: ما يكون المضاف إليه ليس بصفة أصلًا كـ"**غُلَام زيدٍ**".

النوع الثاني: ما كان صفة غير مضافة إلى معمولها(٢)، كـ"**ضَارِبُ زَيْدٍ أَمْسِ**".

***

س: ما تعريف (الإضافة اللفظية)؟

ج: هي أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها، كاسم الفاعل، واسم المفعول وإذا(٣) وجد شرط عملها كـ"**ضَارِب زَيْدٍ غداً أو الآنَ**".

***

س: هل يجوز دخول "الْ" على (المضاف إليه)؟

ج: نعم، يجوز دخول (ال) على المضاف إليه مطلقًا، وكذلك يجوز دخول التنوين.

***

---

(١) كذا في الأصل، والظاهر أنه يقصد المضاف، فهو الذي يقيد بهذا القيد في المعنوية، والسياق يدل على أنه يعبر بالمضاف عن الأول، وبالمضاف إليه عن الثاني.

(٢) إنما لم يعمل اسم الفاعل في المثال؛ لأنه قيد بـ(أمس)، وشرط عمله أن يدل على الحال أو الاستقبال، كما قال ابن مالك ﷺ في (الخلاصة):

كفعله اسم فاعل في العمل *** إن كان عن مضيه بمعزل

(٣) كذا في الأصل بالعاطف، والظاهر أن الواو زائدة غلطًا.

س: هل يجوز دخول "ال" والتنوين على (المضاف)؟

ج: أما التنوين فلا يجوز دخوله على المضاف أصلًا، سواء كانت لفظية أو معنوية؛ لأن الإضافة تقتضي الاتصال، والتنوين يقتضي الانفصال، فمقتضاهما ضدان، فلا يجتمعان.

وأما "**ال**"، ففيه تفصيل: أما دخولها على الإضافة المعنوية، فممنوع مطلقًا، وأما على الإضافة اللفظية، فيجوز دخول "**ال**" على المضاف، بشرط كونها داخلة على المضاف إليه، أو على ما أضيف إلى المضاف إليه(١).

***

س: ما العامل في (المضاف إليه)؟

ج: اختلف فيه على أقوال:

القول الأول: أن عامل المضاف إليه هو المضاف، كما علم من ذكرنا المضاف في العوامل القياسية، وهو المعتمد.

القول الثاني: أن العامل في المضاف إليه هو حرف الجر المحذوف، مثل: "**غلام زيد**"، العامل: اللام المحذوفة؛ إذ الأصل: "**غلامٌ لِزيدٍ**"، وهذا ضعيف؛ لأن حرف الجر لا يعمل الجر محذوفًا إلا سماعًا.

وقيل: العامل: الإضافة، وكلاهما ضعيف.

***

---

(١) لعل صواب العبارة على المذهب الذي اختاره: أو على ما أضيف إليه المضاف إليه. وفي هذا يقول ابن مالك رحمه الله في (الخلاصة):

وَوصلُ ألْ بذا المضاف مغتفرْ *** إن وُصلتْ بالثاني كالجعدِ الشعرْ
أو بالذي له أضيفَ الثانـي *** كـ"زيدٌ الضاربُ رأسِ الجانـي"

س: ما تفيد (الإضافة اللفظية)؟

ج: إنما تفيد الإضافة اللفظية تخفيفًا(١) في اللفظ، ولا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا.

***

س: ما تفيد (الإضافة المعنوية)؟

ج: تفيد التعريف إن أضيفت إلى معرفة، والتخصيص إن أضيفت إلى نكرة.

***

س: إلى كم قسم تنقسم (الإضافة المعنوية)؟

ج: إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما كانت على معنى اللام.

القسم الثاني: ما كانت على معنى (**مِنْ**).

القسم الثالث: ما كانت على معنى (**في**)، وهذا الأخير ذكره ابن مالك(٢)، ومثل له بـ"**مكر الليل والنهار**".

[الاسم المبهم التام/ المميَّز]

س: ما **الثامن** من العوامل القياسية؟

ج: (**الاسم المبهم التام**)، ويكون تمامه بأحد الأشياء الخمسة(٣).

***

---

(١) في الأصل: تخفيف، والصواب ما أثبت.

(٢) قال رحمه الله في (الخلاصة):

والثاني اجرر وانو "مِنْ" أو "في" إذا *** لم يصلح إلا ذاك و"اللامَ" خُذا

لما سوى ذينك ... ***

(٣) الكلام منقول من (الإظهار) للبركوي (صـ٧٩)، وعبارته هنا: الاسم المبهم التام، فإنه ينصب اسما نكرة على التمييز، وتمامه: أي: كونه على حالة يمتنع إضافته معها بأحد خمسة أشياء...

س: ما تعريف (الاسم المبهم التام)؟

ج: هو: كونه بحالة تمتنع إضافته إلى شيء آخر بواسطة الأشياء الخمسة.

***

س: ما يعمل (الاسم المبهم التام)؟

ج: يعمل النصب في التمييز، ويسمى هذا التمييز (**تمييزَ الذات**)، والعامل فيه الاسم المبهم التام.

***

س: ما عامل (تمييز النسبة)؟

ج: الفعل أو شبهه، وبعضهم يسمي التمييز الأول: (**تمييز ذات ظاهرة**)، وتمييز النسبة: (**تمييز ذات مقدرة**).

***

س: ما الأشياء الخمسة التي يمتنع إضافته معها، ويكون تامًا بها؟

ج: **الأول**: ما يكون تامًا بنفسه، وذلك على قسمين: إما الضمير، وإما اسم الإشارة، فمثال الأول: "رُبَّهُ رَجُلاً"، ومثال الثاني: ﴿**مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلاً**﴾.

والثاني: ما يكون تامًا بالتنوين، إما لفظًا كـ"**رِطْل زَيْتاً**"، أو تقديرًا، كـ"مثاقيل(١) ذَهَباً".

والثالث: ما يكون تامًا بالتثنية، كـ"**مَنَوَانِ عَسَلاً**".

الرابع: ما يكون تامًا بنون شبه الجمع، كـ"**عِشْرُونَ رَجُلاً**".

الخامس: ما يكون تامًا بالإضافة، نحو: "**مِلْؤُهُ زَيْتاً**".

[إعمال ما دل على معنى الفعل]

س: ما التاسع من العوامل القياسية؟

ج: معنى الفعل.

***

(١) في الأصل: مثاقل، والتصويب من (الإظهار) للبركوي المنقول عنه، وإن كان هذا صوابًا أيضًا عند الكوفيين.

س: ما المراد من (معنى الفعل)؟

ج: كل لفظ يفهم منه معنى فعل، ومنه: اسم الفعل، والاسم المستعار، والاسم الذي أريد به الصفة، والاسم المنسوب، وما دل [على](١) معنى فعل؛ كأسماء الإشارة، وحروف التنبيه(٢)، وحروف التمني، ونحو ذلك.

***

س: ما تعريف (اسم الفعل)؟

ج: هو: ما وضع ليدل على معنى الفعل، ويكون بمعنى الماضي والأمر كثيرًا، وبمعنى المضارع قليلًا.

***

س: هل لـ(اسم الفعل) محل من الإعراب؟

ج: اختلف في اسم الفعل، فقيل: موضعه رفع دائمًا أبدًا على الابتداء، ومعموله أغنى عن الخبر، وقيل: لا محل له من الإعراب.

***

س: ما يعمل (اسم الفعل)؟

ج: يعمل عمل فعله بشروط.

***

س: ما مثال (اسم الفعل)؟

ج: أمثلته كثيرة، فمن أمثلة ما كان بمعنى الماضي: "**هَيْهَاتَ**" بمعنى: **بَعُدَ**.

ومن أمثلة ما كان بمعنى الأمر: "**هَاكَ**"، بمعنى: **خُذْ**. ومثله: "**دُونَكَ**" و"**عَلَيْكَ**"، بمعنى: **الْزَمْ**، و"**إِلَيْكَ**" بمعنى: **دَعْ**، و"**صَهْ**" بمعنى: **اسْكُتْ**، و"**مَهْ**" بمعنى **اكْفُفْ**، و"**حَيَّهَلْ** " بمعنى: **أَقْبِلْ**، ونحو ذلك.

---

(١) زيادة مني يقتضيها السياق.

(٢) كذا في الأصل، ولعله: "التشبيه"، مثل: (كأنَّ)، والكاف، فإنها بمعنى: يشبه ويماثل. وأثبت البركوي في (الإظهار) (صـ٨٣) النوعين معًا.

ومن أمثلة ما كان بمعنى المضارع: "آهٍ" بمعنى: **أَتَوَجَّعُ**، و"**أَوَّهْ**" بمعنى: أَتَحَسَّرُ، ونحو ذلك.

***

س: ما مثال (الاسم المستعار)؟

ج: مثل: أَسَد بمعنى: **مجترئ**، كقول الشاعر:

أَسَدٌ عَلَيَّ وفِي الحُرُوبِ نَعَامةٌ(١)

أي: **مجترئ عليّ**.

***

س: ما مثال (الاسم الذي أريد به الصفة)؟

ج: نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[سورة الأنعام:٣]، أي: **المعبود فيها**، فـ(في السماوات) متعلق بلفظ الجلالة، كما أن **(عَلَيَّ)** من قولك: "**أَسَدٌ عَلَيَّ**" متعلق بـ**(أَسَد)**.

***

س: ما تعريف (الاسم المنسوب)؟

ج: وهو ما لحق آخرَه ياءٌ مشددةٌ مكسورٌ ما قبلها، مثل: **هَاشِمِيّ**.

***

س: ما يعمل (اسم المنسوب)؟

ج: يعمل كاسم المفعول، فيرفع نائب الفاعل، وينصب ما عداه.

[العوامل المعنوية]

س: ما تعريف (العامل المعنوي)؟

ج: هو: ما لا يكون للسان فيه حظ، بل معنى يعرف بالقلب.

***

---

(١) هذا صدر بيت، وعجزه: (فتخاء تنفر من صفير الصافر)، من بحر (الكامل)، وقائله: عمران بن حطان الخارجي في الحجاج، كما في (تاريخ خليفة بن خياط) (٢٧٤/١)، و(أنساب الأشراف للبلاذري (٣٧٧/١٣)، وغيرهما.

س: كم (العوامل المعنوية)؟

ج: اثنان: **الأول**: رافع المبتدإ والخبر. و**الثاني**: رافع الفعل المضارع.

***

س: ما يسمى رافع المبتدإ والخبر؟

ج: يسمى: الابتداء.

***

س: ما تعريف (الابتداء) في اللغة؟

ج: هو الاهتمام بالشيء، وجعله أولًا لثان.

***

س: ما تعريف (الابتداء) في الاصطلاح؟

ج: هو: تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد(١).

***

س: ما تعريف (المبتدإ) لغة؟(٢)

ج: الاهتمام بالشيء، وجعله أولًا لثان بحيث يكون الثاني خبرًا عن الأول، نحو: **زَيْدٌ قَائِمٌ**.

***

س: واصطلاحا؟

ج: هو الاسمُ المؤولُ به(٣) المجردُ عن العوامل اللفظية المسندُ إليه، أو الصفةُ الواقعةُ بعد كلمة الاستفهام أو النفي رافعةً لظاهر.

***

(١) اللام تعليلية، أي: التجريد من العوامل اللفظية لأجل الإسناد، ولعل هذا القيد الأخير لإخراج الفعل المضارع، فإن المبتدأ جرد ليسند إليه، فهو مسند إليه، بخلاف المضارع فهو مسند.

(٢) هذا السؤال والذي يليه وقعًا في الأصل مجموعين، ثم وضع جواب الأول في نفس السطر، وجوب الثاني في السطر التالي، وأيضا قدم فيه الاصطلاح على اللغة، ورتبتهما على حسب طريقته المعهودة، فلعل هذا سهو أو اضطرار.

(٣) كذا في الأصل، وصوابه: الاسم الصريح أو المؤول به، ففيه سقط.

س: إلى كم قسم ينقسم (المبتدأ)؟

ج: إلى قسمين: **مبتدإ له خبر، ومبتدإ له فاعل أغنى عن الخبر.**

***

س: هل رافع المبتدإ والخبر هو (الابتداء) بالاتفاق أم فيه خلاف؟

ج: اختلف في رافع المبتدإ والخبر في أربعة أقوال:

أحدها: أن رافعهما هو الابتداء، كما ذكرنا في التقسيم.

الثاني: أن رافعهما الابتداء، ولكن يقدر في الخبر ابتداء غير الابتداء الأول.

الثالث: أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدإ، وهو المشهور(١).

الرابع: أنهما ترافعا، بمعنى: أن المبتدأ مرفوع بالخبر، والخبر مرفوع بالمبتدإ.

***

س: ما تعريف (الخبر)؟

ج: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية(٢) المسند به.

***

س: ما هو رافع (الفعل المضارع)؟

ج: هو التجرد عن الناصب والجازم عند **الكوفيين**، وحلوله محل الاسم عند **البصريين**.

***

---

(١) واقتصر عليه ابن مالك رحمه الله في (الخلاصة) فقال:

ورفعوا مبتدءا بالابتـــدا *** كذاك رفع خبر بالمبتـــدا

(٢) هذا القيد مشكل على القول المشهور من أنه مرفوع بالمبتدإ، فهو مرفوع بعامل لفظي، وإنما يتجه على القول بأنه مرفوع بالابتداء، والأفضل في تعريفه ما ذكره ابن مالك وغيره من أنه: الجزء المتم لفائدة المبتدإ.

س: هل في رافع الفعل المضارع خلاف غير هذا؟

ج: نعم، **قيل**: رافع الفعل المضارع حلوله محل الاسم، أي: كون المضارع يشبه اسم الفاعل من جهة وقوعه صفة وصلة وخبرًا وحالًا، فهذا الرافع له، وهو **معتمد البصريين**.

وقالت طائفة: رافع المضارع المشابهة التامة، وهي -المشابهة التامة- أعم من حلوله محل الاسم؛ لأن حلوله محل الاسم أحد أجزاء المشابهة التامة، ورد هذا القول بأن المشابهة التامة سبب لإعرابه، ليست هي عاملة الرفع.

وقيل: عامله التجرد من الناصب والجازم، وهو **معتمد الكوفيين**، وهو المشهور.

وقيل: عامله حرف المضارعة، وهذا مردود لاجتماع حرف المضارعة مع الجازم ومع العامل الناصب(١).

***

س: ما هي حروف (المضارعة)؟

ج: هي حروف (**أنيت**).

***

س: ما شرط هذه الحروف؟

ج: شرط (**الهمزة**) أن تكون للمتكلم وحده، و(**النون**) للمتكلم ومعه غيره، والمعظِّم نفسه، و(**الياء**) للغيبة، و(**التاء**) للغيبة والمتكلم.

***

س: لم سمي (المضارع) مضارعًا؟

ج: لمشابهته لاسم الفاعل لفظًا ومعنى واستعمالًا.

***

---

(١) القول الأول: لسيبويه وجمهور البصريين، والثاني: قول ثعلب، والثالث: قول الكوفيين والفراء، والرابع: قول الكسائي، وقد أحسن الناظم في جمعها في بيت بالترميز، فقال:

تعرٍّ (فا)، وقوع (سِي)، مضارعَهْ *** ثعلب، حرفُ (كِ)، فخذها جامعَهْ

س: ما (المشابهة) لفظًا؟

ج: أما المشابهة لفظًا، فكون المضارع موازنًا لاسم الفاعل في الحركات والسكنات، كـ"**ضَارِب ويَضْرِب**"، فالساكن من "**ضارب**" يقابل الساكن من "**يضرب**"، والمتحرك من "**ضارب**" يقابل المتحرك من "**يضرب**"، والمراد بالموازنة(١) هنا: الموازنة العروضية، لا الموازنة الصرفية.

***

س: ما (الموازنة العروضية)؟

ج: هو(٢)أن يتقابل الحركات والسكنات بالحركات بالسكنات، فلا يضر تقابل ضمة بكسرة أو بفتحة مثلًا.

***

س: ما (الموازنة التصريفية)؟

ج: هو: أن يقابل السكون بالسكون، والضم بالضم، والكسر بالكسر، والفتح بالفتح.

***

س: ما (المشابهة معنى)؟

ج: أما المشابهة معنى؛ فهي كون المضارع مشبها لاسم الفاعل في المعنى، أي: قبول كل منهما الشيوع والخصوص؛ لأن اسم الفاعل يكون شائعًا ومخصصًا، والمضارع يكون شائعًا ومخصصًا؛ لأن كلًا منهما عند التجرد يحتمل الحال والاستقبال، وهذا معنى "**الشيوع**"، وإذا دخل عليه قرينة حال تَخصَّص بالحال، أو قرينة استقبال تخصص بالاستقبال، وهذا معنى "**الخصوص**".

كذلك اسم الفاعل إذا تجرد عن حرف التعريف يكون شائعًا، وإن دخل عليه حرف التعريف يتخصص، ومثله المضارع بحسب القرائن.

---

(١) في الأصل: "الموازنة" بدون باء، والسياق يقتضيها.

(٢) كذا بالضمير المذكر هنا وفي السؤال الذي يليه، ويفسر مرجعه بـ(المذكور) مثلًا.

ولأن كلًّا من المضارع واسم الفاعل عند التجرد عن القرائن يتبادر الفهم فيهما إلى الحال.

***

س: ما (المشابهة استعمالًا)؟

ج: أما المشابهة استعمالًا: هي كون اسم الفاعل يقع في الإعراب صفة وصلة وخبرًا وحالًا، ومثله المضارع، يقع صفة وصلة وخبرًا وحالًا.

الباب الثاني

(في المعْمُـــــــــــــــــول)

[تعريفه]

س: ما تعريف (المعمول) في اللغة؟

ج: هو: المتأثر.

***

س: وفي الاصطلاح؟

ج: ما يوجد فيه أثر العامل لفظًا أو تقديرًا أو محلًا.

***

س: هل (التقديري) و(اللفظي) من أقسام المعربات أو المبنيات؟

ج: (**اللفظي والتقديري**) لا يكونان إلا في المعربات، وأما (**المحل**)، ففي المعربات والمبنيات.

***

س: ما معنى كون اللفظي والتقديري في المعربات، مع أنه في المبنيات ما هو مبني تقديرًا، وما هو مبني لفظًا؟

ج: المراد به أن اللفظي هو ما ظهر إعرابه في اللفظ، كـ"**جَاءَ زَيْدٌ**".

[أقسامه]

س: إلى كم ينقسم (المعمول)؟

ج: إلى قسمين: **معمولٍ بالأصالة، ومعمولٍ بالتبعية.**

***

س: كم (المعمول بالأصالة)؟

ج: خمسة وعشرون (٢٥) معمولًا.

***

س: كم (المعمول بالتبعية)؟

ج: خمسة (٥).

***

س: ما جملة (المعمول) بقسميه؟

ج: ثلاثون (٣٠).

***

س: ما تعريف (المعمول بالأصالة)؟

ج: ما يكون العامل فيه مؤثرًا من غير واسطة.

***

س: ما تعريف (المعمول بالتبعية)؟

ج: ما يكون العامل فيه مؤثرًا بواسطة، توافقًا لمتبوعه في الإعراب.

***

س: كم أقسام (المعمول بالأصالة)؟

ج: أربعة: **مرفوع**، و**منصوب**؛ مشتركان في الأسماء والأفعال، و**مجرور**(١) مختص بالاسم، و**مجزوم** مختص بالفعل.

***

س: ما تعريف (المرفوع)؟

ج: هو ما اشتمل على علَم الفاعلية.

***

---

(١) في الأصل: ومجزوم، وهو سهو.

س: ما تعريف (المنصوب)؟

ج: هو ما اشتمل على علَم المفعولية.

***

س: ما تعريف (المجرور)؟

ج: هو ما اشتمل على علم الإضافة.

***

س: ما تعريف (المجزوم)؟

ج: هو الفعل المضارع الذي دخله إحدى الجوازم.

[المرفوعات]

س: كم (المرفوعات)؟

ج: تسعة: **الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، والخبر، واسم باب (كان) وأخواتها، وخبر باب (إنَّ)، وخبر (لا) لنفي الجنس، واسم (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس)، والفعل المضارع الخالي عن النواصب والجوازم.**

[الفاعل]

س: ما تعريف (الفاعل)؟

ج: هو: ما أسند إليه الفعل التام المعلوم أو ما بمعناه(١).

***

س: إلى كم ينقسم (الفاعل)؟

ج: إلى قسمين: **ظاهر، ومضمر.**

***

---

(١) لم يذكر قيد "التقديم"، فالفاعل لا بد أن يكون عامله مقدمًا عليه، وإلا كان مبتدءًا، وهذا قول البصريين، ومقابله قول الكوفيين، فلا يشترطون التقديم في عامله، وسيذكر هذا القيد في أحكامه.

س: إلى كم ينقسم المضمر؟

ج: إلى **مستتر**، **وبارز**.

***

س: لِمَ قال: ما أسند إليه الفعل التام؟

ج: أما قوله: "**الفعل**"، فلأجل أن يخرج ما أسند إليه الاسم، كالخبر، وأما قوله: "**التام**"، فلأجل أن يخرج ما أسند إليه الفعل الناقص، كاسم (**كَانَ**).

***

س: لِمَ قال: المعلوم؟

ج: لأجل أن يخرج ما أسند إليه الفعل التام المجهول، وهو نائب الفاعل.

***

س: لِمَ قال: أو ما بمعناه؟

ج: لأجل أن يدخل فيه الفاعل المسند إلى اسم الفاعل واسم المفعول ونحوه.

***

س: لِمَ قال: ما أسند إليه؟

ج: لأجل أن يخرج المسند إليه.

***

س: ما حكم (الفاعل)؟

ج: حكمه: كونه **عمدة**، بمعنى: أنه لا يجوز حذفه إلا في مواضع.

وكونه **مرفوعًا**، بمعنى: أنه لا يقع منصوبًا ولا مجرورًا، غير أنه قد يجر لفظًا إذا أضيف إلى مصدر أو نحوه.

وكونه **واجب التأخير عن الفعل**، أي: لا يجوز تقديمه على الفعل عند **البصريين**.

***

س: هل توضع علامة في الفعل إذا كان الفاعل غير مفرد مذكر؟

ج: أمّا إذا كان مؤنثًا حقيقي التأنيث، فيجب وضع علامة التأنيث في الفعل؛ ليدل على تأنيث الفاعل، سواء أُسند إلى الظاهر أو إلى ضميره.

***

س: ما حكم المؤنث غير حقيقي التأنيث؟

ج: حكمه: أنه يجب فيه علامة التأنيث إن أسند إلى ضميره، وكذا إذا أسند إلى الظاهر في الأفصح.

***

س: هل توضع علامة التأنيث في غير ذلك؟

ج: نعم، توضع في جمع التكسير ولو كان جمع مذكر(١).

***

س: هل توضع علامة التثنية والجمع في الفعل إذا كان الفاعل مثنى أو جمعًا؟

ج: نعم، إذا كان مسندًا إلى ضميره، يجب وضع علامة التثنية في المثنى وعلامة الجمع في الجمع، نحو: "**الزَّيدَانِ قَامَا**"، و"**الزَّيدُونَ قَامُوا**"، وأمّا إذا أسند إلى الظاهر، يجب تجريده من علامة التثنية والجمع، نحو: "**قَامَ الزَّيدَانِ**"، و"**قَامَ الزَّيدُونَ**"، إلا على لغة، فتوضع فيه العلامة (وهي لغة: **أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ**(٢)). (٣)

---

(١) يجوز إلحاق التاء بالفعل إذا أسند إلى جمع، سواء كان جمع مذكر أو مؤنث، كما قال تعالى: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ﴾، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾.

(٢) هي لغة طيء، وعليها ورد قوله ﷺ : يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلَائِكَةٌ بِالليْلِ ومَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ.

(٣) كذا بين قوسين في الأصل.

[نائب الفاعل]

س: ما الثاني من المرفوعات؟

ج: نائب الفاعل.

***

س: لم سمي: (نائبَ الفاعل)؟

ج: لأنه يحذف الفاعل، وينوب هو منابه.

***

س: ما الذي ينوب عن الفاعل؟

ج: المفعول به؛ فإن لم يوجد، فالمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والجار والمجرور.

***

س: ما تعريف (نائب الفاعل)؟

ج: ما أسند إليه الفعل التام المجهول أو ما بمعناه.

***

س: ما الذي بمعناه، أي: بمعنى الفعل التام المجهول؟

ج: اسم المفعول، والاسم المنسوب.

***

س: ما حكم (نائب الفاعل)؟

ج: حكمه: كحكم ما ناب عنه، بمعنى: أنه يُعطَى حكم الفاعل؛ فيصير **عمدة** بعد أن كان فضلة، **ومرفوعًا** بعد أن كان منصوبًا، **ويمتنع حذفه** بعد أن كان يجوز، **ويجب تأخيره** عن عامله بعد أن كان يجوز تقديمه وتأخيره.

[المبتدأ والخبر]

س: ما الثالث من المرفوعات؟

ج: المبتدأ.

***

س: ما تعريف (المبتدإ)؟

ج: هو: الاسم(١) أو المؤول به، المجردُ عن العوامل اللفظية، المسندُ إليه، أو الصفة الواقعة بعد كلمة الاستفهام أو النفي، رافعةً لظاهر.

***

س: لِمَ قال: المجرد عن العوامل اللفظية؟

ج: ليخرج الفاعل ونائب الفاعل واسم **(كان)** ونحوه؛ لأن عواملها لفظية.

***

س: لِمَ قال: هو الاسم أو المؤول به؟

ج: ليعلم أن المبتدأ لا يقع إلا اسمًا صريحًا أو فعلًا مؤولًا بالاسم، نحو: ﴿**وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ**﴾[سورة البقرة:١٨٤]، أي: **صيامكم**.

***

س: لِمَ قال: المسند إليه؟

ج: ليخرج المسند به، وهو **(الخبر)**.

***

س: لِمَ قال: أو الصفة الواقعة بعد كلمة الاستفهام ...إلخ؟

ج: ليعلم أن المبتدأ قسمان(٢): **مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر.**

***

س: ما شرط القسم الثاني، وهو المبتدأ الذي له فاعل أغنى عن الخبر؟

ج: له ثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن يكون صفة، بأن يكون مثلًا اسم فاعل واسم مفعول، وهذا الشرط متفق عليه.

---

(١) أي: الصريح.

(٢) في الأصل: قسمين، والصواب ما أثبت.

الشرط الثاني: أن يتقدمه نفي أو استفهام، عند الأكثرين.

الشرط الثالث: أن يكون رافعًا لظاهر.

***

س: هل رتبة (المبتدإ) التقديم عن (الخبر) أو التأخير؟

ج: الأصل في المبتدإ أن يكون مقدمًا عن الخبر، وقد يجب تقديمه، وقد يجب تأخيره.

***

س: يعلم من ذلك أن له كم حال؟

ج: له ثلاثة أحوال: ١) **وجوب تقديمه، ٢) ووجوب تأخيره، ٣) وعدم الوجوب.**

***

س: متى يجب تقديم المبتدإ على الخبر؟

ج: ١) إذا كانا معرفتين متحدين في الرتبة، أو نكرتين.

٢) أو كان الخبر فعلًا.

٣) أو قصد حصر الخبر في المبتدإ(١).

٤) أو دخل على المبتدإ لام الابتداء.

٥) أو كان المبتدأ مما له الصدارة كأدوات الاستفهام والشرط.

***

س: متى يجب تأخيره؟

ج: يجب تأخيره:

١) إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفًا.

٢) كذلك إذا كان في المبتدإ ضمير(٢) يعود على الخبر.

٣) وإذا كان الخبر من أداة التصدير.

---

(١) صواب العبارة: أو قصد حصر المبتدإ في الخبر؛ لأن المحصور فيه هو المتأخر، فقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾، قصد به حصر المبتدإ (محمد) في الخبر (الرسالة)، فلزم تقديم المبتدإ، وليس المراد حصر الرسالة في محمدﷺ.

(٢) في الأصل: ضميرًا، وهو سهو.

٤) أو كان المبتدأ محصورًا في الخبر(١).

***

س: هل يجوز حذف (المبتدإ) أو (الخبر)؟

ج: إذا علم كل منهما يجوز حذفه.

***

س: متى يكون عدم وجوب التقديم والتأخير؟

ج: فيما عدا ذلك.

***

س: ما الرابع من المرفوعات؟

ج: خبر(٢)المبتدإ.

***

س: ما تعريف (الخبر)؟

ج: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المسند إليه.

***

س: هل يجب تطابق (المبتدإ) و(الخبر)؟

ج: نعم، يجب تطابقهما إفرادًا، وتثنية، وجمعًا.

***

س: إلى كم قسم ينقسم (الخبر)؟

ج: إلى ثلاثة أقسام: **مفرد، وجملة، وشبيه جملة**.

***

س: ما المراد من (المفرد) هنا؟

ج: المراد به: ما عدا الجملة وشبهها.

***

---

(١) صواب العبارة كسابقه: أو كان الخبر محصورًا في المبتدإ، فيلزم تأخير المحصور فيه، وهو المبتدأ.

(٢) في الأصل: الخبر المبتدإ، ولا وجه لذلك.

س: ما تعريف (الجملة)؟

ج: هي: المشتملة على مسند(١)ومسند به.

***

س: إلى كم قسم تنقسم (الجملة)؟

ج: إلى قسمين: **اسمية**، **وفعلية**.

***

س: ما تعريف (الجملة الاسمية)؟

ج: هي: المركبة من المبتدإ وخبره، أو اسم الحرف(٢) وخبره.

***

س: ما تعريف (الجملة الفعلية)؟

ج: هي: المركبة من الفعل والفاعل، حقيقة أو حكمًا.

***

س: إلى كم تنقسم (الجملة) من حيث هي أيضًا؟

ج: تنقسم إلى **صغرى**، **وكبرى**.

***

س: ما تعريف (الجملة الصغرى)؟

ج: هي: التي وقعت خبرًا عن غيرها.

***

س: ما تعريف (الجملة الكبرى)؟

ج: ما وقع الخبر فيها جملة(٣).

***

---

(١) أي: مسند إليه؛ لدلالة السياق؛ إذ "المسند به" -عنده- هو "المسند".

(٢) أي: الحرف العامل كـ(إنَّ) وأخواتها.

(٣) أي: جملة المبتدإ المخبر عنه بجملة.

س: هل لنا جملة لا صغرى ولا كبرى؟

ج: نعم، تأتي في الجملة أقسام أربعة:

الأولى: لا صغرى ولا كبرى، كـ"**زيدٌ قائمٌ**".

والثانية: صغرى فقط، كجملة "**قَامَ**" من: "**زَيدٌ قَامَ**".

والثالثة: كبرى فقط، كـ"**زَيدٌ قَامَ**".

والرابعة: صغرى وكبرى باعتبارين، كـ"**زيدٌ غلامُهُ قَامَ**"(١).

***

س: ما المراد من (شبه الجملة)؟

ج: المراد به: الظرف، والجار والمجرور. فمثال **الأول**: "**زَيدٌ عندَكَ**"، ومثال **الثاني**: "**زَيدٌ في الدارِ**".

***

س: إلى كم قسم ينقسم (الظرف والجار والمجرور) باعتبار المتعلَّق؟

ج: إلى قسمين: **ظرف مستقَرّ**، **وظرف لَغْو**.

***

س: ما تعريف (الظرف المستقَر)؟

ج: هو: أن يكون المتعلَّقُ كونًا عامًا متضمَّنًا في الجار والمجرور، ويجب حذفه، ولا يُذكر إلا في الضرورة.

***

س: لم سمي هذا الظرف (مستقرًّا)؟

ج: لانتقال الضمير من متعلقه إليه، واستقرار الضمير فيه.

***

(١) المراد جملة (غلامه قام)، فهي صغرى باعتبار ما قبلها؛ لأنه مخبر بها عن مبتدإ، وكبرى باعتبار ما بعدها؛ لأن خبرها جملة.

س: ما تعريف (الظرف اللغو)؟

ج: هو: أن يكون المتعلق كونًا خاصًا غير متضمن في الجار والمجرور، ولا يجب حذفه، بل لا يحذف إلا إذا دل عليه دليل.

***

س: هل تحتاج الجملة الواقعة خبرًا إلى ضمير يعود على المبتدإ؟

ج: نعم، تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدإ، ويكون هذا الرابط إما **ضميرًا**، نحو: "**زيدٌ قامَ أبُوهُ**"، أو اسم إشارة، نحو: ﴿**وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ**﴾[سورة الأعراف:٢٦]، أو **إعادة المبتدإ بلفظه**، نحو: ﴿**ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢**﴾ [سورة القارعة:١-٢]، أو **يكون الخبر عين المبتدإ في المعنى**، نحو: "**نُطقِي اللهُ حَسْبِي**".

وقد لا تحتاج إلى رابط، كما في (ضمير الشأن).

[اسم كان وأخواتها]

س: ما الخامس من المرفوعات؟

ج: اسم باب (كَانَ)، ونعني بباب **(كان)** كان وأخواتِها.

***

س: ما تعريفه؟

ج: هو: المسند إليه بعد دخولها أو أحد(١) أخواتها.

***

---

(١) كذا في الأصل بالتذكير مع أن مفرده مؤنث، وهو جائز؛ لقوله تعالى: ﴿ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [سورة الأحزاب:٣٢].

س: ما حكمه؟

ج: حكمه كحكم الفاعل من حيث إنه **يجب تأخيره** عن عامله، وكونه **مرفوعًا**، و**عمدة**، ومن حيث **وضع علامة التثنية والجمع** في المسند إلى ضميره إن كان مثنى أو جمعًا، وعدمها في المسند إلى الظاهر، ومن حيث **وضع علامة التأنيث** في عامله على التفصيل المتقدم في باب الفاعل.

***

س: هل يسمى اسم باب (كانَ) فاعلًا؟

ج: نعم، يسمى فاعلًا مجازًا.

***

س: ما الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، المعبَّرُ عنها بباب (كان)؟

ج: هي: **(كان)**، و**(أمسى)**، و**(أصبح)**، و**(أضحى)**، و**(ظل)**، و**(بات)**، و**(صار)**، و**(ليس)**، و**(ما زال)**، و**(ما انفك)**، و**(ما فتئ)**، و**(ما برح)**، و**(ما دام)**، وما تصرف منها، نحو: **كان، ويكون، وكُنْ، وأَصبَحَ، ويُصبِحُ، وأَصبِحْ**، تقول: "**كَانَ زَيدٌ قَائِماً**"، و"**لَيْسَ عَمرٌو شَاخِصاً**"، وما أشبه ذلك.

***

س: ما يقال لهذه الأفعال؟

ج: يقال لها: **الأفعال الناقصة**.

[خبر إن وأخواتها]

س: ما السادس من المرفوعات؟

ج: خبر باب (إِنَّ).

***

س: ما المراد من باب (إِنَّ)؟

ج: إنَّ وأخواتها، وهي: **(إِنَّ)**، و**(أَنَّ)**، و**(لَكِنَّ)**، و**(كَأَنَّ)**، و**(لَيْتَ)**، و**(لَعَلَّ)**. تقول: "**إِنَّ زَيداً قَائِمٌ**"، و"**لَيتَ عَمْراً شَاخِصٌ**".

***

س: ما تعريف خبر باب (إِنَّ)؟

ج: هو: المسند به بعد دخولها أو أحد أخواتها.

***

س: ما حكمه؟

ج: حكمه كحكم خبر المبتدإ من حيث إنه **مسند به**، **ومرفوع**، **وعمدة**، **ولا يحذف** إلا إذا علم، **والأصل تأخيره** عن اسمه، وقد يمتنع التأخير، وقد يجب، كما تقرر في باب المبتدإ والخبر.

[خبر لا التي لنفي الجنس]

س: ما السابع من المرفوعات؟

ج: هو: **(لَا)**(١) التي بنفي الجنس.

***

س: ما تعريفها؟

ج: هو: المسند به بعد دخولها، وحكمه كحكم خبر باب **(إِنَّ)**.

[اسم ما ولا المشبهتين بليس]

س: ما الثامن من المرفوعات؟

ج: اسم **(مَا)** و**(لَا)** المشبهتين بـ**(لَيْسَ)**.

***

---

(١) كذا في الأصل، ولعل فيه حذف (خبر)؛ لأن السؤال عن المرفوع لا عن العامل، ويدل عليه جواب السؤال التالي أيضًا.

س: ما تعريفهما؟

ج: هو: المسند إليه بعد دخولها، وحكمه كحكم المبتدإ، إلا أنه لا يقع إلا نكرة غالبًا.

[الفعل المضارع]

س: ما التاسع من المرفوعات؟

ج: المضارع الخالي عن الناصب والجازم.

[المنصوبات]

س: كم (المنصوبات)؟

ج: ثلاثة عشر (١٣): **المفعول المطلق، المفعول به، المفعول فيه، المفعول له، المفعول معه، الحال، التمييز، المستثنى**، خبر باب **(كان)**، اسم باب **(إنَّ)**، اسم **(لا)** لنفي الجنس، خبر **(ما)** و**(لا)** المشبهتين بليس، الفعل المضارع الذي دخله إحدى النواصب.

[المفعول المطلق]

س: ما تعريف (المفعول المطلق)؟

ج: هو: اسم ما فَعَلَه فاعلُ عاملٍ مذكورٍ بمعناه(١).

***

س: إلى كم قسم ينقسم (المفعول المطلق)؟

ج: إلى قسمين: **لفظي، ومعنوي**.

***

(١) وأحسن منه وأوضح تعريف ابن هشام ﵀ قال: هو اسم يؤكد عامله، أو يبين نوعه، أو عدده، وليس خبرًا ولا حالًا. (أوضح المسالك) (١٨١/٢).

س: ما تعريف (المفعول المطلق اللفظي)؟

ج: ما كان عامله موافقًا له في اللفظ والمعنى، كـ"**ضَرَبتُ ضَرْباً**".

***

س: ما تعريف (المفعول المطلق المعنوي)؟

ج: ما كان عامله موافقًا له في المعنى دون لفظه، كـ"**جَلَستُ قُعُوداً**". (**قُعُوداً**) يسمى: (**مصدر توكيدي**)(١).

***

س: وإلى كم ينقسم أيضًا؟

ج: إلى قسمين: **حقيقي، ومجازي**.

***

س: ما تعريف الحقيقي؟

ج: هو: المصدر المنصوب بفعل من لفظه أو معناه، الواقعِ من فاعل عامله، كـ"ضربت ضربًا". يسمى: (**مصدر نوعي**).

***

س: ما تعريف المجازي؟

ج: هو: ما ناب عن ذلك، كـ"**ضَرَبتُ مِثلَ ضَرْبِ زَيدٍ**"، و"**ضَرَبتُ ضَربَ زَيدٍ**"، و"**ضَربتُ سَوْطَينِ**"، و"**ضَرَبتُ ثَلَاثَ ضَرَبَاتٍ**"، ونحو ذلك.

"**ثلاث ضربات**" يسمى: (**مصدر عددي**).

***

---

(١) كذا، وكأنه مرفوع على الحكاية، والأصل نصبهما (مصدرا توكيديًا)؛ لأنه مفعول ثان لـ"يسمى"، ومثله ما يأتي بعده.

س: هل يجوز حذف عامل (المفعول المطلق)؟

ج: نعم، قد يجوز إذا دل عليه دليل، وقد يمتنع إذا لم يدل عليه دليل، وقد يجب فيما إذا ناب عن عامله(١)، نحو: "**سُقْياً زَيداً**"، و"**سُبحَانَ اللهِ**"، ونحو ذلك.

***

س: لم سمي هذا المفعول (مفعولًا مطلقًا)؟

ج: لأن المفاعيل ثلاثة أقسام:

١) مفعول مقيد بحرف، وهو (**المفعول به**)، و(**المفعول له**)، و(**المفعول فيه**).

٢) ومفعول مقيد بظرف، وهو (**المفعول معه**).

٣) ومفعول غير مقيد بحرف أو ظرف، وهو (**المفعول المطلق**).

***

س: هل يوجد فرق بين (مطلق مفعول) و(مفعول مطلق)؟

ج: أما في اللغة فلا فرق بينهما؛ إذ يفهم من اللفظين عموم كل مفعول، وأما في الاصطلاح، فـ(**مطلق مفعول**): يشمل سائر المفاعيل الخمسة، وأما (**مفعول مطلق**)، فيختص بالمفعول الذي لم يقيد بحرف ولا ظرف(٢).

[المفعول به]

س: ما تعريف (المفعول به)؟

ج: هو: اسمُ ما وَقعَ عَليهِ فِعلُ الفَاعِلِ.

***

---

(١) قال ابن مالك رحمه الله في الصورتين في (الخلاصة):

وحذف عامل المؤكِّد امتنَعْ *** وفي سواه لِدليـــلٍ متسَـــــــعْ

والحذفُ حتمٌ معَ آتٍ بَدَلا *** مِن فِعلِـــــه كنَدْلاً اللَّذْ كانْدُلَا

(٢) مطلق الشيء: أصله، وهو صادق بكل أفراده، والشيء المطلق: الكامل المجرد عن أي تقييد وتخصيص، ومن هذا الفرق بين مطلق الإيمان والإيمان المطلق، ومطلق الماء والماء المطلق...

س: ما المراد من فعل الفاعل؟

ج: المراد به الفعل اللغوي، لا الاصطلاحي.

***

س: ما (الفعل اللغوي)؟

ج: هو: المصدر، أي: **الحدث**.

***

س: إلى كم قسم ينقسم (المفعول به)؟

ج: إلى قسمين: **مفعول به غير صريح، ومفعول به صريح**.

***

س: ما (المفعول به الغير صريح)(١) ؟

ج: هو: المجرور بحرف الجر إذا لم(٢) يكن **(لاما)** أو ما بمعناه(٣)، أو **(في)** أو ما بمعناه(٤)، وهو من قسم المجرورات لفظًا، المنصوبات **محلًا** على المفعولية.

***

س: ما (المفعول به الصريح)؟

ج: هو: ما كان منصوبًا لفظًا بدون واسطة حرف الجر.

***

س: وإلى كم ينقسم (المفعول به)؟

ج: إلى قسمين: **عمدة، وفضلة**.

***

---

(١) سبق التنبيه على خطإ هذه الإضافة، فالصواب: غير الصريح.

(٢) العبارة غير واضحة في الأصل، وظاهرها: الا الم يكن.

(٣) أي: من الحروف الدالة على السببية، فإنه حينها مفعول لأجله غير صريح.

(٤) أي: من الحروف الدالة على الظرفية، فإنه حينها مفعول فيه غير صريح.

س: ما العمدة من (المفعول به)؟

ج: هو: ما مفعولًا[١] باب (عَلِمَ)، **والثاني والثالث** لباب **(أَعْلَمَ)**، حيث أصلهما المبتدأ والخبر.

***

س: وما الفضلة؟

ج: هو: ما عدا ذلك.

***

س: ما الفرق بين (العمدة) و(الفضلة)؟

ج: الفرق بينهما: أن المفعولَ به العمدةَ لا يصح حذفه بدون قرينة، والفضلة يصح حذفه بدونها.

***

س: هل يصح حذف مفعول (عَلِمَ)، والمفعول الثاني والثالث من باب (أَعْلَمَ)؟

ج: يمتنع حذف فيما ذكر بدون قرينة؛ لأنه عمدة، ويصح حذف المفعولين مما بقرينة، أو حذف أحدهما أيضا بقرينة.

***

س: ما حكم المفعول الأول من باب (أعلم)؟

ج: حكمه: أنه فضلة، فيصح حذفه بقرينة وبدونها.

***

س: ما حكم مفعولي باب (أَعطَى وكَسَا)؟

ج: حكمهما: كحكم الأول من باب **(أَعْلَمَ وأَرَى)**، بمعنى: أنهما فضلة.

ومثله في كونه فضلة سائر ما يتعدى لمفعول واحد.

---

(١) في الأصل: مفعولي، والصواب ما أثبت.

[المفعول فيه]

س: ما تعريف (المفعول فيه)؟

ج: هو: اسم ما فعل فيه مضمون عامله من زمان أو مكان.

***

س: إلى كم ينقسم (المفعول فيه)؟

ج: ينقسم إلى ظرف زمان، وظرف مكان، وكل منهما ينقسم إلى مبهم ومحدد، فالأقسام أربعة.

***

س: هل يحذف (ظرف الزمان والمكان)؟

ج: قد يحذف بكثرة ظرف الزمان، وبقلة ظرف المكان، وينوب المصدر عنهما، نحو: "**جِئتُ طُلُوعَ الشَّمْسِ، وقُدُومَ الحَاجِّ**"، و"**جَلَستُ قُربَ زَيْدٍ**".

[المفعول لأجله]

س: ما تعريف (المفعول له)؟

ج: هو يسمى: المفعول له، والمفعول لأجله.

هو: اسم ما فعل لأجل مضمون عامله.

***

س: ما شرط نصب (المفعول له)؟

ج: شرطه: أن يكون **مصدرًا**، واقعًا **علة، متحدا** مع عامله في **الزمان** و**الفاعل**.

***

س: هل يجوز جر (المفعول به) باللام؟

ج: نعم، يجوز في مواضع، ويتعين الجر في مواضع، بمعنى أنه يمتنع النصب.

***

س: ما المواضع التي يجوز فيها جر (المفعول له)؟

ج: هي: فيما إذا وجدت شروط النصب، وحينئذ يصح النصب على المفعول له، ويصح الجر باللام.

***

س: هل جواز الجر والنصب على السواء في اللغة؟

ج: ليس على السواء في كل المواضع، بل في مواضع يستوي الجر والنصب، وفي مواضع الأفصح النصب، وفي مواضع الأفصح الجر.

***

س: ما المواضع التي يكون فيها الجر والنصب على السواء؟

ج: ما إذا كان المفعول لأجله مضافًا، فتقول: "**ضَرَبتُ ابني تَأدِيبَهُ ولِتأدِيبِهِ**".

***

س: ما المواضع التي الأفصح فيها النصب؟

ج: هي: فيما إذا كان المفعول له مجردًا عن (ال) والإضافة، نحو: "**ضَرَبتُ ابْنِي تَأدِيباً لَهُ**"، ويصح بقلة: "**لِتَأدِيبِهِ**"(١).

***

س: ما المواضع التي يكون الجر فيها أفصح؟

ج: هي: فيما إذا كان المفعول له معرفًا بلام التعريف، نحو: "**ضَربتُ ابْنِي لِلتَّأدِيبِ**"، ويصح بقلة: "**ضَرَبْتُ ابْنِي التَّأدِيبَ**".

[المفعول معه]

س: ما تعريف (المفعول معه)؟

ج: هو: الواقع بعد الواو لأجل مصاحبة معمول عامل.

***

---

(١) في الأصل: "للتأدب له"، ولعل الصواب ما أثبت.

س: في أي موضع يتعين النصب على المفعول معه؟

ج: يتعين النصب على المفعول معه فيما إذا لم يجز العطف، كقوله: "**وزَجَّجْنَ الحوَاجِبَ والعُيُونَا**"(١)، و"**عَلَّفتُهَا تِبناً ومَاءً بَارِداً**". وقيل: ينصبان(٢) على المفعول به بفعل مقدر تقديره: "**زَجَّجْنَ الحوَاجِبَ وَكَحلْنَ العُيُونَا**"(٣)، و"**علفتها تبنًا وسَقَيتُهَا ماءً بارداً**".

***

س: في أي موضع يترجح النصب على المفعول معه؟

ج: يترجح النصب على المفعول معه فيما إذا صلح العطف، لكن على ضعف، كما إذا عطفنا على ضمير رفع متصل بدون فاصل، فيكون النصب على المفعول معه أرجح من العطف.

***

س: في أي موضع يترجح العطف على المفعول معه؟

ج: حيث أمكن العطف بلا ضعف، فهو المترجح؛ لأنه هو الأصل.

***

س: ما عامل (المفعول معه)؟

ج: قيل: الواو، وهو ضعيف، والصحيح أنه الفعل أو شبهه، مذكورًا أو مقدرًا. مثال الفعل المذكور: "**سِرْتُ وَالنِّيلَ**"، ومثال المقدر: "**كَيفَ أَنتَ وَزَيْداً**"، وهذا المثال مما يترجح فيه النصب، تقديره: "**كَيفَ كُنتَ وَزَيْداً**".

---

(١) هذا عجز بيت، وصدره: (إذا مَا الغَانيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً)، من بحر الوافر، والبيت للراعي النميري عبيد بن حصين، والبيت من الشواهد النحوية على عطف عامل محذوف بقي معموله، فـ(العيونَ) مفعول به لفعل محذوف تقديره: (كحلن)، وهو معطوف على الفعل قبله (زججن). ينظر: (أوضح المسالك) (٢/٢١٧).

(٢) الكلمة في الأصل تشبه: "يريان" أو "يويان"، ولا معنى ولا مناسبة، فكتبت ما يظهر أنه المراد.

(٣) صدر بيت، وعجزه: (حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا)، من بحر الكامل، ولا يعرف قائله. ينظر: (أوضح المسالك) (٢/٢١٦).

[الحال]

س: ما تعريف (الحال)؟

ج: ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به حقيقة أو حكمًا.

***

س: ما أقسام (الحال)؟

ج: هي سبعة: **دائمة، منتقلة، مؤكدة، متداخلة، مقدرة، موطئة، مترادفة.**

***

س: ما تعريف (الحال الدائمة)؟

ج: هي: التي تدوم لصاحبها حقيقة، نحو: "**إنَّ الله تعالى موجُودٌ**(١)**قَادِراً**".

***

س: ما تعريف (الحال المنتقلة)؟

ج: هي: التي يَنتصِبُ بها لصاحبٍ غالبًا(٢)، نحو: "**ضَرَبتُ زَيداً قَائِماً**".

***

س: ما تعريف (الحال المؤكدة)؟

ج: هي: التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودًا غالبًا، نحو: "**زَيدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً**".

***

س: ما تعريف (الحال المتداخلة)؟

ج: هي: أن تُعدَّدَ(٣)الحال مع عدم تعدد صاحبها، وتكون الحال الثانية حالًا من الضمير المستتر في الحال الأولى، نحو: "**جَاءَنِي زَيدٌ رَاكِباً مُنحَرِفاً**".

***

(١) في الأصل: "موجودا قادرا"، والظاهر أنه غلط.

(٢) التعريف هكذا في الأصل. الضمير في (بها) للحال، فالحال غالبًا ما تكون وصفًا منتقلًا، ويؤتى بها لبيان حال صاحبها.

(٣) أي: تَتَعَدَّدَ.

س: ما تعريف (الحال المقدَّرة)؟

ج: هي: التي لم توجد عند وجود عاملها، بل تقدر بعد، نحو: "فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ".

***

س: ما تعريف (الحال المُوطِّئة)؟

ج: وهي: التي يكون صاحبها متحدًا في الخارج، توصف هي بشيء آخر(١)، نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [سورة يوسف:٢].

***

س: ما تعريف (الحال المترادفة)؟

ج: هي: التي يكون صاحبها واحدًا والحال متعددة(٢)، نحو: "اِذْهَبْ رَاشِداً مَهْدِيّاً".

***

س: ما العامل في (الحال)؟

ج: هو العامل في صاحبها.

***

س: ما شروط (صاحب الحال)؟

ج: شرطه: أن يكون معرفة، أو نكرة مخصَّصة، إلا أن يتقدم عليها الحال، نحو: "لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ".

***

(١) أي: أن صاحبها متحد معها في الخارج، فـ(القرآن) هو نفسه الصاحب، ضمير (ـــــهُ)، وتوصف الحال (قرآنا) بغيرها، وهو الدال على المعنى المتنقل (عربيا)، وسميت (موطِّئَة)؛ لأنها اسم جنس، وليس حالا مقصودة، إنما المقصود صفتها، ويقال (موطَّأَة)؛ لأن الصفة وطأت الاسم الجامد أن يكون حالا. ينظر: (بدائع الفوائد) لابن القيم (٥١٠/٢)، و(اللباب في علوم الكتاب) لابن عادل (١٣٦/٧).

(٢) ينظر: (شرح كتاب الحدود في النحو) لعبد الله الفاكهي (صـ٢٣٣).

س: ما النكرة المخصَّصة التي يجيء الحال منها؟

ج: هي: المخصصة بالإضافة أو بوصف، وكذا النكرة الواقعة بعد نفي أو نهي ونحوهما.

***

س: ما شرط (الحال)؟

ج: شرطها:

١) أن تكون نكرة أو معرفة مؤولة بالنكرة، كـ"**جَاءَ زَيدٌ وَحْدَهُ**"، أي: منفردًا.

٢) وأن يكون مشتقًا أو مؤولًا بالمشتق.

***

س: إلى كم ينقسم (الحال)؟

ج: إلى **حال مفردة**، وإلى **حال جملة**.

***

س: ما تعريف (الحال المفردة)؟

ج: هي: التي تكون ليست جملة ولا شبيهة بالجملة، كـ"**جاءَ زَيدٌ قَائماً**(١)".

***

س: ما تعريف (الحال الجملة)؟

ج: هي: التي تكون إما **جملة اسمية**، أو **فعلية**.

***

س: ما الرابط في الجملة التي تقع حالًا؟

ج: الرابط فيها: إما واو الحال، أو الضمير، أو هما معًا.

١) بواو الحال، نحو: "**جِئتُ والشَّمسُ طَالعَةٌ**".

٢) بالضمير: "**هَذِهِ الشَّمسُ تَطلُعُ**".

٣) بهما: "**جِئتُ وَالشَّمسُ تَطلُعُ**".

---

(١) في الأصل: قائم، وهو سهو.

[التمييز]

س: ما تعريف (التمييز)؟

ج: ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة تامة بأحد الأشياء الخمسة، أو عن ذات مقدرة في جملة، أو فيما ضاهاها من الصفات.

***

س: ما شرط (التمييز)؟

ج: شرطه: أن يكون نكرة، ولا يكون معرفة إلا في ضرورة الشعر، نحو قوله:

صَدَدتَّ وطِبتَ النَّفسَ يَا قَيسُ عَن عَمْرٍو (١)

***

س: هل يجوز تقديم (التمييز) على عامله؟

ج: لا يجوز، لكن سمع تقديمه إذا كان العامل فعلًا متصرفًا، نحو قوله:

وَمَا ارْعَوَيتُ وَشَيْباً رَأْسِي اشْتَعَلَا(٢)

[المستثنى]

س: ما تعريف (المستثنَى)؟

ج: هو: المُخرَجُ عن متعدد بـ(إلاَّ) أو أحد أخواتها.

***

س: ما تعريف (الاستثناء)؟

ج: هو: الإخراج عن متعدد بـ(إلاَّ) أو أحد أخواتها.

***

(١) صدر البيت: (رَأيتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفتَ وُجُوهَنَا)، من بحر الطويل، وقائله: راشد بن شهاب اليشكري، من قصيدة له، والبيت من الشواهد النحوية الشهيرة، ينظر في جل مصادره.

(٢) هذا عجز بيت، وصدره: (ضَيَّعتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلَا)، من بحر البسيط، ولا يعرف قائله.

س: على ما يشتمل المثال الذي فيه أداة الاستثناء؟

ج: يشتمل على أربعة أشياء: **مستثنى، ومستثنى منه، وأداة استثناء، وعامل استثناء**. فمثل "**قَامَ القَومُ إلَّا زَيْداً**"؛ المستثني هو: **المتكلم**، والمستثنى منه هو: "**القوم**"، والمستثنى هو: "**زيد**"، وأداة الاستثناء: "**إلا**"، وعامل الاستثناء: "**قام**"، ونحو ذلك.

***

س: إلى كم ينقسم (المستثنى)؟

ج: إلى اثنين: **متصل، ومنقطع**.

***

س: ما تعريف (المتصل)؟

ج: هو: المخرج عن متعدد بـ(إلَّا) أو أحد أخواتها.

***

س: ما تعريف (المنقطع)؟

ج: هو: المذكور بعدها غيرَ مُخرَجٍ عن متعدد.

***

س: وإلى كم ينقسم (المستثنى)؟

ج: إلى اثنين: **تام، وناقص**.

***

س: ما تعريف (المستثنى التام)؟

ج: هو: أن يكون المستثنى منه مذكورًا.

***

س: ما تعريف (المستثنى الناقص)؟

ج: هو: أن يكون المستثنى منه محذوفًا.

***

س: ما تعريف (المستثنى المفرَّغ)؟

ج: هو: المستثنى الناقص، وسمي مفرغًا لتفرغ العامل الذي قبل(١) **(إلا)** في العمل لما بعدها.

***

س: ما حكمه؟

ج: يكون بحسب العوامل.

***

س: كم أدوات (الاستثناء)؟

ج: عشرة(٢)، وهي: **(إلا)**، و**(غير)**، و**(سِوى)**، و**(سُوى)**، و**(سَواء)**، و**(بَيدَ)**، و**(خَلَا)**، و**(عَدَا)**، و**(حَاشَا)**، و**(ليس)**، و**(لا يَكُونُ)**، و**(مَا خَلَا)**، و**(مَا عَدَا)**. وأما **(ما حاشا)**، فقليل.

***

س: وإلى كم ينقسم (المستثنى)؟

ج: إلى اثنين: **مثبت، ومنفي**.

***

س: ما تعريف (المستثنى المثبَت)؟

ج: هو: الذي لم يتقدمه نفي أو شبهه، وهو المسمى بـ**(الموجَب)**.

***

س: ما تعريف (المستثنى المنفي)؟

ج: هو: الذي تقدمه نفي أو شبهه. وشبه النفي هو النهي والاستفهام.

***

---

(١) في الأصل: بعد، والظاهر أنه سهو.

(٢) المذكور تفصيلا ثلاثة عشر، وليس عشرة فقط، فكأنه عد (سوى) بأحواله الثلاثة واحدا، وعد (عَدَا) مع النفي واحدا، وكذا (خلا)، ويشكل بأن المجموع حينئذ تسعة فقط، فيحتمل أن يكون مراده ما ذكر إلا في (سواء)، فقد عده مستقلا، فيصح العدد حينذاك.

س: ما حكم (المستثنى)؟

ج: حكمه يختلف باختلاف أدوات الاستثناء، فتارة يجب نصبه، وتارة يجب جره، وتارة يكون على حسب العوامل، وتارة يصح نصبه وجره معًا، ويكون الجر أفصح، وتارة يصح نصبه وجره، ويكون النصب أفصح، وتارة يصح نصبه وإبداله، ويكون نصبه أفصح، وتارة يصح نصبه وإبداله، ويكون إبداله أفصح.

***

س: في أي موضع يكون النصب واجبًا؟

ج: يكون في عدة مواضع، **منها**: أن يكون المستثنى بـ**(إلَّا)** تامًا موجبًا.

الثاني: أن يكون المستثنى بـ**(إلَّا)** متقدمًا على المستثنى منه.

الثالث: أن يكون المستثنى بـ**(إلَّا)** لا يصح تسلط العامل عليه.

مثال الأول: "**قامَ القومُ إلا زَيداً**"، ومثال الثاني: "**قامَ إلَّا زَيداً القَومُ**"، ومثال الثالث: "**ما زَادَ المَالُ إلَّا النَّقْصَ**".

الرابع: أن يكون المستثنى بعد **(لَيْسَ)**.

الخامس: أن يكون المستثنى بعد **(لا يكون)**، وفي هذين الموضعين يكون المنصوب خبرًا.

السادس: أن يكون المستثنى بعد **(ما خلا)**.

السابع: أن يكون المستثنى بعد **(ما عدا)**، وفي هذين الموضعين يعرب المنصوب مفعولًا به.

***

س: في أي موضع يجب جره؟

ج: يجب جره أيضا في عدة مواضع:

الأول: المستثنى الواقع بعد **(غَيْر)**.

الثاني: المستثنى الواقع بعد **(بَيْدَ)**.

الثالث: المستثنى الواقع بعد (**سِوىً**)، و(**سُوىً**)، و(**سَوَاء**).

***

س: في أي موضع يكون بحسب العوامل؟

ج: إذا كان المستثنى مفرَّغًا.

***

س: في أي موضع يصح نصبه وجره معًا، ويكون الجر أفصح؟

ج: بعد (**حَاشَا**) يجوز جره ونصبه، والجر أفصح؛ لورودها حرفًا أكثر من ورودها فعلًا.

***

س: في أي موضع يصح نصبه وجره معًا، ويكون النصب أفصح؟

ج: في موضعين:

الأول: بعد (**عدا**).

والثاني: بعد (**خلا**)؛ لوقوعهما فعلين أكثر من وقوعهما حرفين.

***

س: في أي موضع يصح نصبه وإبداله، ويكون نصبه أفصح؟

ج: في المستثنى المنفي المنقطع يتعين نصبه عند **الحجازيين**، وأما عند **التميميين**، فالأكثر نصبه، وقد ورد فيه الإبدال قليلًا.

***

س: في أي موضع يصح نصبه وإبداله، ويكون إبداله أفصح.

ج: في المستثنى المتصل المنفي.

[خبر كان وأخواتها]

س: ما تعريف خبر (كَانَ)؟

ج: هو: المسند به بعد دخولها أو أحد اخواتها.

***

س: ما حكمه؟

ج: حكمه كحكم خبر المبتدإ إلا أنه منصوب.

[اسم إن وأخواتها]

س: ما تعريف اسم باب (إِنَّ)؟

ج: هو: المسند إليه بعد دخولها أو أحد أخواتها.

***

س: هل يجوز تقديم خبر (إِنَّ) على اسمها؟

ج: يمتنع التقديم إلا إذا كان ظرفًا، وجارًا ومجرورًا.

***

س: هل يجوز تقديم الاسم أو الخبر على (إِنَّ) وأخواتها.

ج: لا يجوز تقديمهما معًا، ولا تقديم أحدهما.

[اسم لا التي لنفي الجنس]

س: ما تعريف اسم (لا) لنفي الجنس؟

ج: هو: المسند إليه بعد دخولها.

***

س: هل يحذف اسمها؟

ج: نعم، قد يحذف عند وجود الخبر، نحو: "**لَا عَلَيْكَ**"، أي: **لا بأس**.

***

[خبر ما ولا المشبهتين بليس]

س: ما تعريف خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس)؟

ج: هو: المسند بعد دخولها، (وهو مثل خبر المبتدإ).

[المجرورات]

س: ما تعريف (المجرور)؟

ج: هو: ما اشتمل على علَم الإضافة.

***

س: كم (المجرور)؟

ج: اثنان: **مجرور بحرف الجر، ومجرور بالإضافة.**

***

س: ما العامل في (المضاف إليه)؟

ج: هو: المضاف، كما تقدم.

[التوابع]

س: كم (المعمول بالتبعية)؟

ج: خمسة: **الصفة، عطف النسق، التوكيد، البدل، عطف البيان.**

[النعت]

س: ما تعريف (الصفة)؟

ج: هي: تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقًا.

***

س: إلى كم تنقسم (الصفة)؟

ج: إلى قسمين: **صفة جرت على من هي له، وصفة جرت على غير من هي له.**

***

س: ما تعريف (الصفة التي جرت على من هي له)؟

ج: هي: ما كانت بحال الموصوف.

***

س: ما تعريف (الصفة التي جرت على غير من هي له)؟

ج: هي: ما كانت بحال متعلقه.

***

س: ما حكم (الصفة)؟

ج: يجب أن تكون مشتقة أو مؤولة بالمشتق.

***

س: ما المشتق الذي يقع صفة؟

ج: مثل **اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل**، وغير ذلك.

***

س: ما المؤول بالمشتق الذي يقع صفة؟

ج: اسم الإشارة، واسم الموصول، و**(ذو)** بمعنى: **صاحب**، والاسم المنسوب.

***

س: هل يقع المصدر (صفة)؟

ج: نعم، يقع، لكن غير قياسي، كـ"**جاءَ رَجلٌ عَدلٌ**".

***

س: هل تقع (الصفة) جملة؟

ج: نعم، تقع صفة لنكرة لا لمعرفة، فإنها تعرب حينئذ حالًا؛ لقولهم: "**الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات صفات**"(١).

***

س: ما حكم الجملة التي تقع صفة؟

ج: حكمها كحكم الجملة التي تقع خبرًا، لا بد لها من رابط يعود على الموصوف.

***

س: هل يجوز أن تقع الجملة الإنشائية (صفة)؟

ج: يمتنع وقوع الجملة الإنشائية صفة، وما وقع مما يوهم ذلك فمؤول(٢).

[العطف]

س: ما تعريف (عطف النسق)؟

ج: تابع يُتوسَّطُ بينه وبين متبوعه بأحد(٣) الحروف العشرة.

***

---

(١) قال العلامة الزواوي رحمه الله في (نظم قواعد الإعراب):

إن وَلِيَــتْ نكرة فهـــيَ صفَةْ *** أو حالٌ إنْ جاءتكَ بعدَ المعرِفَهْ

(٢) كقول العجاج في رجزه:

حَتَّى إِذَا جَـــنَّ الظَّـــــــلَامُ وَاختَلَطْ   جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيتَ الذِّئبَ قَطْ

وتأويله: (مذق مقول فيه: هل رأيت...). ينظر: (الكناش في فني النحو والصرف)، لأبي الفداء عماد الدين صاحب حماه (١/٢٢٥).

(٣) كذا في الأصل، ولو حذفت الواو كان أفضل.

س: ما هي؟

ج: (الواو)، و(الفاء)، و(ثُمَّ)، و(حَتَّى)، و(أَوْ)، و(إِمَّا)، و(أَمْ)، و(لَا)، و(بَلْ)، و(لَكِنْ).

***

س: هل يجوز عطف المذكر على المؤنث وغيره؟

ج: نعم، يجوز عطف المذكر على المؤنث، وعكسه، والمعرف على المنكر، وعكسه، وغير المفرد على المفرد، وعكسه.

***

س: هل يعطف الاسم على الفعل، والفعل على الاسم؟

ج: نعم، يعطف الاسم على الفعل، وعكسه، إذا كان الاسم مشبها للفعل، كاسم الفاعل مثلًا(١).

***

س: هل يجوز تقديم المعطوف عليه على المعطوف(٢)؟

ج: لا يجوز، وما ورد فهو شاذ.

***

س: ما معنى (الواو)؟

ج: مطلق الجمع.

***

س: ما معنى (الفاء)؟

ج: الترتيب بدون مهلة.

***

---

(١) قال ابن مالك رحمه الله في (الخلاصة):

واعطف على اسم شبه فعل فعلا *** وعكسا استعمل تجده سهلا

(٢) كذا، ولعل صواب العبارة: هل يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه، إلا إن كان المصنف يسمي الأول معطوفًا والثاني معطوفًا عليه، وهو خلاف المشهور.

س: ما معنى (ثُمَّ)؟

ج: الترتيب بمهلة.

***

س: ما معنى (حَتَّى)؟

ج: للغاية.

***

س: ما معنى (أَوْ)؟

ج: لأحد الشيئين، أو الأشياء، وهي تكون للتخيير، وللإباحة، وللشك، وللتشكيك، وهو الإبهام، وقد تقع للإضراب.

***

س: ما معنى (إِمَّا)؟

ج: هي إذا وقعت في التركيب تتكرر، نحو: "**جَالِسْ إِمَّا الحسَنَ وإِمَّا ابْنَ سِيرِينَ**"؛ فـ(إمَّا) الأولى: **للترديد**، والثانية: كمعنى: أَوْ.

***

س: ما معنى (أَمْ)؟

ج: تكون إما **متصلة**، وإما **منفصلة**؛ أما المتصلة: **فهي التي تقابل همزة الاستفهام**، وأما المنفصلة: **تكون للإضراب** كـ(بَلْ).

***

س: ما معنى (لَا)؟

ج: **النفي**.

***

س: ما معنى (بَلْ)؟

ج: **الإضراب**.

***

س: ما معنى (لَكِنْ)؟

ج: الاستدراك.

***

[التوكيد]

س: ما تعريف (التوكيد)؟

ج: هو: ما يؤكد(١) متبوعه في النية أو في الشمول. ويقال في التوكيد: **تَاكِيد، وتَأْكِيد، وتَوْكِيد**، في ثلاثة ألفاظ.

***

س: إلى كم قسم ينقسم (التأكيد)؟

ج: إلى قسمين: **تأكيد لفظي، وتأكيد معنوي**.

***

س: ما تعريف (التأكيد اللفظي)؟

ج: هو: ما يكون بتكرار اللفظ الأول أو بمرادفه في الضمير المنفصل(٢)، فيدخل في الأسماء والأفعال والحروف، إلا أن الحرف لا يتكرر إلا مع ذكر ما اتصل به، واستثني من ذلك أحرف الجواب، فتتكرر بدون ذكر ما اتصل بها، ويكون التوكيد أيضًا في المفرد وفي الجملة، فمثال **الأول**: "**ضَرَبَ ضَرَبَ زَيدٌ زَيدٌ**"، ومثال **الثاني**: "**ضَرَبَ زَيدٌ ضَرَبَ زَيدٌ**".

***

س: ما تعريف (التوكيد المعنوي)؟

ج: هو: ما يكون بألفاظ(٣) معلومة، ولا يكون بغيرها.

***

---

(١) الكلمة غير واضحة في الأصل، ويشبه أن تكون هذه التي أثبت.

(٢) كذا، وفي (إظهار الأسرار) للبركوي (صـ١١٨) الذي يظهر أن المصنف ينقل منه: المتصل.

(٣) في الأصل: بالألفاظ، وهو سهو.

س: ما الألفاظ المعلومة؟

ج: هي: (**كل**)، و(**كلا**)، و(**كلتا**)، و(**أجمع**)، ومؤنثه، وجمعه، وتوابع (**أجمع**)، وهي: (**أكتع**)، و(**أبتع**)، و(**أبصع**) مذكرة ومؤنثة، مفردة(١) ومجموعة.

[البدل]

س: ما تعريف (البدل)؟

ج: هو: التابع المقصود بالنية(٢)دون متبوعه.

***

س: ما يخرج بقولنا: المقصود؟

ج: يخرج النعت، وعطف البيان، والتوكيد؛ لأنها غير مقصودة.

ويخرج بقولنا: "**دون متبوعه**": عطف النسق؛ لأنه مقصود هو ومتبوعه.

***

س: كم أقسام (البدل)؟

ج: أربعة: بدل كل من كل، وهو المسمى بـ(**البدل المطابق**)، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط.

***

س: ما تعريف (بدل كل من كل)؟

ج: هو: أن يكون البدل والمبدل منه يصدقان على شيء واحد، كـ"**جَاءَ زَيدٌ أَخُوكَ**".

***

س: ما تعريف (بدل البعض من كل)؟

ج: هو: أن يكون البدل جزءًا من المبدل منه.

***

---

(١) سقط أكثر الكلمة من اللوحة لوقوعها في طرفها المبتور، وهي معلومة من السياق.

(٢) كذا في الأصل، ولو قال: "بالحكم" كان أتم وأسلم، فإن القصد هو النية، فكيف يُنوَى المنويّ؟

س: ما تعريف (بدل الاشتمال)؟

ج: هو: أن يكون بين البدل والمبدل منه علاقة بغير الكلية والجزئية، بحيث تتشوف النفس عند ذكر المبدل منه إلى ذكر البدل: "**نَفَعَنِي زَيدٌ عِلْمُهُ**".

***

س: ما تعريف (بدل الغلط)؟

ج: هو: أن يكون المبدل منه مذكورًا غلطًا، وهذا لا يقع في فصيح الكلام إلا بـ(**بَلْ**)، نحو: "**رَأَيتُ زَيداً حِمَاراً**"، والأفصح: "**رَأَيتُ زَيداً بَلْ حِمَاراً**".

***

س: ما تعريف (عطف البيان)؟

ج: هو: تابع جيء به لإيضاح متبوعه، نحو: "**أَقسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفصٍ عُمَرُ**"(١).

***

س: هل يصح أن يعرب (عطف البيان) بدلًا؟

ج: نعم، كلما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلًا، ويستثنى من ذلك مسائل، وهي: فيما إذا لم يصح تسلط العامل على التابع.

***

س: هل يصح أن يعرب البدل (عطف بيان)؟

ج: ليس كل بدل يعرب عطف بيان، إلا إذا وجدت الشروط.

***

س: ما الفرق بين (عطف البيان) و(البدل)؟

ج: الفرق أن متبوع البدل ليس مقصودا بالاستقلال، والبدل مستقل، ومتبوع عطف البيان مقصود بالاستقلال، وجيء به لإيضاحه.

---

(١) هذا بيت رجزي مشطور، وبعده: (مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ)، نسب لرؤبة ولعبد الله بن كيسبة ولأعرابي. ينظر: (أوضح المسالك) (٣/٣١٠) ت: يوسف البقاعي.

الباب الثالث

فِي الإعْـــــــــــــــــرَاب

[تعريفه]

س: ما تعريف (الإعراب) في اللغة؟

ج: إزالة الفساد عن الشيء(١).

***

س: وفي الاصطلاح؟

ج: وهو(٢): شيء جاء من العامل، يختلف به آخر المعرب.

***

س: إلى كم قسم ينقسم (الإعراب) بحسب الأصل؟

ج: إلى ثلاثة: حركة، وحرف، وحذف.

أما **الحركات**، فثلاثة: ضمة، وفتحة، وكسرة.

وأما **الحرف**، فأربعة: واو، وألف، وياء، ونون.

وأما **الحذف**، فثلاثة: حذف الحركة، وحذف الآخر، وحذف النون. وصارت الأقسام عشرة، وهي أقسام الإعراب بحسب الذات.

***

س: كم أقسام (الإعراب) بحسب المحل؟

ج: ثلاثة: **لفظي، وتقديري، ومحلي**.

***

---

(١) يأتي الإعراب في اللغة لمعان عديدة، جمعها الناظم في قوله:

بيانٌ، وحُسنٌ، وانتقالٌ، تغَيُّرٌ *** فمَعرفَةٌ، الإعراب في اللغة اعقلا

(٢) كذا في الأصل، بالواو.

[الإعراب اللفظي]

س: ما تعريف (اللفظي)؟

ج: هو: ما يكون إعرابه بحركات أو بحروف ظاهرة.

[الإعراب التقديري]

س: ما تعريف (التقديري)؟

ج: هو: ما لا يظهر في اللفظ، بل يقدر في آخره.

***

س: ما تعريف (المحلي)؟

ج: هو: ما لا يظهر في اللفظ ولا يقدر في آخره، بل يظهر في نفسه؛ لمانع من الإعراب.

***

س: كم أقسام (الإعراب التقديري)؟

ج: ثلاثة عشر (١٣): **للتعذر، وللثقل، وللمناسبة، وللحكاية، وللإتباع، وللتخلص من التقاء الساكنين، وللمجاورة، وللتوهم، وللقلب، وللإدغام، وللوقف، وللروي، وما كان لأجل حرف الجر الشبيه بالزائد**(١).

***

س: ما مثال (التعذر)؟

ج: "**جاءَ الفَتَى**"، تقدر فيه الحركات الثلاثة للتعذر، وكذلك في الفعل، نحو: "**يَخْشَى**"، إلا أنه لا يدخله الجر، وجزمه بحذف الألف.

***

---

(١) وقيل بأن المجرور بحرف الجر الشبيه بالزائد مبني، والجمهور على ما ذكره المصنف.

س: ما مثال (الثِّقَل)؟

ج: "جاءَ **القَاضِي**"، و"**يَدْعُو**"، و"**يَرْمِي**". فأما في الاسم، فتقدر فيه الضمة والكسرة؛ للثقل، وتظهر الفتحة، وأما في الفعل، تقدر الضمة على الواو والياء؛ للثقل، وتظهر الفتحة، وأما الجزم فيحذفهما.

***

س: ما مثال (المناسَبَة)؟

ج: "**جَاءَ غُلَامِي**". يقدر فيه الحركات الثلاثة؛ للمناسبة(١).

***

س: ما مثال (الحكاية)؟

ج: كقولك: "**مَا زَيْداً؟**"، حكاية عن قولك: "**رَأَيْتُ زَيْداً**"، ومثله الأفعال المبنية إذا قصد لفظها، وغير ذلك.

***

س: ما مثال (الإتباع)؟

ج: كقولك: "**الحمدِ لِلَّهِ**"، فإن الضمة مقدرة بسبب الكسرة التي جيء بها لإتباع اللام.

***

س: ما مثال (التخلص من التقاء الساكنين)؟

ج: كـ"**جَاءَ غُلَامَـا الزَّيدَيْنِ**(٢)"، ونحوه من كل ما يجتمع فيه ساكنان، فإنه يرفع هنا بالألف المقدرة؛ بسبب حذفها(٣)؛ لالتقاء الساكنين، ومثلها الياء في حالة النصب(٤)، وما أشبه ذلك.

***

---

(١) أي: مناسبة الكسرة للياء، فآخره مكسور دائما.

(٢) في الأصل: الزيدان، والصواب ما أثبت لأنه مضاف إليه، إلا على لغة غير شهيرة.

(٣) أي: حذفها نطقا لا خطا، والإعراب يتبع النطق لا الخط، فوجودها كعدمها لعدم النطق بها، بسبب التقاء الساكنين.

(٤) في مثل قولك: "أُحبُّ فَاهِمِي الدَّرْسِ"، وكذا في الواو، نحو: "حَضَرَ فَاهِمُو العِلمِ".

س: ما مثال (المجاورة)؟

ج: كـ"**هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ**"، فإن (**خَرِبٍ**) صفة لـ(**جُحرُ**)، وهو مرفوع بضمة مقدرة بسبب الكسرة التي اجتلبت لمجاورة (**ضَبٍّ**).

***

س: ما مثال (التوهم)؟

ج: كما إذا قلت: "**لَيْسَ زَيدٌ قَائماً وَلَا قَاعِدٍ**"، فإن الجر هنا جيء به لتوهم أنك قلت: "**ليس زيدٌ بقائمٍ**"، ثم "**قاعدٍ**"، فـ(**قاعدٍ**) معطوف على (**قائم**)، وهو منصوب بفتحة مقدرة بسبب الكسرة التي جيء بها للتوهم.

***

س: ما مثال (القلب)؟

ج: كـ"**جَاءَ مُسْلِمِيّ**"، فإنه مرفوع بواو مقدرة بسبب قلبها ياء، وإدغامها في الياء.

***

س: ما مثال (الإدغام)؟

ج: "**لَمْ يَمُدَّ**"، فإن (**يَمُدَّ**) مجزوم، وعلامة جزمه سكون مقدر بسبب حركة الإدغام.

***

س: ما مثال (الوقف)؟

ج: "جاءَ زَيْدْ"، فـ(**زَيْدْ**) مرفوع بضمة مقدرة على آخره لسكون الوقف.

***

س: ما مثال (الروي)؟

ج: فيما إذا وقعت الكلمة المرفوعة والمنصوبة ساكنة لأجل الشعر أو في السجع، فيقدر أن سبب السكون الروي.

***

س: ما مثال ما كان لأجل حرف الجر الشبيه بالزائد؟

ج: "**لَيسَ زَيدٌ بِقَائِمٍ**"، فـ(**قَائِمٍ**) خبر "**لَيْسَ**" منصوب بفتحة مقدرة بسبب الكسرة التي اجتلبها حرف الجر الزائد أو الشبيه بالزائد، وهكذا "**بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ**"، وأمثال ذلك(١).

استطراد: وقد يكون المبني مقدرًا أيضًا بسبب بناء أصلي، نحو: "**يَا سِيبَوَيْهِ**"، فإن بناءه على الضم مقدرًا بسبب بنائه الأصلي.

***

س: كم (المُعرَب مَحَلّا)؟

ج: قسمين(٢): **قسم** وهو (**المبنيّ**)، و**قسم** هو (المحل البعيد للاسم الذي له **محلان**(٣))، كـ"**مَرَرتُ بِزَيْدٍ**"، فإن (**زيدٍ**) **مجرور** لفظا بالباء، **ومحله نصب** على المفعول به غيرَ صريح، ونحو: "**يُعجِبُنِي ضَربُ زَيدٍ**"، فمحله البعيد: رفع بالمصدر على الفاعلية، أو نصب بالمصدر على المفعولية، مع كونه مجرورا لفظًا في كلا الحالين.

وقد يجتمعان معا -يعني المبني وقَسِيمه- نحو: "**مررتُ بِكَ**"، فالكاف مبني على الفتح، **محله القريب**: جر بالباء، والبعيد: نصبه على المفعول به غير صريح.

[الإعراب المحلي]

س: إلى كم قسم ينقسم (المبني)؟

ج: ينقسم إلى **مبني أصلي**، **ومبني عارض**.

***

---

(١) بين الحرف الزائد والشبيه به فرق، وهو أن الزائد لا يدل على معنى خاص، بل يجب للتوكيد لا غير، والشبيه بالزائد يستعمل في معنى خاص كالأصلي، غير أنه يشبه الزائد في عدم التعلق بشيء، والباء ومن والكاف أحرف زائدة تزاد للتوكيد، ومثال الشبيه بالزائد (رب) و(لعل) و(لولا) عند من يجر بهما، وعليه فمثالا المصنف من الزائد لا من الشبيه به، فليتنبه.

(٢) كذا، والأولى: قسمان؛ لأن عمل الجار محذوفًا قليل، بخلاف حذف المبتدإ.

(٣) في الأصل: محلين، والصواب ما أثبته.

س: ما هو (المبني الأصلي)؟

ج: الحروف كلها، والماضي، والأمر بغير اللام عند **البصريين**، والجملة.

***

س: و(المبني العارض) إلى كم ينقسم؟

ج: إلى قسمين: **لازم، وغير لازم**.

***

س: ما تعريف (المبني العارض اللازم)؟

ج: هو: ما لا ينفك عن البناء أصلا(١).

***

س: ما تعريف (المبني العارض الغير لازم)(٢) ؟

ج: ما يكون تارة مبنيًا وتارة معربًا.

***

س: ما (المبني العارض اللازم)؟

ج: مثل: الضمائر، والموصولات إلا في(٣) بعض صورها، وأداة الاستفهام إلا **(أَيّاً)** أيضًا، وأدوات الشروط غير **(أَيٍّ)** أيضًا، وأسماء الأفعال، وما أشبه ذلك(٤).

***

(١) ووجه عدِّ بنائه عرضيا لا أصليًا كونُه من نوع "الاسم"، والأصل في الاسم من حيث هو "الإعراب" لا البناء، فكل ما بني منه بناؤه عارض غير أصلي، ولهذا يسأل عن علته، فيقال: لمَ بني؟.

(٢) سبق التنبيه على خطإ هذا التركيب، وأن "ال" لا تدخل إلا على المضاف إليه، إلا إذا كان المضاف وصفا، فتدخل عليهما.

(٣) في الأصل: إلا أي في بعض، ولا وجه لكلمة (أي)، فحذفتها.

(٤) كأسماء الإشارة.

س: ما (المبني العارض الغير لازم)؟

ج: كاسم (لَا) التي لنفي الجنس في بعض أحواله، والمنادى كذلك، وكـ(**فَعَالِ**) علَمًا في الأفصح، وبعض الظروف(١)، وبعض المركبات(٢)، وما أشبه ذلك.

***

س: بعض المركبات تبنى على أي شيء؟

ج: تبنى على الفتح، مثل: "**جَارِي بَيْتَ بَيتَ**"(٣)، و"**حَضْرَمَوتَ**"، و"**بَعْلَبَكَّ**"؛ المراد منه الجزء الأول، وأما الثاني فهو معرب، وغير متصرف، إنما يكون الجزء الأول مبنيًا على الفتح إن لم يكن حرف علة، وإلا فمبني على السكون، كـ"**مَعْدِي كَرِبَ**"(٤).

ومن المركبات المبنية على الفتح: "**خَمسَةَ عَشَرَ**" وأخواتها، إلا "**إِحْدَى عَشَرَ**"، فمبني جزؤه الأول على السكون كما في مَعْدِي كَرِبَ، وإلا "**اثْنَيْ عَشَرَ**"، فإن جزأه الأول معرب بالحروف ملحق بالمثنى.

***

---

(١) مثل: (قبلُ) و(بعدُ) و(دُونُ)، والجهات كلها؛ تبنى على الضم إذا قطعت -جميعها- عن الإضافة لفظا ونويت معنى.

(٢) كالمركب العددي من (ثلاثة عشر) إلى (تسعة عشر)، فهو مبني على فتح الجزءين.

(٣) تقول: "هو جاري بيتَ بيتَ" أي: بيته لصيق ببيتي، وأصله: بيت لبيت، أو بيته إلى بيتي. وهو مبني على فتح الجزءين في محل نصب على الحال، والعامل فيه "جاري"، كما نص عليه سيبويه. ينظر: (معاني القرآن) للفراء (صـ١٧٧)، و(إصلاح المنطق) لابن السكيت (صـ٢١٤)، و(شرح كتاب سيبويه) للسيرافي (١/١٢٣).

(٤) حاصله: أن المركب المزجي إما أن يكون مختوما بـ(وَيْهِ) أو لا، فإن ختم به فهو مبني، وإن لم يختم به، فطرفه الثاني معرب إعراب ما لا ينصرف، وطرفه الأول مبني دائما، فإن كان آخره حرفا صحيحا، بني على الفتح، وإلا فعلى السكون.

س: على أي شيء يبنى اسم (لا) في بعض أحواله؟

ج: يبنى في بعض أحواله على الفتح أو نائبه(١)، فمثال المبني على الفتح: "**لَا غُلَامَ عِندَنَا**"، ومثال المبني على نائب الفتح؛ إما مبني على الكسرة النائبة عن الفتحة: "**لَا مُسلِمَاتِ عِندَنَا**"، أو المبني على الياء النائبة عن الفتحة: "**لَا رَجُلَيْنِ عِندَنَا**".

***

س: على أي شيء يبنى (المنادى) في بعض أحواله؟

ج: يبنى على الضم أو نائبه(٢)، فمثال بنائه على الضم: "**يَا زَيدُ**"، ومثال بنائه على نائبه؛ وهو إما الواو نحو: "**يا زَيدُونَ**"، أو الألف، نحو: "**يا زَيدَانِ**".

***

س: على أي شيء يبنى (فَعَالِ) علَما؟

ج: يبنى على الكسر(٣). ومثله: **(فَعَالِ)** إذا كان اسم فعل أمر، ومثله **(فَعَالِ)** إذا كان سبا لأنثى.

***

س: على أي شيء يبنى بعض (الظروف)؟

ج: منها ما يبنى على السكون، وهو الأصل في كل مبني، ولا يعدل عن البناء على السكون إلا لعلة، وهو التقاء الساكنين، فمثال المبني على **السكون**: "**مَتَى**"، ومثال المبني على **الضم**:

---

(١) وذلك فيما إذا كان مفردا، أي: غير مضاف ولا شبيه بالمضاف.

(٢) وذلك فيما إذا كان مفردا عَلَما، أو نكرة مقصودة.

(٣) كما قال ابن مالك ﷺ في (الخلاصة):

وابن على الكسر فَعَالِ علما *** مؤنثا ....

وقال في اللذين بعده في (باب النداء):

وفُلُ بعضُ ما يُخصُّ بالنِّدا *** لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كذا، واطـــــردا

في سب الأنثى "يا خباث" *** والأمر هـــكذا من الثـــلاثي

"**حَيثُ**"، على أنها وردت في لغة العرب مبنية على الفتح والكسر أيضًا(١)، ومثال المبني على **الفتح**: "**أَينَ**"، ومثال المبني على **الكسر**: "**أَمسِ**"، ونحو ذلك.

ومن المبني على **الضم** أيضا: "**قَبلُ**"، و"**بَعدُ**"، وأخواتهما، وهي: "**حَسبُ**"، و"**غيرُ**"، و"**أوَّلُ**"، و"**دُونُ**"، و"**أمامُ**"، و"**خلفُ**"، و"**قدامُ**"، و"**وراءُ**"، و"**تحتُ**"، و"**فوقُ**"، و"**عند**"، فهذه وشبهها لها أربعة أحوال.

***

س: ما الأربعة أحوال؛ التي لـ(قبلُ) وأخواتِها؟

ج: هي: أن تقطع عن الإضافة لفظًا ومعنى؛ بأن لا يُنوَى معنى المضاف إليه.

الثانية: أن تقطع عن الإضافة، وينوى لفظ المضاف إليه.

الثالثة: أن تضاف لفظًا ومعنى.

وفي هذه الثلاثة أحوال تكون معربة، وتنوى(٢)في الحالة الأولى فقط.

الرابعة: أن تقطع عن الإضافة، وينوى معنى المضاف، وهي في هذه الحالة تكون مبنية على الضم لا غير.

---

(١) ولغة البناء على الضم أشهر، ومقابلها نادر، بل بعض العرب على إعرابها، وهي لغة فقعس، كما ذكر المرادي في شرح الألفية.

(٢) كذا في الأصل، ولعله: "ولا تنوى" بالنفي؛ لأن الحالة الأولى لا يقدر فيها المضاف إليه لفظًا ولا معنى.

تم بحمد الله

فهرس المراجع

١) **القرآن الكريم**

٢) **إصلاح المنطق**، لأبي يوسف يعقوب ابن السكيت (تـ٢٤٤هـ)/ ت: محمد مرعب/ دار إحياء التراث العربي – بيروت/ ط الأولى ١٤٢٣هـ

٣) **إظهار الأسرار في النحو**، لتقي الدين البركوي الحنفي (تـ٩٨١هـ)/ ت: أنور الداغستاني/ دار المنهاج – جدة/ ط الأولى ١٤٣٠هـ

٤) **الأعلام**، للزركلي (تـ١٣٩٦هـ)/ دار العلم للملايين – بيروت/ ط الخامسة عشرة ٢٠٠٢م

الأنموذج في النحو، لمحمود بن عمر الزمخشري (تـ٥٣٨هـ)/ ت: سامي المنصور/ مجهول الدار/ ط الأولى ١٤٢٠هـ

٥) **التعريفات**، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني (تـ٨١٦هـ)/ ت: جماعة من العلماء/ دار الكتب العلمية – بيروت/ ط الأولى ١٤٠٣هـ

٦) **الحيوان**، لعمرو بن بحر الجاحظ (تـ٢٥٥هـ)/ دار الكتب العلمية – بيروت/ ط الثانية ١٤٢٤هـ

٧) **الشافية في علمي التصريف والخط**، لعثمان بن عمر ابن الحاجب (تـ٦٤٦هـ)/ ت: صالح عبد العظيم الشاعر/ مكتبة الآداب – القاهرة/ ط الأولى ٢٠١٠م

٨) **الكتاب**، لعمرو بن عثمان سيبويه (تـ١٨٠هـ)/ ت: عبد السلام هارون/ مكتبة الخانجي – القاهرة/ ط الثالثة ١٤٠٨هـ

٩) **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، لمحمود بن عمر الزمخشري (تـ٥٣٨هـ)/ دار الكتاب العربي – بيروت/ ط الثالثة ١٤٠٧هـ

١٠) **الكناش في فني النحو والصرف**، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي شاهنشاه (تـ٧٣٢هـ)/ ت: رياض بن حسن الخوام/ المكتبة العصرية – بيروت/ ط ٢٠٠٠م

١١) **اللباب في علوم الكتاب**، لأبي حفص سراج الدين عمر ابن عادل (تـ٧٧٥هـ)/ ت: عامل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض/ دار الكتب العلمية – بيروت/ ط الأولى ١٤١٩هـ

١٢) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لعبد الله بن يوسف ابن هشام (تـ٧٦١هـ)/ ت: يوسف الشيخ البقاعي/ دار الفكر – بيروت/ بلا تاريخ

١٣) **بدائع الفوائد**، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (تـ٧٥١هـ)/ ت: علي العمران/ دار عالم الفوائد – مكة/ ط الأولى ١٤٢٥هـ

١٤) **تاريخ خليفة بن خياط**، لأبي عمرو خليفة بن خياط (تـ٢٤٠هـ)/ ت: أكرم ضياء العمري/ دار القلم ، مؤسسة الرسالة – بيروت/ ط الثانية ١٣٩٧هـ

١٥) **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، لأبي محمد حسن بن قاسم المرادي (تـ٧٤٩هـ)/ ت: عبد الرحمن علي سليمان/ دار الفكر العربي/ ط الأولى ١٤٢٨هـ

١٦) **جمل من أنساب الأشراف**، لأحمد بن يحيى البلاذري (تـ٢٧٩هـ)/ ت: سهيل زكار ورياض الزركلي/ دار الفكر – بيروت/ ط الأولى ١٤١٧هـ

١٧) **خطط الشام**، لمحمد كرد علي (تـ١٣٧٢هـ)/ مكتبة النوري – دمشق/ ط الثالثة ١٤٠٣هـ

١٨) **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، لبدر الدين محمد بن جمال الدين ابن مالك (تـ٦٧٦هـ)/ ت: محمد باسل عيون السود/ دار الكتب العلمية – بيروت/ ط الأولى ١٤٢٠هـ

١٩) **شرح تسهيل الفوائد**، لمحمد بن عبد الله ابن مالك (تـ٦٧٢هـ)/ ت: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي/ دار هجر/ ط الأولى ١٤١٠هـ

٢٠) **شرح شافية ابن الحاجب**، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (تـ٦٨٦هـ)/ ت: مجموعة من الأساتذة/ دار الكتب العلمية – بيروت/ ط ١٣٩٥هـ

٢١) **شرح قطر الندى وبل الصدى**، لعبد الله بن يوسف ابن هشام (تـ٧٦١هـ)/ ت: محمد محيي الدين عبد الحميد/ القاهرة/ ط الحادية عشرة ١٣٨٣هـ

٢٢) **شرح كتاب الحدود في النحو**، لعبد الله الفاكهي النحوي (تـ٩٧٢هـ)/ ت: المتولي رمضان الدميري/ مكتبة وهبة – القاهرة/ ط الثانية ١٤١٤هـ

٢٣) **كتاب العين**، للخليل بن أحمد الفراهيدي (تـ١٧٠هـ)/ ت: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي/ دار الهلال.

٢٤) **لسان العرب**، لمحمد بن مكرم ابن منظور (تـ٧١١هـ)/ دار صادر – بيروت/ ط الثالثة ١٤١٤هـ

٢٥) **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (تـ٢٠٧هـ)/ ت: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح الشبلي/ دار المصرية للتأليف – مصر/ ط الأولى.

٢٦) **متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف (الخلاصة)**/ لمحمد بن عبد الله ابن مالك (تـ٦٧٢هـ)/ دار التعاون.

٢٧) **متن لامية الأفعال في الصرف**، لابن مالك (تـ٦٧٢هـ).

٢٨) مقال: (**المكتبة الخالدية في القدس، سيرة مدينة**)، لمحمد تركي الربيعو/ موقع: (القدس العربي).

فهرس المحتويات

تعريفات نحويَّة وصرفيَّة

أو

دفتر تعريفات

يحتوي على سؤالات وجوابات

نحويَّة وصرفيَّة

عُني المؤلف في الكتاب ببيان المفاهيم النحوية والصرفية، فأشبه الكتب المؤلفة في الحدود النحوية.

غير أنه أضاف لهذا من التقاسيم والأحكام الكثير، مما جعله مندرجًا في سلك الكتب النحوية والصرفية المختصرة، لا الخاصة بالحدود والتعاريف.

تتجلى قيمة الكتاب في اختصاره مع استيعابه لكثير من قضايا العلمين التي تدرس في عامة الكتب المختصرة فيهما، فمن درس المتون الأولية في علمي النحو والصرف أفاده هذا المختصر كثيرا في مراجعة مسائلهما بسهولة وسرعة.

فالكتاب مفيد جدًا لطالب العلم الدارس للعلمين، ولا أراه شديد الفائدة للمبتدئ الذي يروم تصور المسائل، فهذا محله المتون العلمية المفصلة فيهما، الجامعة للأمثلة والتوضيحات والتفريعات وغير ذلك.

المحقِّق

مِن مَنشوراتِ للهِ أنشرُ التُّراث